معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (٢٠)

الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى

الجزء الأول

تطوير دور الصناعات التحويلية فى الإقتصاد المصرى

أبريل ١٩٨٢

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

الصناعات التحويلية في الاقتصاد المصري

الجزء الأول

تطور دور الصناعات التحويلية في الاقتصاد المصري

أبريل ١٩٨٢

تقديـــــم

كانت مصر قبل الحرب العالمية الاولى تعتمد اعتمادا كليا على الصناعـــات الاجنبية ثم انشئت لجنة التجارة والصناعة عام ١٩١٦ ، وتلا ذلك انشاء بنـــك مصر عام ١٩٢٠ وكان ضمن اهدافه تنمية الصناعة القومية مثل الغزل والنسيج . وفى أواخر الثلاثينات وصلت مصر الى حالة الاكتفاء الذاتى من السكر والكحول والسجائر والملح وغزل القطن والاحذية والاسمنت والاثاث والكبريت والخضروات . ويمكـــن القول أن سياسة التصنيع فى مصر اقتصرت حتى عام ١٩٥٢ تقريبا على صناعـــات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية . ثم انشئ المجلس الدائم للانتاج عـــام ١٩٥٢ ضمن خطة لوضع برنامج للتصنيع فى مصر بدأ تنفيذه عام ١٩٥٧ وفى ينايـــر ١٩٥٧ أشرفت المؤسسة الاقتصادية على كل مايملكه القطاع العام وبذلك أصبـــح للدولة السيطرة على القطاع الصناعى بأكمله تقريبا فيما عدا بعض الصناعات الصغيـرة وعند تنفيذ الخطة الخمسية الاولى ٥٩/١٩٦٠ ــ ٦٤/١٩٦٥ تم تأميم الشركـــات الكبيرة فى القطاع الصناعى وكل البنوك وشركات التأمين وتجارة القطن والنقـــــل بصورة منظمة .

وفى عام ١٩٧٤ أصدرت الدولة قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الـــذى شجع رؤوس الاموال الاجنبية والوطنية على المساهمة الجدية فى المشاريع المختلفـــة التى تدخل ضمن اطار خطة الدولة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ولقد هدفت كل الخطط التى وضعتها الدولة منذ ١٩٥٩ الى اعطاء اهميـــة خاصة لقطاع الصناعة بحيث يؤدى الدور القيادى فى الاقتصاد المصرى ولكن الاهـداف التى وضعت فى الخطط التالية للخطة الاولى لم تتحقق كما كان منتظرا لعدة اسبـــاب منها ارتفاع معدل زيادة السكان بأكثر مما كان متوقعا فى هذه الخطط وزيادة الاستهلاك بمعدلات كبيرة بالاضافة الى زيادة نفقات الدفاع الضخمة بعد حرب يونيو ١٩٦٧ وأدت

هذه الأسباب الى قصور فى التوزيع النسبى للاستثمارات على القطاعات المختلفـــه وقد تحقق الى حد ما فى هذه الخطط الحد من الاهمية النسبية للزراعة ولكـــن التحول الذى حدث كان لحساب قطاعات التوزيع والخدمات اكثر منه لحساب قطـــاع الصناعة • وعلى عكس ما استهدفته الخطط من ان يكون التحول فى مجال الانتـــاج والدخل لصالح التصنيع فقد ازدادت الحصة النسبية لقطاعات التوزيع والخدمات •

ان التنمية الصناعية تعتبر من أهم مقومات التنمية القومية الشاملة لذلك كانت الدول النامية فى أشد الحاجه الى تطوير قطاع الصناعة بها لما له من قدره فائقة على المساهمة فى زيادة الدخل القومى وخلق فرص عمل جديدة وكذلك لدوره الهام فـــى تحسين ميزان المدفوعات عن طريق احلال المنتجات المحلية محل كثير من الـــواردات وزيادة السلع التصديرية • لهذه الاسباب تكون أهمية البحوث والدراسات الخاصـــه بالتنمية الصناعية •

وهذه الدراسه التى اشرف عليها مركز التخطيط الصناعى بالمعهد تقع فى ثلاثة اجـــزاء •

الجزء الاول :

يحلل التطور التاريخى لدور الصناعات التحويلية فى الاقتصاد القومى من حيث مساهمتها فى خلق فرص العمل وتطور هيكل هذه الصناعات ومتوسط الانتاجية وكذلـك تطور وارداتها والسياسات التى حكمت هـــذا التطور •

ويركز هذا الجزء كذلك على دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص فى هذا التطور التاريخى والذى يعتبر اساسا لاية دراسات مستقبلية فى هذا الشأن .

الجزء الثانى :

أما الجزء الثانى فقد ركز على الدراسات المستقبلية والخاصة ببعض الصناعات التحويلية الهامه مثل الاسمنت والحديد والصلب والسكر والاسمدة . وهذا ما يساعد المخطط كثيرا فى ترشيد وضع خطط قطاع الصناعة .

الجزء الثالث :

وقد خصص الجزء الثالث لتحليل بعض المشاكل الرئيسية التى تعوق نمو الصناعات التحويلية فى مصر وحتى تكون امام المخطط ومتخذ القرار عند تخطيطه للقطاع وتسيير دفته فى الحاضر والمستقبل متفاديا تكرار هذه المشاكل بوضع الحلول المناسبه لها وذلك ضمانا لتنمية صناعية حقيقية ورشيدة تساهم مساهمة مؤثرة فى تطور الاقتصاد القومى والمجتمع المصرى .

ومعهد التخطيط القومى اذ يقدم هذه الدراسة باجزائها الثلاثة يرجو أن تكون عونا لكل من يبحث فى دور وامكانيات ومشاكل ومستقبل الصناعة فى مصر .

ولا يفوتنى فى هذه المناسبة ان أنوه بالجهد الكبير الذى بذله مركز التخطيط الصناعى فى اعداد هذه الدراسة شاكرا لكل من ساهم فيها سواء من خارج المعهد أو داخله .

والله ولى التوفيق ،،،

وزير التخطيط
ورئيس مجلس ادارة المعهد

(دكتور كمال الجنزورى)

الجـــزء الأول

دراســة تحليليــة لتطـــــــور دور الصناعــات التحويليــة فــى الاقتصاد المصـــــرى

تمهيـــــد :

يمثل هذا الجزء حلقة اولى من حلقات ثلاث تتضمنها هذه الدراسة عن الصناعـــات التحويلية فى مصر ، حيث تعالج فيها الموضوعات التاليـة :ـ

الجـــزء الأول :

تطور دور الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصـرى .

الجـــزء الثانى :

نظرة مستقبلية على بعض الصناعات التحويلية المختارة حتى عام ٢٠٠٠ .

الجـــزء الثالث :

بعض المشاكل الرئيسية التى تعوق نمو الصناعات التحويلية فى مصـر .

ويفضل فى مستهل هذه الدراسة ابراز الحقائق التاليـة :ـ

١ ـ تعتبر هذه الدراسة ، باجزائها الثلاثة ، محصلة جهد السادة أعضاء مركز التخطيـط الصناعى وكذلك بعض خبراء وزارة التخطيط ووزارة الصناعة ، مما يعكس التعاون والتكامل الذى يتم بين المعهد والجهات المتخصصة الخارجية فى مجال البحث العلمى .

٢ ـ يلاحظ وجود بعض الاختلافات فى البيان الواحد الوارد فى أكثر من موقع فى هذة الدراسه وذلك نتيجة للاعتماد على أكثر من مصدر واحد لهذه البيانات وهو امر يحتم الاهتمام بـأن يكون هناك جهاز قومى واحد ، قادر ومسئول عن هذه البيانات .

٣ ـ بالرغم من محاولة توحيد فترة التحليل الزمنية فى فقرات هذا الجزء من الدراسة الا أن اختلافها يرجع الى عدم وجود سجلات منظمة لتسجيل البيانات التاريخية وهو امر جدير بالدراسة .

وعليه فان اهمية هذا الجزء من الدراسة تكمن فى جمع وتبويب وتحليل اكبر قدر متاح من البيانات الخاصة بالصناعات التحويلية فى الستينات والسبعينات ، وهو امر حتمى لأى نظرة مستقبلية لدور هذه الصناعات فى الاقتصاد المصرى .

والله ولى التوفيق ،

المشرف على البحث
دكتور محمد عبد الفتاح صقر

فريـــق البحـــث

المشرف علـى البحـــث :

أ . د . محمد عبد الفتاح منجـى	مستشار ومدير مركز التخطيط الصناعـــى بمعهد التخطيط القومـى

مقـــرر البحـــث :

د . ثـــروت محمد علـــى	خبير بمركـز التخطيـط الصناعـــى بمعهد التخطيط القومـى
الاستاذ الدكتور فوزى رياض فهمـى	المستشار بمركز التخطيط الصناعـــى بمعهد التخطيط القومى
الدكتـور محمد ناظـم حنفـــى	استاذ مساعد ورئيس قسم الاقتصـــاد بكلية التجارة — جامعة طنطـــا
الدكتـور رافت شفيق بســـاده	خبير اول بمركـز التخطيـط الصناعـــى بمعهد التخطيط القومى
الدكتـور ممدوح فهمى الشـرقاوى	خبير اول بمركز التخطيـط الصناعـــى بمعهد التخطيط القومى

المحتويـــات

الفصـــل الاول

مركز الصناعة التحويلية فى الاقتصاد القومى ١٩٥٠ـ١٩٧٥

صفحـة

١ ـ دور الصناعة فى الاقتصاد المصـــرى ١

٢ ـ مساهمة الصناعة فى التوظف ٥

٣ ـ سياسات التصنيـــع ٧

٤ ـ الاخذ بالتخطيط كاداه لدفع التنمية الصناعية منذ أواخر الخمسينات .. ٩

٥ ـ سياسات التاميم فى الستينات ١١

٦ ـ اتاحة الفرصة للقطاع الخاص المحلى والاجنبى منذ السبعينات ١٣

٧ ـ الصناعة التحويلية والتنمية الاقتصادية ١٥

٨ ـ هيكل الصناعة التحويلية ٢٠

٩ ـ سياسة الاستثمار فى الصناعة التحويلية خلال الفترة من ٥٩/٦٠ الـــى
١٩٧٥/٧٤ .. .. ٢٤

١٠ـ الدخل المحقق فى الصناعة التحويلية ٣٤

١١ـ الانتاج المحقق فى الصناعة التحويلية ٣٩

١٢ـ العمالة فى الصناعة التحويليـــــة ٤٤

١٣ـ متوسط انتاجية العامل فى فروع الصناعات التحويلية ٥٢

١٤ـ الواردات وهيكل الصناعة التحويليـــة ٥٦

الفصـــل الثانى

القطاع العام الصناعى فى مصر : هيكله ـ مشكلاته ـ اعادة النظر فى حجم نشاطاته

١ ـ مقدمـــــة ٦٢

صفحـــة

٢ ـ نشأة القطاع العام فى مصـــــر ٦٣
٣ ـ القطاع العام الصناعى فى مصـــــر من ٧٢ حتى ١٩٨٠ .. .. .. ٧٠

الفصل الثالـــث

دور القطاع الخاص فى القطاع الصناعـى

١ ـ مركز القطاع الخاص فى الصناعة ١١٧
٢ ـ التغيرات الهيكلية للقطاع الخاص الصناعى ١٢٧

الفصل الأول

مركز الصناعة التحويلية فى الاقتصاد المصرى

١٩٥٠ ـ ١٩٧٥

١ ــ دور الصناعة فى الاقتصاد القومى

ظلت الصناعة التحويلية تمثل دورا محدودا جدا فى الاقتصاد القومى حتى الثلاثينات ، اذ كانت الزراعة هى العامود الفقرى للاقتصاد المصرى والمصدر الاساسى والرئيسى لمعيشة المجتمع ، ومع ازدياد الاهتمام بالتنمية الصناعية ــ سواء عن طريق الدولة أو الأفراد ــ أخذ نصيب الصناعة فى الازدياد تدريجيا ولو ببطء شديد وتراوح نصيب الصناعة فى الناتج القومى بين ٨٪ ــ ١٠٪ حتى أوائل الخمسينات .

ومنذ أن شرعت الحكومة فى الاسراع بحركة تصنيع البلاد ، ودخولها فى الميدان الصناعى كمستثمر أساسى فى منتصف الخمسينات ، تزايد دور الصناعة فى الاقتصاد القومى بصورة ملحوظة . وارتفع نصيب الصناعة فى الدخل المحلى الاجمالى الى ١٣٫٤٪ فى ١٩٥٦/٥٥ كما يتضح من جدول (١) ومع تنفيذ برامج التصنيع الطموحة قفز نصيب الصناعة فى الدخل المحلى الى ١٩٫٤٪ فى ١٩٦٠/٥٩ . واستمرت الصناعة تحقق زيادات متواليه ، ولو أن معدل النمو كان بسيطا فى النصف الاول من الستينات اذا ماقورن بالنصف الثانى من الخمسينات . فقد ازداد نصيب الصناعة فى الدخل المحلى من ١٩٫٤٪ فى ١٩٦٠/٥٩ ، وهى السنة التى أعلنت فيها الخطة القومية الشاملة الاولى ، الى ٢١٫٥٪ خلال السنة الاخيرة من الخطة الاولى أى فى ١٩٦٥/٦٤ كما يتبين من جدول (٢) .

وتعكس الارقام آثار النكسة على الصناعة ، وفقدان مصر لبعض ثرواتها التعدينية الرئيسية وهى بترول سيناء . اذ تسجل انخفاضا فى نصيب الصناعة فى الدخل المحلى الى ٢٠٫٨٪ فى ١٩٦٧/٦٦ والى ٢٠٫٤٪ فى ١٩٦٨/٦٧ . ولكن سرعان ماتعمل الحكومة على تذليل الصعوبات التى تواجه الصناعة المصرية من افتقار الى معدلات الاحلال والتجديد ونقص السلع الوسيطة المستوردة ، وبذا يقفز نصيب الصناعة الى حوالى ٢٤٫٥ ٪

فى أوائل السبعينات ويسجل نصيب الصناعة فى الدخل المحلى فى السبعينات تقلبات محدودة ، فانخفض نصيبها الى ٦ر٢٠٪ و ٩ر٢٠٪ فى ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ على التوالى موضحا مدى تأثر الصناعة بظروف حرب التحرير فى اكتوبر ١٩٧٣ . وفى النصف الثانى من السبعينات يسجل النشاط الصناعى تقدما متئدا فيبلغ نصيب الصناعة فى الدخل المحلى فى ١٩٧٨ و ١٩٧٩ حوالى ٣ر٢٢٪ و ٨ر٢٢٪ على التوالى .

جـــدول (١)

نسبة مساهمة القطاعات الرئيسية في الدخل المحلي الاجمالي
(بتكلفة عوامل الانتاج الثابتة أسعار ٦٤/١٩٦٥)

القطاعـــات	٥٦/٥٥	٦١/٦٠	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩
١ـ مجموعة القطاعات السلعية	٥٠ر٥	٥٥ر٢	٥٧ر٢	٥٥ر٧	٥٤ر٣	٥٤ر٩	٥٥ر٦	٥٥ر٦
الزراعة	٣٤ر٤	٣١ر٥	٢٩ر٧	٢٨ر٧	٢٧ر٦	ـ٢٩ر	٢٧ر٨	٢٨ر٧
التعدين والصناعة	١٣ر٤	٢٠ر١	٢١ر٦	٢١ر٢	٢١ر٢	٢٠ر٤	٢١ر٣	٢١ر١
التشييد	٢ر٣	٢ر٨	٤ر٧	٤ر٦	٤ر٣	٣ر٨	٤ر٨	٤ر٩
الكهرباء	٠ر٤	٠ر٨	١ر٢	١ر٢	١ر٢	١ر٧	١ر٧	١ر٩
٢ـ مجموعة قطاعات التوزيع :	ـ١٧ر	١٧ر٧	١٧ر٥	١٨ر٣	١٩ر٠	١٤ر٨	١٤ر٥	١٤ر٦
النقل والمواصلات والتخزين	ـ٦ر	٧ر٣	٩ر١	٩ر٥	٩ر٨	٥ر٥	٥ر٣	٥ر٥
التجارة والمال	ـ١١ر	١٠ر٤	٨ر٥	٨ر٨	٩ر٢	٩ر٣	٩ر٢	٩ر١
٣ـ مجموعة القطاعات الخدمية :	٣٢ر٥	٢٦ر٨	٢٥ر٣	٢٦ر٠	٢٦ر٧	٣٠ر٣	٢٩ر٩	٢٩ر٨
الاسكان	٧ر٣	٦ر٤	٣ر٨	٣ر٧	٣ر٨	٥ر٥	٥ر٣	٥ر١
المرافق العامة	ـ	٠ر٥	٠ر٤	٠ر٤	٠ر٥	٠ر٥	٠ر٥	٠ر٥
الخدمات	٢١ر١	١٩ر٩	٢١ر١	٢١ر٩	٢٢ر٤	٢٤ر٣	٢٤ر١	٢٤ر٢

المصدر : وزارة التخطيط ـ تقارير المتابعة .

جـــدول (٢)

قيمة الدخل المحلى الاجمالى بالاسعار الثابته لسنة ٥٩ / ١٩٦٠

(١٩٦٠/٥٩ - ١٩٧٩)

(القيمه بالمليون جنيـــه)

الانشطه والقطاعات	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩	٧١/٧٠	٧٢/٧١	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الزراعة والـــــرى	٤٠٥٫٠	٤٠٢٫٧	٣٧٣٫٠	٤٢٦٫٤	٤٥٢٫٩	٤٧٧٫٠	٤٨٥٫٤	٤٦٣٫٥	٤٧٠٫٥	٤٨٠٫٠	٥١٤٫٩	٥٠٩٫٢	٥٣٠٫١	٥٤٣٫٩	٥٤٥٫٣	٥٥٨٫٦	٥٦٦٫٥	٥٤٩٫٩	٥٨٠٫٦	٦٠٣٫٢
الصناعة والتعدبـــن																				
والبتـــــرول	٢٥٦٫٣	٢٨٥٫٦	٣٠٩٫٩	٣٢٩٫٢	٣٦٩٫٢	٣٨٥٫٠	٣٩٤٫٣	٣٩٧٫١	٣٧٨٫٤	٤١٥٫٦	٥٧٨٫٦	٥٧٠٫٤	٥٧٢٫٣	٥٢٨٫٤	٥٤٨٫٢	٦١٢٫٣	٧٠٢٫٩	٧٨١٫٣	٨٥٠٫	٩٣٩٫١
الكهـــــربـــاء	٩٫٨	١٢٫٢	١٦٫٣	١٨٫٤	١٨٫٦	٢٢٫٤	٢٢٫٧	٢٣٫٥	٣٤٫٢	٣٥٫٤	٤٢٫٨	٤١٫٠	٤٨٫٩	٥٧٫٣	٦١٫٨	٧١٫٥	٧٩٫٠	٨٨٫٨	١٠٦٫٣	١١١٫٠
التشـــــيد	٤١٫١	٤٤٫٢	٧٣٫٦	٨٣٫٥	٩٦٫٠	٩٢٫٦	٩٤٫٩	٨٨٫٥	٧٦٫٩	١٠٥٫٠	١١٤٫١	١٠٤٫٠	١١٨٫٠	١٠٣٫٥	٧٦٫٨	١١٨٫٥	١١٤٫٠	١٢٨٫٧	١٦٤٫٤	١٦٩٫٥
مجموع القطاعات السلعيه	٧١٨٫٢	٧٤٤٫٧	٧٧٢٫٨	٨٥٧٫٥	٩٣٧٫١	٩٧٧٫٠	٩٩٧٫٣	٩٧٢٫٦	٩٦٠٫٠	١٠٣٦٫٠	١٢٥٠٫٤	١٢٢٤٫٦	١٢٦٩٫٣	١٢٣٣٫١	١٢٣٢٫١	١٣٦٠٫٩	١٤٦٢٫٤	١٥٤٨٫٧	١٧٠١٫٨	١٨٢٢٫٨
النقل والمواصلات والتخزين	٩٢٫٩	١٠٢٫٢	١١٦٫٩	١٢٧٫١	١٤٤٫٠	١٥٧٫٦	١٧٦٫٨	١٨٢٫٨	١٠٢٫٩	١٠٤٫٦	١١٥٫١	١٢٩٫٦	١٣٧٫٣	١٣٥٫٩	١٤٦٫٧	١٩٩٫٤	٣٠٢٫٢	٣٥٤٫٧	٤١٩٫٦	٤٧٨٫٥
وقناه السويـــس																				
التجارة والمـــــال	١٢٩٫٢	١٤٥٫١	١٥١٫٦	١٥٤٫٠	١٤٨٫٣	١٥١٫٩	١٦٢٫٩	١٧٢٫٤	١٧٣٫١	١٧٩٫٨	٢٠٧٫٠	٢٢٤٫٨	٢٣٤٫٠	٢٥٣٫٨	٢٧٦٫١	٣١٢٫٧	٣٣٨٫٣	٣٧١٫٤	٤٢٩٫٤	٤٧٩٫١
مجموع قطاعات التوزيـــع	٢٢٢٫١	٢٤٧٫٣	٢٦٨٫٥	٢٨١٫١	٢٩٢٫٣	٣٠٩٫٥	٣٣٩٫٧	٣٥٥٫٢	٢٧٦٫٠	٢٨٤٫٤	٣٢٢٫١	٣٥٤٫٤	٣٧١٫٣	٣٨٩٫٧	٤٢٢٫٨	٥١٢٫٢	٦٤٠٫٥	٧٢٦٫١	٨٤٩٫٠	٩٥٧٫٦
الاســـكـــان	١٠٤٫٣	١٠٧٫٠	١٠٧٫٧	١١١٫٨	١١٢٫١	١٠٨٫٢	١٠٩٫٤	١١٢٫٤	١١٤٫٦	١١٧٫٠	١١٩٫٥	١٢١٫٤	١٢٢٫٥	١٢٥٫١	١٢٦٫٤	١٢٨٫١	١٣٦٫٤	١٤٩٫١	١٥٩٫١	١٧٠٫٦
المرافق العامـــه	٦٫٤	٦٫٨	٧٫٠	٧٫٤	٧٫٦	٧٫٧	٨٫٨	٩٫١	٩٫٦	١٠٫٤	١٢٫٦	١٣٫٦	١٤٫٠	١٥٫٩	١٨٫١	١٩٫٣	٢٠٫٧	٢٢٫٥	٢٥٫٠	٢٨٫٤
الخدمات الاخـــرى	٢٦٥٫٥	٢٩٠٫٩	٢٨٦٫٦	٣١٣٫١	٣٥٤٫٠	٣٨٧٫٩	٤٤٧٫٧	٤٦٢٫٤	٤٩٧٫٢	٥٢٢٫٤	٦٥٣٫١	٦٦٠٫٥	٧٢٨٫٠	٧٩١٫٩	٨٢٧٫٣	٨٩٣٫٢	٩٣٨٫٩	١٠٠١٫١	١٠٧٨٫٤	١١٤٣٫٠
مجموع القطاعات الخدميه	٣٧٦٫٢	٤٠٤٫٧	٤٠١٫٣	٤٣٢٫٢	٤٧٣٫٧	٥٠٣٫٨	٥٦٥٫٩	٥٨٢٫٩	٦٢١٫٤	٦٤٩٫٨	٧٨٥٫٢	٧٩٥٫٥	٨٦٤٫٥	٩٣٢٫٩	٩٧١٫٨	١٠٤٠٫٦	١٠٩٦٫٠	١١٢٢٫٧	١٢٦٢٫٥	١٣٤٢٫٠
الاجمالى العـــــام	١٣١٦٫٥	١٣٩٦٫٧	١٤٤٢٫٦	١٥٧٠٫٤	١٧٠٣٫٤	١٧٩٠٫٣	١٩٠٢٫٤	١٩١١٫٧	١٨٥٧٫٤	١١٧٠٫٤	٢٣٥٧٫٢	٢٣٤٧٫٥	٢٥٠٥٫١	٢٥٥٥٫٢	٢٦٢٣٫٧	٢٩١٣٫٦	٣١٩٨٫٩	٣٤٤٧٫٥	٣٨١٣٫٣	٤١٢٢٫٤

المصدر : وزارة التخطيط تقارير المتابعة .

٢ — مساهمة الصناعة فى التوظف :

ساهمت الصناعة فى توفير فرص العمل خلال العقود الماضية ، فكما يوضح الجدول (٣) ارتفعت نسبة قوة العمل المشتغلة فى قطاع الصناعة من ١٠ر٦٪ من مجموع المشتغلين فى عام ١٩٣٧ الى ١٢ر٦٪ فى عام ١٩٦٠ . وقد ازداد نصيب الصناعة فى التوظف الكلى بصورة ملموسة خلال الستينات فبلغ ١٧ر٤٪ فى عام ١٩٦٩ .

وخلال السبعينات ، كانت زيادة العمالة فى قطاع الصناعة فى حدود ضيقة ، اذ ارتفع نصيب الصناعة فى قوة العمل الكلية من ١٧ر٤٪ فى عام ١٩٦٩ الى ١٧ر٧٪ فى عام ١٩٧٣ والى ١٨ر٧٪ فى عام ١٩٧٤ . ولا شك أن تأثر الاقتصاد المصرى عامة والصناعة المصرية بوجه خاص بظروف البلاد فى أوائل السبعينات ينعكس على العمالة كما انعكس على الدخل النسبى من قطاع الصناعة .

من ناحية أخرى ، تشير الارقام الى أن المركز النسبى للصناعة فى الدخل المحلى اكبر منه فى قوة العمل ، وقد يرجع جانبا من هذا الاختلاف الى التطور التكنولوجى فى قطاع الصناعة . فمن الملاحظ أن الصناعة المصرية تتجه الى استخدام المعدات الانتاجية ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة والتى تستوعب أعدادا محدودة نسبيا من المشتغلين .

جـــدول (٣)

التوزيع النسبى لقوة العمل حسب الانشطة الاقتصادية الرئيسيـة
١٩٣٧ - ١٩٧٤

النشـاط	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٤
الزراعـة	٦٩ر٠	٦٢ر٤	٥٨ر٠	٥٤ر٧	٥٢ر٥	٥١ر٣	٥١ر٥	٤٧ر٦
الصناعة	١٠ر٦	١٢ر٣	١٢ر٦	١٧ر٠	١٧ر٤	١٨ر٦	١٧ر٧	١٨ر٧
النقل والتجارة	١٠ر٤	١٢ر١	١١ر٧	١٢ر٨	١٣ر٣	١٣ر٥	١٣ر٩	١٦ر٢
الخدمات	١٠ر٠	١٣ر٢	١٧ر٧	١٥ر٥	١٦ر٨	١٦ر٦	١٦ر٩	١٧ر٥
الجملـة	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصـدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : السكان والتنمية فى مصر ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٧٨ ، صفحة ١٦٦ .

٣ — سياسات التصنيع :

شهدت مصر منذ مطلع القرن العشرين بعض المحاولات — من جانب المصريين وغير المصريين — لانشاء مصانع على النمط الحديث وقتئذ : أى المصانع التى تنتج كميات كبيرة نسبيا من المنتجات الصناعية وتستخدم الالات الميكانيكية والقوى المحركة وتستعين فى تشغيل الانتاج باعداد كبيرة نسبيا من العمال وكانت هذه المحاولات تجابه ببعض الصعاب التى أودت ببعضها فى حين تمكنت صناعات أخرى من أن تشق طريقها وتتغلب على المشاكل القائمة . ثم جاءت الحرب العالمية الاولى فأعطت غطاء واقيا لبعض الصناعات المحلية لانقطاع أو عدم انتظام ورود المنتجات الصناعية من الخارج .

وما ان انتهت الحرب العالمية الاولى حتى عادت الواردات الاجنبيه تغمر الاسواق المصرية معرضة بعض الصناعات القائمة لخطر الاندثار وفى مقدمتها صناعة نسيج القطن وازاء هذا الخطر على صناعات مصر الحديثة ومع اشتداد الحركة الوطنية ، ظهرت دعوة لتشجيع الصناعات المصرية والتى احتضنها بنك مصر مساهما فى انشاء بعض الصناعات المصرية وفى مقدمتها — أيضا — صناعة النسيج القطنى .

ومع مطلع الثلاثينات كانت بوادر الكساد قد بدأت تعم الكثير من البلدان الصناعية الاجنبيه — الذى صاحبه تدهور ملحوظ فى الاسعار — الامر الذى حدا بالحكومة المصرية الى اصدار تعريفة جمركية فى عام ١٩٣٠ بقصد حماية الصناعات القائمة وتشجيع التنمية الصناعية بوجه عام فى مصر .

وقد ساعدت التعريفة الجمركية على ازدياد الاستثمار فى قطاع الصناعة فى مصر كما أنه منذ ذلك الوقت وسياسات الحكومية المصرية المتعاقبة تسير فى اتجاه استخدام التعريفة الجمركية لاعطاء " غطاء " أقوى وأكبر للصناعات المصرية .

كما كانت السياسة العامة للدولة هى ترك مزاولة النشاط الصناعى لمجهودات الافراد / أى القطاع الخاص ، على أن الحكومات المصرية المتعاقبة ، منذ مطلع القرن العشرين وحتى الخمسينات ، قد اتخذت بعض الاجراءات — بخلاف التعديلات الجمركية — لمساندة حركة تصنيع البلاد — وكانت بعض هذه الاجراءات تتخذ صورة المساعدات المالية — أى الدعم لانشطة صناعية يضطلع بها القطاع الخاص . ففى عام ١٩٣١ ، مثلا ، منحت الحكومة المصرية اعانة مالية الى شركتين من كبريات شركات النسيج القطنى . كما قدمت لهما تسهيلات ائتمانية كبيرة . واتخذت مساندة الحكومة المصرية صورة المساهمة المباشرة وذلك عندما تقرر اقامة معمل تكرير البترول الاميرى فى السويس .

ولقد تميزت فترة ما بعد ثورة يولية ١٩٥٢ بمساهمة الحكومة المباشرة والايجابية فى تنفيذ المشروعات الاقتصادية وعلى وجه أخص المشروعات الصناعية ، بل يلاحظ بعد حوالى خمس سنوات من الثورة أن معظم الانشطة الصناعية الجديدة قد شيدت عن طريق الدولة .

وبدأت مساهمة الحكومة المباشرة فى تنفيذ المشروعات الصناعية بداية متواضعة اذ كان الاطار العام للسياسة الصناعية فى أولى سنوات الثورة هو ترك مجال النشاط الانتاجى لمجهودات الافراد — مصريين وغير مصريين — وفى سبيل ذلك صدرت بعض التشريعات لتشجيع استثمارات القطاع الخاص فى النشاط الصناعى .

وقد تنوعت مساهمة الحكومة فى تنفيذ المشروعات الصناعية فقامت بالاشتراك المباشر فى اقامة المشروعات الصناعية (مثل مساهمات الحكومة فى رأس مال شركة الحديد والصلب وشركة كيما للاسمدة) بينما أخذت مساهمة الحكومة طريقا غير مباشر تمثل فى تقديم التسهيلات المالية لبعض المؤسسات الحكومية مثل مجلس الانتاج للمساهمة فى انشاء بعض الصناعات الجديدة . كما قامت الحكومة باعطاء قرض كبير ومشروط ميسرة الى البنك

الصناعى وهو شركة مساهمة تسهم فيها الحكومة بجانب القطاع الخاص ـ وذلك لتتيح للبنك المساهمة فى تشييد المشاريع الصناعية الجديدة .

وقد أدت مساهمات الحكومة فى المشاريع الجديدة وكانت معظمها ذات رأس مال كبير ـ الى ازدياد الاستثمارات فى قطاع الصناعة وان كانت معظم الاستثمارات ، خاصة فى أواخر الخمسينات ، تتمثل فى حصة الحكومة .

٤ ـ الاخذ بالتخطيط كأداة لدفع التنمية الصناعية منذ أواخر الخمسينات :

أرادت الدولة ـ فى عهدها الجديد بعد ثورة يولية ١٩٥٢ ـ أن تعطى أهمية خاصة للتنمية الصناعية وذلك الى جانب تقدم الانشطة الاخرى فى الزراعة ، الرى ، الخدمات ، وقد اتضح من تجارب السنوات الثلاث الاولى ٥٢ ـ ١٩٥٥ أن الاعتماد على سياسة دراسة المشروعات منفصلة بعضها عن بعض والتى كان يضطلع بها مجلس الانتاج القومى ومجلس الخدمات ـ تفتقر الى الاتساق والتنسيق . ولهذا رؤى الاخذ بأسلوب التخطيط القومى الشامل .

ففى مارس ١٩٥٥ صدر القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٥ بانشاء لجنة التخطيط القومى بغرض أن تتولى وضع خطة قومية شاملة للنهوض الاقتصادى والاجتماعى فى الدولة تنفذ فى أجل محدود ، على أن تتضمن الخطة أهدافا رئيسية وتوجه نحو الوصول اليها جميع الجهود القومية من حكومية وغير حكومية وذلك فى برامج ومشروعات منسقة ومدروسة (١)

---

(١) مادة (٢) من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٥ .

وخلال السنوات ٥٥ـ١٩٦٠ كرس جهاز التخطيط المركزى (تطورت "لجنة التخطيط القومى" الى "وزارة التخطيط") جهوده فى الاعداد للخطة القومية الشاملة . وأمكن فى ١٥/٣/١٩٦٠ التقدم الى السيد رئيس الجمهورية بمشروع مبدئى لاطار الخطة العامة للدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٦٠/٦١ ـ ٦٤/١٩٦٥ . وقد اعتمدت هذه الخطة للتنفيذ اعتبارا من يولية ١٩٦٠ .

ولما كانت الحكومة قد أعطت اولوية متقدمة للتنمية الصناعية ، فانها لم تنتظر حتى ينتهى جهاز التخطيط المركزى من اعداد الخطة القومية الشاملة ، بل انشأت وزارة مستقلة لشئون الصناعة فى يوليه ١٩٥٦ التى سرعان ماقامت باعداد برنامج صناعى ضخم اعتمد للتنفيذ فى نوفمبر ١٩٥٧ ـ أى قبل اكثر من عامين ونصف من اعتماد الخطة القومية الشاملة .

وقد تضمن البرنامج الصناعى الاول استثمارات ضخمة اذا نظرنا اليها فى ضوء حجم القطاع الصناعى وقتئذ ، فانه يمكن اعتباره برنامجا صناعيا طموحا للغاية ، اذ بلغت جملة استثماراته حوالى ٣٣٠ مليونا من الجنيهات . وقد كان مقررا لتنفيذ البرنامج مدة خمس سنوات ونصف تبدأ من نوفمبر ١٩٥٧ ، أى ينتهى فى ابريل ١٩٦٣ . واذا لمست وزارة الصناعة أن برنامجها الصناعى الاول يسير بخطوات سريعة واعتقدت أنه يمكن تنفيذه بالكامل فى وقت أقل من الوقت المقدر أصلا وهو خمس سنوات ونصف . ، قامت باعداد البرنامج الصناعى الثانى فى أواخر عام ١٩٦٩ وقدرت تكاليفه الاستثمارية بحوالى ٣٤٨ مليونا من الجنيهات .

ومن ناحية أخرى ، فقد كان جهاز التخطيط يضطلع ، كما سبقت الاشارة ، باعداد الخطة القومية الشاملة ، أى برامج التنمية لكافة الانشطة الاقتصادية والاجتماعية وقد أمكن لجهاز التخطيط أن يتقدم بالخطة الخمسية الاولى التى تبدأ من يوليه ١٩٦٠ .

وقد تضمنت خطة السنوات الخمس - بطبيعة الحال ، مشروعات عديدة للتنمية الصناعية .

وبطبيعة الحال ، فان اضفاء صفة الشرعية التنفيذية على الخطة القومية الشاملة ، يعنى فعلا وواقعيا انتهاء البرنامج الصناعى الاولى فى آخر يونيه ١٩٦٠ . وفى خلال الفترة من نوفمبر ١٩٥٧ الى يونيه ١٩٦٠ بلغت جملة الاستثمارات للبرنامج الصناعى الاول الآتى :

١) ٨٣ر٥ مليون جنيه تمثل تكاليف ١٠٥ مشروعا صناعيا بدأ فى الانتاج فعلا قبل ١٩٦٠/٦/٣٠ .

٢) ٥٨ر٥ مليون جنيه استثمارات مشروعات صناعية شرع فى تنفيذها قبل بدء الخطة الخمسية الاولى ٦٠/١٩٦٥ . وقد نقلت باقى استثمارات هذه المشروعات الى الخطة القومية الشاملة ٦٠/١٩٦٥ .

ومنذ يوليه ١٩٦٠ نستطيع القول بأن مصر قد مارست نظام التخطيط القومى الشامل على كافة المستويات : الدراسة والاعداد والتنفيذ .

٥ - سياسات التأميم فى الستينات :

يعتبر العقد الستينى مرحلة هامة فى سياسات التصنيع فى مصر . فلقد شاهدنا أن النظام الاقتصادى المصرى عامة وأساليب ادارة وتنمية القطاع الصناعى بصفة خاصة كانت تخضع لاسلوب المبادرة الشخصية للمستثمرين الافراد . فكان القطاع الخاص هو المهيمن على النشاط الانتاجى فى مصر فى الزراعة والصناعة . واستمر هذا الوضع حتى العقد الخمسينى ومن المعروف فى الدولة النامية أن الاستثمار الفردى فى القطاع الصناعى استثمار محدود لاكثر من سبب اما للافتقار الى الموارد المالية الكافية لتغطية استثمارات ضخمة ، واما لعدم وفرة دراية المستثمرين الافراد انفسهم وافتقارهم الى مبدأ المخاطرة واقتحام مجالات جديدة واما لانخفاض مستويات الادارة التى تتشكل مع درجة التنميه بوجه شامل فى المجتمع

أو الى غير ذلك من الاسباب • ولهذا تلجأ الدول النامية الى أساليب عدة لدفع عجلة التصنيع بها سواء عن طريق اتباع سياسات تصنيع ملائمة لخلق الجو المناسب للاستثمار الصناعى وهو ما نستطيع أن نطلق عليه الطرق غير المباشرة • وقد ترى الدولة أن تسهم مباشرة فى الاضطلاع بتنفيذ بعض المشروعات الصناعية الى جانب المستثمرين الافراد وبذلك يظهر مجتمع ما يطلق عليه الاقتصاد المشترك Mixed Economy وقد مارست مصر هذه التجربة فى العقد الخمسينى •

وقد اتسم العقد الستينى بسياسة اقتصادية جديدة قوامها هيمنة وسيطرة كاملة ومباشرة على القطاع الصناعى بالذات • وكانت اداة الدولة فى هذا هى تأميم المنشآت الصناعية كبيرة الحجم • ومما سهل على الدولة احكام ادارتها للقطاع الصناعى أن هيكل الصناعة التحويلية المصرية كان يتميز بتركيز النشاط الصناعى فى عدد محدود من المنشآت الصناعية كبيرة الحجم • ففى عام ١٩٦١ بلغ عدد المنشآت الصناعية التى يعمل بها ٥٠٠ عامل فأكثر ١٠١ منشأة من مجموع ٤٠١٤ منشأة صناعية أى حوالى ٥ر٢٪ من المجموع ، هذه النسبة البسيطة من المصانع كان يعمل بها حوالى نصف مجموع المشتغلين بقطاع الصناعة التحويلية (٥ر٥٠٪) ، كما كانت تسهم بقيمة مضافة تمثل ما يقرب من ثلثى مجموع القيمة المضافة المتولدة عن قطاع الصناعة التحويلية كله (١ر٦٣٪) وبتأميم المصانع كبيرة الحجم ومتوسطة الحجم أمكن للدولة أيضا أن تتحكم فى توجيه الفائض المتولد عن هذه الفئة نحو الانشطة التى تخطط لها •

ومع اتباع سياسة التأميم وامتدادها الى مجالات أنشطة أخرى كالمواصلات والبنوك • تضاءل دور الاستثمار الخاص فى القطاع الصناعى بل يكاد أن يكون قد ابتعد تماما عن ولوج ميدان الصناعة فى العقد الستينى فيما عدا بعض الاستثمارات الضعيفة فى المنشآت صغيرة الحجم •

٦ — اتاحة الفرصة للقطاع الخاص المحلى والاجنبى منذ السبعينات

يسجل العقد السبعينى تحولا جديدا فى مسار الاقتصاد المصرى أخذا بسياسة ما اصطلح على تسميتها " الباب المفتوح " فكما يبين لنا التحليل السابق ، كانت سياسة تصنيع مصر خلال العقود الأربعة ١٩٣٠ — ١٩٧٠ تتجه نحو زيادة دور الدولة فى النشاط الانتاجى بصفة مطردة : فمن مساهمات محدودة غير مباشرة فى الثلاثينات والاربعينات الى مساهمات مباشرة (الى جانب المساهمات غير المباشرة) فى الخمسينات ثم الى مركزية جامدة وسيطرة تامة على النشاط الصناعى فى الستينات وعلى الرغم من أحكام الدولة لقبضتها على الانشطة الاقتصادية فى البنوك ، والكثير من الخدمات ، والصناعة وعلى الرغم من ألاخذ بمبدأ التخطيط القومى الشامل ، فقد جابهت البلاد مصاعب عديدة حالت دون تنفيذ الخطة الخمسية الثانية ٦٥/١٩٧٠ والتى كانت قد وضعت ملامحها الرئيسية وأهدافها الانتاجية فى خطة لمضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات والتى أعلنت فى يوليه ١٩٦٠ . ثم جاءت المشاكل الحادة التى جابهت البلاد كهزيمة يونيه ١٩٦٧ والتى اقتضت توجيه موارد البلاد بصفة رئيسية نحو المجهود الحربى وعلى حساب تنمية المجتمع بصفة شاملة .

وفى ضوء المصاعب التى واجهت البلاد وفى ضوء المتغيرات الدولية ، فقد رأت الدولة أن تسلك مسارا جديدا فى السبعينات ، أساسه اتاحة الفرص ، من جديد للقطاع الخاص المحلى والاجنبى كى يسهم — الى جانب ومع القطاع العام — فى دفع عجلة التنمية . وقد كان أبرز أدوات السياسة الجديدة صدور التشريعات الملائمة وفى مقدمتها " قانون استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة " الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ . وقد قدم هذا القانون تسهيلات ومزايا عديدة للمستثمرين المحليين والاجانب فى ولوج ميادين الاستثمار التى تحددها الحكومة . ومن أمثلة التسهيلات تخفيف القيود الخاصة

بالتعامل مع النقد الاجنبى والقرارات المنظمة للاستيراد والتصدير ، وبالنسبة للمزايا والاعفاءات لمدة معلومة ونسب محددة من الضرائب على الارباح التجارية الصناعية والدخل العام .

ولقد ساعدت السياسة الاقتصادية الجديدة على تنشيط المستثمرين الافراد — مصريين وأجانب — على الاسهام فى الانشطة المختلفة . وتشير البيانات المقدمة الى أن عدد الموافقات فى نطاق قانون الاستثمار حتى ١٩٨٠/١٢/٣١ قد بلغت ١٢٨٧ مشروعا استثماريا ، ويبلغ اجمالى رؤوس اموالها حوالى ٣٤٨٨ مليونا من الجنيهات وبقدر اجمالى تكاليفها الاستثمارية حوالى ٧١٠٩ مليونا من الجنيهات . وهذه المشروعات موزعة على ثلاث مناطق / مستويات :

أ — مشروعات داخل البلاد .

ب — مشروعات مناطق حرة عامة .

جـ — مشروعات مناطق حرة خاصة .

وتمثل المشروعات التى تستثمر فى داخل البلاد النسبة الكبيرة من المجموع ، فهى تستحوذ على حوالى ٨٠٪ من اجمالى التكاليف الاستثمارية لكافة المشروعات التى تخضع لقانون الاستثمار .

وتحظى الصناعات التحويلية بقدر كبير من الاستثمارات " المتوقعة " داخل البلاد ، فهى تمثل حوالى ٣٧٪ من جملة عدد المشروعات و ٢٩٪ من مجموع رأس المال و ٤٢٪ من اجمالى التكاليف الاستثمارية وذلك لمشروعات الاستثمار داخل البلاد وتجىء صناعات مواد البناء فى مقدمة الصناعات اجتذابا لرؤوس الاموال المنتفعة من قوانين الاستثمار ، اذ تمثل رؤوس أموال المشروعات التى تقدمت للاستثمار فى صناعات مواد البناء حوالى ٣٥٪ من مجموع رؤوس الاموال و ٢٩٪ من اجمالى التكاليف الاستثمارية للمشروعات الاستثمارية التى ووفق على اقامتها داخل البلاد (حتى ١٩٨٠/١٢/٣١) .

وبعد هذا العرض السريع للأطوار التاريخية التى مرت بها الصناعات التحويلية بمصر ودورها فى الاقتصاد القومى نورد فى الجزء التالى تحليلا مفصلا للعلاقة الوثيقة بين الصناعات التحويلية والتنمية الاقتصادية فى مصر .

٧ — الصناعة التحويلية والتنمية الاقتصادية :

توضح تجارب كثير من الدول أن من أهم أساليب التغلب على التخلف الاجتماعى والاقتصادى والتكنولوجى هو محاولة اختيار نمط للتنمية يؤدى الى تنويع وتغيير هيكل النشاط الاقتصادى والعمل على استخدام أساليب وطرق الانتاج الفنية المتقدمة فى محاولة لملاحقة العصر ومتابعة التطور السريع فى التكنولوجيا • ودفع عجلة التصنيع تعتبر المدخل الأساسى والهام للوصول الى هذا الهدف وتحقيق تغيير هيكلى مناسب فى النشاط الاقتصادى •

وجدير بالذكر أن الدراسات التى أجرتها لجنة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة قد أوضحت بجلاء اجماع المدارس المختلفة للفكر الاقتصادى على أن تطوير الصناعة التحويلية يعتبر محورا أساسيا أو حجر الزاوية فى التنمية الصناعية • ولقد كان تحديد مفهوم " التصنيع " مثار جدل ومناقشة فى الحلقة الثالثة التى عقدتها هذه اللجنة عام ١٩٦٣ • ولقد طرحت كثير من الاقتراحات لتحديد هذا المفهوم ولقد تم اتفاق الآراء على التعريف التالى :
" التصنيع عباره عن أحد جوانب أو عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية يخصص فيها نسب متزايدة من الموارد القومية لتنمية وتطوير المستوى الفنى وتنويع هيكل الاقتصاد القومى بحيث يتحقق نمو ودينامية فى قطاع الصناعة التحويلية بشقيها: صناعة وسائل الانتاج وصناعة سلع الاستهلاك • ومن ثم يصبح هذا القطاع قادرا على المساهمة فى الوصول الى معدل مرتفع لنمو الدخل القومى وتحقيق التقدم الاجتماعى والاقتصادى " • (١)

ولا ريب أن تحديد مفهوم معين لعملية التصنيع يعتبر أمرا معقدا ومتشابكا ويختلف من دولة الى أخرى كما أنه يعتمد على كثير من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأبعاد التاريخية، وفى ذات الوقت نجد أن طرق وأنماط وتتابع مراحل هذه العملية يختلف اختلافا كبيرا من دولة الى أخرى • ولكن ما يؤكد عليه هذا التعريف هو احداث تغيير هيكلى مناسب الأمر الذى يعتبر عنصرا أساسيا فى أغلب سياسات وبرامج التصنيع فى كثير من الدول •

---

1. U.N. Committee For Industrial Development Report of the Third Session (13-31 May, 1963) E 3781-E/C-5/37, New York, 1963, P.23.

ومن المفيد فى بداية هذه الدراسة القاء الضوء على تتابع مراحل التصنيع وتغيير هيكل الصناعة التحويلية فى بعض الدول الرائدة فى هذا المضمار. وعلى سبيل المثال نجد أن بريطانيا وهى أول دولة بدأت عملية التصنيع قد اتبعت نمطا صناعيا يعتمد بالدرجة الأولى على الصناعات الخفيفة وخاصة صناعة الغزل والنسيج وذلك فى مراحل النمو المبكر لقطاع الصناعة التحويلية . ومع زيادة التراكم الرأسمالى ونمو وتنوع الطلب على الآلات والمعدات ورأس المال الثابت والسلع الوسيطة زادت بالتالى أهمية الصناعات الثقيلة والصناعات الهندسية . ولقد أعتبرت بريطانيا المثل الكلاسيكى لنمو وتطور الصناعة فى ظل نظام اقتصادى رأسمالى يعتمد على علاقات اقتصادية رأسمالية مبتدأة بهيكل صناعى يعتمد بالدرجة الأولى على الصناعات الخفيفة ويتطور الى هيكل يعتمد على أهمية نسبية أكبر للصناعات الثقيلة . وجدير بالذكر أنه فى خلال هذه المرحلة انخفضت الأهمية النسبية لقطاع الزراعة فى الاقتصاد القومى الى حد كبير . ولقد كان للمستعمرات البريطانية دور أساسى فى تنمية الصناعات البريطانية سواء بامدادها بالمواد الخام اللازمة للصناعة أو بتوفير سوق مناسب لمنتجاتها .

ولقد استفادت كثير من الدول التى تبعت بريطانيا فى هذا المجال من التجربة والمعرفة الفنية البريطانية . وعلى سبيل المثال استطاعت المانيا والولايات المتحدة الاسراع بعملية التنمية الصناعية وذلك بالاستفادة من هذه التجربة ، ومن ثم تمكنت هذه الدول من الانتقال من مرحلة الصناعات الخفيفة الى مرحلة الصناعات الثقيلة فى فترة أسرع من الفترة التى تطلبتها عملية التصنيع فى بريطانيا .

وتأسيسا على ما سبق نجد أن تجربة كل من المانيا والولايات المتحدة قد أعطت أبعادا أعمق عن تتابع مراحل التصنيع . ومنذ ذلك الحين أخذت الصناعات الثقيلة والهندسية أولوية فى برامج التصنيع فى كثير من الدول .

ومن جهة أخرى انتهج الاتحاد السوفيتى الذى بدأ عملية التصنيع فى مرحلة لاحقة أسلوبا مختلفا فى استراتيجية التصنيع وفى ظروف مختلفة عن ظروف الدول السابق الاشارة اليها .

فلقد وجدت بعض الصناعات الخفيفة وبعض الصناعات الثقيلة فى الاقتصاد السوفيتى كما وجدت بعض من المعرفة الفنية والكوادر ولكن كانت أكثر تخلفا من الدول التى سبقت الاتحاد السوفيتى فى التصنيع • ولقد وضع المخططون أولوية كبرى للصناعات الثقيلة وخاصة الهندسية والتى تعتمد عليها كافة قطاعات الاقتصاد القومى الأخرى• واعتبرت عملية التصنيع هى بناء وتنمية الصناعات الثقيلة ذات الأحجام الكبيرة التى تنتج الآلات والعدد الهندسية بهدف دفع كافة قطاعات الاقتصاد القومى الأخرى • (١)

ولقد إتبعت اليابان نموذجا اقتصاديا فذا للتنمية الصناعية اعتمد على انشاء المرافق الاجتماعية والاقتصادية وتوفير المناخ التنظيمى والتشريعى اللازم لدفع عملية التنمية الصناعية والاعتماد المتزايد على القوى البشرية ذات المستوى الرفيع من المهارة والاهتمام الكبير باستخدام أحدث وأرقى أساليب التكنولوجيا والاهتمام بالأبحاث العلمية وتطويرها حتى أصبحت القدرة الانتاجية لليابان تعادل القدرة الانتاجية لدول آسيا والشرق الأوسط بما فى ذلك الصين والهند وثروات البلاد العربية البترولية مجتمعة• (٢)

وجدير بالذكر أن استراتيجية التصنيع فى هذه الدول قد أدت وبدرجات متفاوتة الى احداث نوع من التكامل فى الهيكل الصناعى • ومع تطور قوى الانتاج والفن التكنولوجى واتباع نظام الانتاج الكبير حاولت الدول الصناعية الكبرى التخصص وتقسيم العمل وايجاد نوع أو صياغة للتعاون فيما بينها كالسوق الأوربية المشتركة • وفى ذات الوقت نجد أن بعض الدول الصناعية الصغيرة مثل بلجيكا ، هولندا ، النمسا ، السويد قد حاولت منذ بدء عملية التصنيع الاهتمام بالتخصص وتقسيم العمل ومن ثم انعكس ذلك على هيكل الصناعة فى هذه الدول •

---

1 . Tyaguneko, V.L. Industrialisation of Developing Countries. Progress Publishers, Moscow. 1973 P.9.

٢ــ انظر : التقارير السنوية للاقتصاد اليابانى (ادارة التمثيل التجارى)ــ وزارة الاقتصاد •

See also: Czukor, C.The Strategy For Industrialisation in Developing Countries, London, Hurst, G and Co. 1974.

ان عملية التصنيع تؤدى الى تغير هيكلى بين قطاعات الاقتصاد القومى وبين فروع قطاعات الصناعة بصفة عامة والصناعات التحويلية بصفة خاصة وذلك على أساس معين من الاعتماد المتبادل والتكامل بين فروع قطاع الصناعة وفى ظل تقسيم عمل دولى معين.

ولا ريب أنه قد لا يكون من الميسور لسبب أو لآخر أن تتبع كثير من الدول النامية أنماط ومراحل التصنيع التى انتهجتها الدول الصناعية الكبرى. وبالاضافة الى ذلك نجد أنه يمكن أن تبدأ عملية التصنيع بهيكل صناعى قد يختلف من دولة الى أخرى كما أن نمط التصنيع فى هذه الدول يمكن أن يكون له بدائل عديدة. وبالتالى فان تتابع عملية التغير الهيكلى التى تحدثها عملية التصنيع يمكن أيضا أن يختلف من دولة الى أخرى.

ويمكن القول بصفة عامة أن محاولة محاكاة التتابع المطلق للمراحل التاريخية للدول الصناعية الكبرى لا يمثل فى الواقع المنطلق السليم للدول النامية وذلك لاختلاف الظروف والشروط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى كل منها.

"Theoretical approaches should not be interpreted as dogma or be allowed to regress as dogma."(1)

ان وجود عرض مناسب من وسائل الانتاج والمهارات البشرية يعتبر من أهم الشروط الأساسية التى لا غنى عنها لدفع عجلة التصنيع واحداث تغير هيكلى مناسب فى الاقتصاد القومى وفى مكونات القطاع الصناعى. فتحتاج عملية التصنيع الى كثير من الآلات والمعدات وعرض مستمر للمواد الخام ونصف المصنعة والى توافر المهارات والكوادر اللازمة. وفى ذات الوقت نجد أن عملية التصنيع تتطلب استثمارات ضخمة فى المرافق الاجتماعية والاقتصادية.

ومن جهة أخرى نجد أن بناء صرح صناعى يتميز بهيكل معين يتطلب فى المقابل هيكلا مناسبا من الطلب سواء محلى أو خارجى. ومن ثم فان هيكل الصناعة يعتمد ويرتبط

---

1 - U.N. Industrial Development - Science, Technology and Development. Vol IV, 1960 P.2.

أساسا بحجم وهيكل العرض والطلب وحدوث أى خلل فى هذين العنصرين يؤدى الى اعاقة عملية التصنيع والى حدوث طاقات عاطلة فى كثير من فروع الصناعة خاصة اذا كان معدل الاعتماد المتبادل بين الصناعات كبيرا •

ومما لاشك فيه أن تقسيم العمل الدولى يؤثر تأثيرا مباشرا فى الاقتصاد القومى ويؤثر على حجم وهيكل الصناعة التحويلية فى الدول ذات الاقتصاد المفتوح • ولقد ركزت كثير من الدراسات على أهمية التعاون الاقتصادى بين الدول واعادة النظر فى تقسيم العمل الدولى ونادت بأهمية مشاركة الدول الأقل تطورا فى النظام الاقتصادى العالمى وذلك لتضييق الفجوة بين الدول المتقدمة والدول الأقل تطورا •

The Sixth Special Session of the U.N. (9th 29th April 1974) has approved a set of recommendations and general statements which challenge directly the existing "International division of labour" as being responsible for the economic inequalities between developed and developing nations. It has recommended that nations should work in close co operation for the establishment of "a new economic order:. (1)

ويرى بعض الكتاب أن التقدم الفنى والتكنولوجى وطرق الانتاج الحديثة وأساليب التسويق والتوزيع المتطوره قد قدمت أبعادا وامكانيات كبيرة للدول الأقل تطورا لتطوير صناعتها التحويلية دون التقيد بأنماط تقليدية ومراحل معينة فى تطوير صناعتها التحويلية

---

1 - OECD, Development Centre Studies - Adjustment For Trade - Studies on Industrial Adjustment Problems And Policies, Paris 1975 P.5.

وتغيير هيكلها أو على الأقل الاقتصاد فى الفترة الزمنية اللازمة للانتقال من مرحلة الى أخرى بشرط التغلب على العقبات والمعوقات التى تواجه عملية التصنيع.(1)

يتضح مما سبق أنه بالاضافة الى الأخذ فى الاعتبار مشكلة عرض وسائل الانتاج ومشكلة حجم وهيكل الطلب يستلزم الأمر أيضا تطوير المناخ الاجتماعى والاقتصادى لدفع عجلة التصنيع واحداث تغير هيكلى مناسب للصناعة التحويلية . وكذلك محاولة ايجاد هيكل صناعى يتناسب أو يأخذ فى الاعتبار ظروف وتطور تقسيم العمل الدولى .

٨ — هيكل الصناعة التحويلية :

١/٨ فترة الخمسينات :

— فى بداية الخمسينات أكملت الصناعة المصرية ما يسمى " المرحلة الأولية للتصنيع " وفى هذه المرحلة تحاول الدولة الآخذة بتنمية الانتاج الصناعى احلال الواردات من المنتجات الصناعية التحويلية البسيطة بالانتاج المحلى . وكانت الصناعات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج تمثل أهمية كبيرة فى هذه المرحلة فى حين افتقر هيكل الصناعة التحويلية الى السلع الاستهلاكية المعمرة والصناعات المعدنية والصناعات الرأسمالية وبصفة عامة تميزت الصناعة التحويلية عام ١٩٥٢ بأهمية نسبية كبرى للصناعات الاستهلاكية حيث امتصت ٣ر٧٢٪ من العمالة المشتغلة فى الصناعة التحويلية ، ٥ر٧٠٪ من اجمالى القيمة المضافة المحققة فى هذه الصناعات ، فى حين بلغت هذه النسب ٧ر١٨٪ ، ٨ر٢٥٪ فى الصناعات الوسيطة ، ٤٪ ، ٧ر٣٪ فى الصناعات الرأسمالية على التوالى . ولقد تميزت الصناعات الوسيطة بأهمية نسبية أكبر لصناعة البترول والفحم ، والصناعات الكيماوية فى حين استوعبت صناعة وسائل النقل العدد الأكبر من العمالة وحققت القدر الأكبر من الدخل المحقق فى الصناعات الرأسمالية . ولقد اقترن ذلك بعدم تدخل فعال من جانب الدولة فى النشاط الاقتصادى .

---

1 - Tyaguneko ,,V-I Op. Cit P. 12 .

— تميزت الفترة من ٥٢ الى ١٩٥٦ ولأول مرة منذ عهد محمد على بالتدخل التدريجى فى النشاط الاقتصادى عن طريق لجنة الانتاج القومى • ولكن حاولت الدولة تحقيق التنمية الاقتصادية بالأساليب والطرق التقليدية التى تعتمد على كفاءة مشروعات القطاع الخاص فى دفع عجلة التنمية •

— بدأت المناقشات الأولية فى اكتوبر عام ١٩٥٦ لاعداد خطة مستقلة للصناعات التحويلية وفى صيف عام ١٩٥٧ أعد المسئولون فى وزارة الصناعة الخطة الخمسية الأولى للصناعة وبدأ تنفيذها فى الأعوام التالية • وتأسيسا على ماسبق استطاعت الدولة التحكم فى الجزء الأكبر من الاستثمارات الصناعية وتحديد نوع الصناعات ومن ثم بدأت الدولة فى التأثير الفعلى على هيكل الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى بصورة فعالة وحسب الأهداف — الموضوعة من قبل الدولة وفى يناير ضمت الدولة كل الممتلكات العامة الى المؤسسة الاقتصادية وكانت هذه الوحدات خليطا من مشروعات سابقة كمعمل تكرير البترول ومشروعات أخرى تم انشاؤها بالمشاركة مع رأس المال الخاص مثل الحديد والصلب ، والصناعات الكيماوية وصناعات الغزل والنسيج • ويمكن القول أنه منذ عام ١٩٥٧ بدأت عملية التخطيط على نطاق واسع فى الاقتصاد المصرى حيث تم كما أوضحنا اعداد خطة خمسية لقطاع الصناعة وكذلك لقطاع الزراعة • ولقد بدأ اتباع مبدأ التخطيط الشامل باعداد الخطة الخمسية الأولى للفترة ٦٠/٥٩ — ٦٥/٦٤ والتى أعتبرت امتداد للخطط الخمسية التى تم اعدادها فى عام ١٩٥٧ •(1)

1- See Hansen, B & Marzouk: Development and Economic Policy in the U A R. Egypt, North Holland Publishing company, Amsterdam, 1965.
See also: Mead, D. "Growth And Structural Change in the Egyptian Economy" Yale University, Homewood/Illinois, 1967.
See Also: Obrien, P.: The revolution in Egyptian Economic System; From Private Enterprise To Socialism, 1952 1965/ London Oxford Univ. Press, 1965.
See also: Issawi, C: Egypt at Mid century Oxford University Press, Lordon, 1954.

٢/٨ حجم الاستثمارات وتوزيعها في البرنامج الصناعي الأول ٥٧/١٩٦٢

قدر حجم الاستثمارات اللازمة للبرنامج الصناعى الأول (٥٧ ـ ٦٢) بحوالى ٢٩٦ مليون جنيه لتنفيذها خلال الفترة ٥٧ ـ ١٩٦٢ . ولقد تم تنفيذ حوالى ٣ر١٤٢ مليون جنيه حتى عام ١٩٦٠ خص الصناعات التحويلية منها ٩ر١٢٣ مليون جنيه أى بنسبة ٨٧٪ من جملة الاستثمارات فى قطاع الصناعة .

ولقد خصص من هذه الاستثمارات ١ر٤٢ مليون جنيه للصناعات الاستهلاكية أى بنسبة ٩ر٣٣٪ من جملة الاستثمارات المنفذه فى الصناعات التحويلية فى الفترة ٥٧ ـ ٦٠ وكان التركيز بصفة أساسية على صناعة الغزل والنسيج حيث بلغ المستثمر فى هذه الصناعة ٢ر٣٣ مليون جنيه أى بنسبة ٨ر٢٦٪ من قيمة الاستثمارات المنفذة فى قطاع الصناعات التحويلية . وبالرغم من أن توزيع الاستثمارات فى الفترة من ٥٧ الى ١٩٦٠ كان موزعا على معظم فروع الصناعة الا أنه كان يوجد تركيز واضح على الصناعات الكيماوية بمعناها الواسع والتى تشمل صناعات الورق ومنتجاته والجلود والمنتجات الجلدية والكاوتشوك ومنتجات الكاوتشوك والمنتجات من خامات غير معدنية بالاضافة الى الصناعات الكيماوية بمعناها المحدود . ولقد بلغ قيمة الاستثمارات فى الصناعات الوسيطة ٧ر٧٢ مليون جنيه أى بنسبة ٦ر٥٨٪ من قيمة الاستثمار فى قطاع الصناعات التحويلية خلال هذه الفترة . وفى ذات الوقت تم تنفيذ حجم استثمارات يقدر بحوالى ٢ر٩ مليون جنيه فى الصناعات الرأسمالية أى بنسبة ٤ر٧٪ من قيمة الاستثمارات المنفذة فى الصناعات التحويلية فى نفس الفترة .

ويوضح الجدول (٤) استثمارات البرنامج الصناعى الاول المخططه والمحققة موزعه طبقا للفروع الصناعية .

جـــدول (٤)

استثمارات البرنامج الصناعى الاول المخطط و المحقق

موزعة طبقا للفروع الصناعيـــة

الفروع الصناعيـــة	الاستثمارات المحققه خلال الفترة نوفمبر ١٩٥٧ — يونيـــو ١٩٦٠				الاستثمارات المخططه فى نوفمبر ٥٧/يونيـــو ٦٢	
	استثمارات بدأت فى الانتاج قبل يونيـو ١٩٦٠		اجمالى الاستثمارات المحققه		اجمالى الاستثمارات المخططه	
	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%
الغذائية والمشروبات	٢ر٠	٣ر٤	٨ر٣	٦ر٧	١٤ر٦	٥ر٣
التبغ و السجائر	—	—	—	—	٠ر٨	٠ر٣
الغزل و النسيج	٢٧ر١	٣٦ر٨	٣٣ر٢	٢٦ر٨	٥٠ر٠	١٨ر٢
الصناعات الخشبية و الاثاث	٠ر٤	٠ر٦	٠ر٤	٠ر٣	٨ر٠	١ر١
الطباعة و النشر	—	—	—	—	٢ر٧	١ر٠
صناعات أخرى متنوعة	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٢	١ر٤	٠ر٥
اجمالى الصناعات الاستهلاكية	٣٠ر٢	٤١ر٠	٤٢ر١	٣٤ر٠	٧٢ر٥	٢٦ر٤
الورق والمنتجات الورقية	—	—	—	—	١٣ر٥	٤ر٩
الجلد والمنتجات الجلدية	—	—	—	—	—	—
الكاوتشوك	—	—	٤٠ر٤	٣٢ر٦	١ر٠	٠ر٤
الكيماويات	٣ر٦	٤ر٧	—	—	٦٤ر٠	٢٣ر٣
منتجات خامات غير معدنية	٥ر٢	٧ر١	—	—	٧ر٥	٢ر٧
منتجات البترول والفحم	—	—	١ر٦	١ر٢	٣٧ر٧	١٣ر٧
منتجات معدنية أساسية	٢٧ر٢	٣٧ر٧	٣٠ر٧	٢٤ر٨	٣٩ر٠	١٤ر٢
منتجات معدنية	١ر١	٥ر١	—	—	٥ر١	١ر٩
اجمالى الصناعات الوسيطه	٣٧ر٦	٥١ر٠	٧٢ر٧	٥٨ر٦	٦٧ر٨	٦١ر٢
المعدات والالات غير الكهربائية	٠ر٧	١ر٠	—	—	٥ر٣	١ر٩
المعدات والالات الكهربائية	١ر٤	٢ر٠	٩ر٢	٧ر٤	٨ر٥	٣ر١
وسائل النقـــل	٣ر٧	٥ر٠	—	—	٢٠ر١	٧ر٣
اجمالى الصناعات الراسمالية	٥ر٨	٨ر٠	٩ر٢	٧ر٤	٣٣ر٩	١٢ر٤
اجمالى الصناعات التحويليـة	٧٣ر٦	١٠٠ر٠	١٢٤ر٠	١٠٠ر٠	٢٧٤ر٢	١٠٠ر٠

المصدر: د٠ محمد ناظم محمد حنفى: التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد القومى و الكفاءه الانتاجية فى القطاع الصناعى فى ج٠ م٠ ع٠ معهد التخطيط القومى، مذكرة داخلية رقم ٦٣٨ سنة ١٩٧٨ ص ٢٩—٣٠٠

٩ — سياسة الاستثمار في الصناعات التحويلية خلال الفترة من ٥٩/٦٠ الى ٧٤/١٩٧٥ :

لكى نوضح سياسة الاستثمار فى قطاع الصناعة يجب أن نشير الى وجود ثلاثة مفاهيم لسياسة التصنيع وهى :

- التصنيع بصفة عامة (نمو قطاع الصناعة) .
- التنمية الصناعية .
- التكامل الصناعى .

وتتميز كل من هذه المفاهيم ببعض الخصائص . فالنمو الصناعى يحتاج بصفة عامة الى معدلات استثمار مرتفعة فى حين تحتاج التنمية الصناعية والتكامل الصناعى الى سياسة متوازنة فى توزيع الاستثمارات على فروع الصناعة المختلفة بمعنى تحقيق هيكل متوازن من الاستثمارات فى قطاع الصناعة . ومن جهة أخرى تحقق التنمية الصناعية بالدرجة الأولى مايسمى " بالكفاءة الاقتصادية " فى حين يحقق التكامل الصناعى مايسمى " بالكفاءة الاجتماعية " . وهذه المفاهيم التى يمكن أن تأخذ صورة مراحل معينة فى سياسة التصنيع تتأثر بكثير من العوامل التى أشرنا اليها سابقا .

١/٩ استراتيجية توزيع الاستثمارات :

يتأثر توزيع الاستثمارات على قطاعات الاقتصاد القومى بما فى ذلك الصناعة التحويلية بالسياسة الاقتصادية واستراتيجية التنمية التى تنتهجها الدولة، وعما اذا كانت هذه السياسة تعطى أهمية خاصة لسياسة احلال الواردات الصناعية أو ترويج الصادرات الصناعية . وتتمثل المشكلة الأساسية فى كيفية بدء عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحويلها الى عملية مستمرة وذاتية الاندفاع والتقدم .

ولقد تناولت كثير من النظريات هذا الموضوع واقترحت بعض السياسات للوصول الى هذا الهدف فى الدول الأقل تطورا التى يشار اليها فى الاحصاءات الدولية بمجموعة الدول النامية وذلك مع افتراض وجود مجموعة متشابكة من الاختناقات التى

تختلف فى حدتها من دولة الى أخرى وعلى سبيل المثال نجد أن Rosentein-Rodan [1] قد أعطى أهمية خاصة لمشكلة الادخار والعائد الاقتصادى لأحجام الانتاج ، فى حين اقترح Nurkse [2] فى نظريته " النمو المتوازن " تنفيذ مزيج متكامل من الاستثمارات على أساس الاعتماد المتبادل بين الصناعات الأمر الذى يؤدى الى استمرار وتطور الاقتصاد القومى وتقدم قطاع الصناعة التحويلية بصفة خاصة . ولقد انتقد Hirschman [3] هذا الاسلوب لأن ظروف الدول المتخلفة لا تمكنها من العمل فى مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية على جبهة واسعة ذلك أنه اذا توفرت للدولة هذه الامكانيات لتحقيق هذا النوع من التنمية فسوف تتدرج فى مجموعة الدول المتقدمة . ولقد أعطى Hirschman بديلا لهذا الاسلوب فى نظرية " النمو غير المتوازن " التى تعتمد على تنمية بعض فروع القطاعات الصناعية الرائدة أو القائدة أو مايسمى " بأقطاب النمو " على حد قول F. Perroux [٤] ويمكن بعد ذلك تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى ، أى أن النمو المتوازن يعتبر فى نهاية المطاف هدف النمو غير المتوازن . لذلك يرى Hirschman أن سياسة التنمية لابد وأن تواجه ببعض الصعاب واختلال فى التوازن المرحلى حتى يمكن دفع الاقتصاد القومى نحو التقدم الاقتصادى . فالنمو الكبير لبعض قطاعات الاقتصاد القومى سيدفع قطاعات الاقتصاد القومى الاخرى نحو النمو . ومن ثم فان كل مرحلة هى فى الواقع نتيجة للاختلال فى التوازن المرحلى للفترة السابقة ، وتؤدى أيضا الى اختلال مرحلى فى التوازن يؤدى الى دفع الاقتصاد القومى خطوة مرحلية جديدة وتعتمد هذه المراحل على الوفورات الخارجية المحققة فى كل مرحلة . ومن جهة أخرى نجد Leibenstein يركز على الحد

1 - Rosenstein-Rodan "Notes on The Theory of the Big Push"

2 - See Nurkse, R: Problems of Capital Formation In The Underdeveloped Countries Oxford Univ. Press, Oxford 1953.

3 - Hirschman , A; The Strategy of Economic Development Yale University - p.1959.

٤ — انظر : دكتور محمد ناظم حنفى : اقتصاديات التنمية والتخطيط — الاسكندرية ١٩٨١

الأدنى الحرج من الاستثمارات اللازمة لدفع واستمرار عملية التنمية الاجتماعيـــة والاقتصادية ٠

وجدير بالذكر أن معظم هذه النظريات كما يقول Myrdal تلتقـــط من العوامل والمتغيرات الاقتصادية التى تتميز بها الدول الأقل تطورا ما يحقـق اتساق وتوازن كل نظرية دون اعطاء أهمية مناسبة للاعتبارات التاريخية والاجتماعية والسياسية لكل دولة أو لمجموعات الدول ، أى أن هذه النظريات تعتبر أمثلـــة مبسطة للتنمية فى هذه الدول ٠ فكل هذه النظريات تفتقر أيضا الى التركيز علـى التغير الاجتماعى والسياسى المطلوب كأساس لاغنى عنه لتنفيذ التنمية باستراتيجيـة أو بأخرى ٠

ولا ريب أن كثيرا من الدول الأقل تطورا تواجه مشكلة تمويل الاستثمارات اللازمـــة لعملية التنمية بصفة عامة وتمويل استثمارات الصناعة التحويلية بصفة خاصة و تواجـــه مصر نفس المشكلة وهو ما يوضحه الجـــدول (٥) ٠

جـــدول (٥)

الاستثمار والادخار المحلى الاجمالـــــى

(بالمليون جنيه وبالاسعار الجار

البيان / السنة	٦٠/٥٩	٦٥/٦٤	٧٠/٦٩	١٩٧٣	١٩٧٨
الاستثمار الثابت الاجمالى	١٧١ر٤	٣٦٤ر٣	٣٥٥ر٥	٦٤٥ر١	٢١٨٦ر٢
الادخار المحلى الاجمالى	١٧٥ر٩	٢٩٥ر٥	٢٧٠ر٠	١١٣ر٢	٣٢٣ر٩
عجز الادخار عن الاستثمار	+ ٤ر٥	— ٦٨ر٨	— ٨٥ر٥	— ٥٣١ر٩	— ١٨٦٢ر٣

المصدر: د ٠ محمد ناظم حنفى : التمويل بالعجز وأبعاده الاقتصادية فى ج ٠م٠ع — مجلة كلية التجا
جامعة الزقازيق — فرع بنها **العدد الثانى ١٩٨١ ص ١٣**

٢/٩ حجم الاستثمارات الاجمالي في الاقتصاد المصرى خلال الفترة ٦٠/٦١ ـ ٧٤/١٩٧٥

بلغ حجم الاستثمارات التى تم تنفيذها فى الخطة الخمسية الأولى (٥٩/٦٠ ـ ٦٤/٦٥) حوالى ١٦٨٤ر٤ مليون جنيه • ولقد اتبعت سياسة استثمارية فى القطاع الصناعى خلال هذه الخطة اتصفت بما يسمى " بالكثافة الاستثمارية العالية "(١) وقد خصص فى هذه الخطة ٣٣٢ر٣ مليون جنيه للصناعات التحويلية أى بنسبة ١٩ر٧٪ من اجمالى الاستثمارات المنفذة على المستوى القومى • كما تم تنفيذ حجم استثمارات يقدر بحوالى ١٧٤٣ر٤ فى الفترة التالية (٦٥/٦٦ ـ ٦٩/٧٠) وكان نصيب الصناعات التحويلية ٣٧٤ر٩ مليون جنيه أى بنسبة ٢١ر٥٪ من جملة الاستثمارات المنفذه على المستوى القومى • ويلاحظ أن الاستثمارات القومية قد قفزت الى ٣١٢١ ـ مليون جنيه فى خلال الفترة (٦٩/٧٠ ـ ٧٤/٧٥) خص الصناعات التحويلية ٥٦٦ر٢ مليون جنيه أى حوالى ١٨ر١٪ من الاستثمارات القومية •

وتأسيسا على ماسبق فانه قد تم تنفيذ استثمارات على المستوى القومى فى خلال الفترة (٥٩/٦٠ ـ ٧٤/٧٥) تقدر بحوالى ٦٥٤٨ر٨ مليون جنيه خص منها الصناعات التحويلية ١٢٧٣ر٤ مليون جنيه أى بنسبة ١٩ر٤٪ من الاستثمارات القومية ويدل هذا على أن خمس الاستثمارات القومية تقريبا قد خصصت للصناعات التحويلية لزيادة الطاقة الانتاجية ومواجهة متطلبات الاحلال والتجديد فى هذا القطاع •

٣/٩ توزيع الاستثمارات على الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة من ٦٠/٦١ ـ ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ :

اتبعت الدولة سياسة استثمارية فى قطاع الصناعة التحويلية تهدف الى زيادة الأهمية النسبية للصناعات الانتاجية (بشقيها الصناعات الوسيطة والصناعات الرأسمالية) • وفى ذات الوقت لم تهمل الدولة تخصيص استثمارات مناسبة لقطاع الصناعات الاستهلاكية • وهو الأمر الذى يبدو جليا من الجدولين (٦) ، (٧) •

---

١ ـ سيد أحمد البواب فى تجربة التنمية الصناعية فى ج • م • ع ـ معهد التخطيط القومى ـ مذكرة داخلية رقم ١٤٥ ابريل ١٩٧١ ص ١٢ •

جـــدول (٦)

تطور قيمة الاستثمارات المنفذه فى فروع الصناعات التحويليـة خلال الفترة من ٦٠/٦١ ـ ١٩٧٤/٧٥

(بالمليون جنيه والاسعار الجارية

البيـــان	٦٠ / ٦١ ٦٤ / ٦٥	٦٦/٦٥ ٧٠/٦٩	٧١/٧٠ ٧٥/٧٤	٦٠ / ٦١ ٧٥/٧٤
أ) الصناعات الاستهلاكية:				
١ـ الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	٤٦ر٨	٦٥ر٥	٦٥ر٤	١٧٧ر٧
٢ـ الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والأحذية	٦٢ر٧	٣٠ر٦	٨٤ر٢	١٧٧ر٥
٣ـ الخشب ومنتجاته	٠ر٦	٠ر٢	ـ	٠ر٨
٤ـ الطبع والنشر	٤ر٢	١ر٤	٠ر٢	٥ر٨
٥ـ صناعات متنوعة	١٠ر٩	٦ر٤	٨ر٤	٢٥ر٧
اجمالى الصناعات الاستهلاكية	١٢٥ر٢	١٠٤ر١	١٥٨ر٢	٣٨٧ر٥
ب) الصناعات الوسيطة :				
٦ـ الورق ومنتجاته	١٥ر٣	١١ر٧	٩ر٤	٣١ر٩
٧ـ الجلود والمنتجات الجلدية	٤ر٤	٦ر٣	٥ر٠	١١ر٧
٨ـ الكاوتشوك	٢ر٥	١ر٧	٠ر٩	٥ر١
٩ـ الصناعات الكيماوية	٥٤ر٢	٦٠ر٩	٦٥ر٣	١٨٠ر٤
١٠ـ منتجات البترول والفحم	٣٨ر١	٣٨ر٤	٤١ر١	١١٧ر٦
١١ـ منتجات من صناعات غير معدنية	٣ر٧	٣١ر٥	٢٧ر٦	٦٢ر٨
١٢ـ منتجات معدنية أساسية ومعدنية	٤٦ر٤	٨٥ر٢	٢٣٠ر٤	٣٦٢ر٠
اجمالى الصناعات الوسيطة	١٦٠ر٦	٢٣٥ر٧	٣٧٥ر٢	٧٧١ر٥
ج) الصناعات الرأسمالية				
١٣ـ صناعة واصلاح الماكينات الكهربائية وغير الكهربائية	٢٥ر٣	١١ر٨	٢٢ر٢	٥٩ر٣
١٤ـ صناعة وسائل النقل	٢١ر٢	٢٣ر٣	١٠ر٦	٥٥ر١
اجمالى الصناعات الرأسمالية	٤٦ر٥	٣٥ر١	٣٢ر٨	١١٤ر٤
اجمالى الصناعات التحويلية	٣٣٢ر٣	٣٧٤ر٩	٥٦٦ر٢	١٢٧٣ر٤

المصدر: بيانات منشورة فى وزارة التخطيط ـ تم اعادة تبويب المجموعات الصناعية بما يتفق مع التقسيم الوارد فى الجدول.

جـــــدول (٧)

التغير الهيكلى للاستثمارات المنفذه فى فروع الصناعات التحويلية
خلال الفترة من ٦٠/٦١ـ٧٤/٧٥

البيـــان	٦٠/٦١ ٦٤/٦٥	٦٥/٦٦ ٦٩/٧٠	٧٠/٧١ ٧٤/٧٥	٦٠/٦١ ٧٤/٧٥
أ) الصناعات الاستهلاكية:				
١ـ الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	١٤ر٠٨	١٧ر٤٧	١١ر٥٥	١٣ر٩٥
٢ـ الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والأحذية	١٨ر٨٧	٨ر١٦	١٤ر٨٧	١٣ر٩٤
٣ـ الخشب ومنتجاته	٠ر١٨	٠ر٠٥	—	٠ر٠٦
٤ـ الطبع والنشر	١ر٢٦	٠ر٣٧	٠ر٠٤	٠ر٤٦
٥ـ صناعات متنوعة	٣ر٢٨	١ر٧١	١ر٤٨	٢ر٠٢
اجمالى الصناعات الاستهلاكية	٣٧ر٦٧	٢٧ر٧٦	٢٧ر٩٤	٣٠ر٤٣
ب) الصناعات الوسيطة:				
٦ـ الورق ومنتجاته	٤ر٦٠	٣ر١٢	٠ر٨٧	٢ر٥٠
٧ـ الجلود والمنتجات الجلدية	٠ر١٢	١ر٦٨	٠ر٨٨	٠ر٩٢
٨ـ الكاوتشوك	٠ر٧٥	٠ر٤٥	٠ر١٦	٠ر٤٠
٩ـ الصناعات الكيماوية	١٦ر٣١	١٦ر٢٥	١١ر٥٣	١٤ر١٧
١٠ـ منتجات البترول والفحم	١١ر٤٧	١٠ر٢٤	٧ر٢٦	٩ر٢٤
١١ـ منتجات من خامات غير معدنية	١ر١١	٨ر٤٠	٤ر٨٨	٤ر٩٣
١٢ـ منتجات معدنية أساسية ومعدنية	١٣ر٩٧	٢٢ر٧٣	٤٠ر٦٩	٢٨ر٤٣
حـ) اجمالى الصناعات الوسيطة	٤٨ر٣٣	٦٢ر٨٧	٦٦ر٢٧	٦٠ر٥٩
١٣ـ صناعة واصلاح الماكينات الكهربائية وغير الكهربائية ٠	٧ر٦٠	٣ر١٥	٣ر٩٢	٤ر٦٦
١٤ـ صناعة وسائل النقل ٠	٦ر٤٠	٦ر٢١	١ر٨٧	٤ر٣٢
اجمالى الصناعات الرأسمالية	١٤ر٠	٩ر٣٦	٥ر٧٩	٨ر٩٨
اجمالى الصناعات التحويلية	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

وفيما يلى تحليل لهذين الجدولين :

١/٣/٩ الصناعات الاستهلاكية

لقد احتلت الصناعات الاستهلاكية المرتبه الثانية من حيث استيعابها للاستثمارات المنفذة خلال هذه الفترة • فقد تم تنفيذ حجم من الاستثمارات فى قطاع الصناعات الاستهلاكية تقدر بحوالى ٣٨٧ر٥ مليون جنيه أى بنسبة ٣٠ر٤٣ ٪ من جملة الاستثمارات المنفذه فى قطاع الصناعة التحويلية • ولكن يلاحظ انخفاض الأهمية النسبية للاستثمارات المنفذه فى قطاع الصناعات الاستهلاكية فى خلال هذه الفترة حيث انخفضت من ٦٧ر٣٧٪ فى الفترة (٦١/٦٠ ـ ٦٥/٦٤) الى ٧٦ر٢٧٪ فى خلال الفترة (٦٦/٦٥ ـ ٧٠/٦٩) وبلغت ٤٩ر٢٧٪ فى الفترة (٧١/٧٠ ـ ٧٥/٧٤)• ولقد خصص الجزء الأكبر من الاستثمارات المنفذه فى الصناعات الاستهلاكية للصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ ، الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والأحذية حيث بلغت نسب الاستثمارات فى هاتين الصناعتين ٠٨ر١٤٪ ، ٨٧ر١٨٪ فى الفترة الأولى ، ٤٧ر١٧٪ ، ١٦ر٨٪ فى الفترة الثانية و ٥٥ر١١٪ ، ٨٧ر١٤٪ فى الفترة الثالثة من قيمة الاستثمارات المنفذه فى قطاع الصناعات التحويلية •

٢/٣/٩ الصناعات الوسيطة

لا ريب أنه نتيجة لسياسة التصنيع التى اتبعتها الدولة منذ بدء عملية التصنيع بالبرنامج الصناعى الأول والتى تهدف الى زيادة أهمية الصناعات الانتاجية كان من اللازم أن تعطى الدولة دفعات قوية لتنمية الصناعات الوسيطة لتوفير المدخلات المطلوبة لقطاع الصناعة • وتنمية هذا النوع من الصناعات يؤدى الى زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين الصناعات وتحقيق هيكل متوازن لفروع قطاع الصناعة • ومن ثم نجد أن حجم الاستثمارات التى خصصت لقطاع الصناعات الوسيطة خلال الفترة من ٦١/٦٠ الى ٧٥/٧٤ بلغ ٧٧١ر٥ مليون جنيه أى بنسبة

٦ر٦٠٪ من جملة الاستثمارات المنفذه خلال هذه الفترة فى الصناعات التحويلية • ولقد تم تنفيذ استثمارات تقدر بحوالى ٣ر٣٣٢ مليون جنيه فى قطاع الصناعات التحويلية خلال الخطة الخمسية الأولى ٦٠/٦١ — ٦٤/٦٥ خص منها الصناعات الوسيطة ما قيمته ٦ر١٦٠ مليون جنيه أى بنسبة ٣ر٤٨ ٪ من قيمة الاستثمارات المنفذه فى قطاع الصناعات التحويلية خلال هذه الفترة ولقد أعطت الخطة تركيزا خاصا للصناعات الكيماوية وللصناعات المعدنية الأساسية وصناعات منتجات البترول وكانت نسبة الاستثمارات فى هذه الصناعات ٣ر١٦٪ ، ٧ر١١٪ ، ٥ر١١ ٪ على التوالى • ولقد تزايدت قيمة الاستثمارات المنفذه فى قطاع الصناعات الوسيطة فى خلال الفترة التالية ٦٥/٦٦ — ٦٩/٧٠ — حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ٧ر٢٣٥ مليون جنيه أى بنسبة ٩ر٦٢٪ • ولقد ظل التركيز خلال هذه الفترة على الصناعات المعدنية الأساسية ، الصناعات الكيماوية ، منتجات البترول والفحم ، كما زادت الاستثمارات فى صناعة المنتجات من خامات غير معدنية • ولقد بلغت الأهمية النسبية لهذه الصناعات ٨ر٢١٪ ، ٢٥ر١٦٪ ، ٢٤ر١٠٪ ، ٤ر٨٪ على التوالى • ويلاحظ استمرار زيادة الاستثمارات المخصصة فى قطاع الصناعات الوسيطة فى خلال الفترة ٦٩/٧٠ — ٧٤/٧٥ حيث بلغت ٢ر٣٧٥ مليون جنيه • ويتضح التركيز الكبير فى هذه الفترة على الصناعات المعدنية الأساسية حيث بلغت نسبة الاستثمارات المنفذه فى هذه الصناعة ٧ر٤٠ من اجمالى الاستثمارات المنفذه فى الصناعة التحويلية فى هذه الفترة ويليها الصناعات الكيماوية والتى بلغ نسبة الاستثمار فيها ٥ر١١٪ •

٣/٣/٩ الصناعات الرأسمالية:

تتسم الصناعة التحويلية فى مصر كغيرها من الدول الأقل تطورا بانخفاض الأهمية النسبية للصناعات الرأسمالية وذلك لعدم توافر المقومات الأساسية

لتطور ونمو هذا النوع من الصناعات • ويتضح من توزيع الاستثمارات فى قطاع الصناعة التحويلية أن الصناعات الرأسمالية قد استوعبت قدرا بسيطا نسبيا من الاستثمارات المنفذه خلال الفترات الثلاث حيث بلغت ٥ر٤٦ ، ١ر٣٥ ، ٨ر٣٢ مليون جنيه أى بنسبة ٠ر١٤٪ ، ٤ر٩٪ ، ٨ر٥ ٪ من قيمة الاستثمارات المنفذه فى قطاع الصناعات التحويلية على التوالى • ولقد وجد تقارب بين معدلات الاستثمار المنفذه فى فرعى الصناعات الرأسمالية خلال هذه الفترة حيث بلغت قيمة الاستثمارات المنفذه فى صناعة واصلاح الماكينات الكهربائية وغير الكهربائية ٣ر٥٩ مليون جنيه وفى صناعة وسائل النقل ١ر٥٥ مليون جنيه أى بنسبة ٢ر٤٪ ، ٣ر٤٪ من قيمة الاستثمارات المنفذه فى الصناعات التحويلية فى خلال الفترة من ٦٠/٥٩ الى ٧٥/٧٤ • ويمكن القول بصفة عامة أن البرنامج الصناعى الأول قد حاول احداث بعض التوازن بين صناعات السلع الاستهلاكية وصناعة السلع الانتاجية وذلك بهدف انشاء قاعدة التنمية الصناعية وانشاء بعض الصناعات الجديدة والتى لم يسبق تنميتها وانشاء بعض الصناعات التصديرية مع الاهتمام أيضا ببعض صناعات احلال الواردات (١)

ولقد تميزت الخطة الخمسية الأولى باعطاء أهمية نسبية أكبر للصناعات الوسيطة والصناعات الرأسمالية • ولقد كان الهدف فى الفترة التالية ٦٦/٦٥ ـ ٧٠/٦٩ زيادة الطاقة الانتاجية بالتوسع فى الاستثمارات وفى ذات الوقت محاولة الانتفاع بالطاقات العاطلة بالمصانع القائمة واعطاء أهمية مناسبة للصناعات الثقيلة والتصديرية ومعالجة ميزان المدفوعات ومحاولة الاهتمام بالصناعات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج • ويتضح أن هذه الفترة قد اتسمت بسياسة استثمارية أكثر توازنا من الفترة السابقة • أما الفترة من ٧٠/٦٩ ـ ٧٥/٧٤ فتميزت بتركيز خاص على الصناعات المعدنية واعطائها الأهمية الكبرى فى الاستثمارات وذلك للتوسعات التى نفذت فى مجمع الحديد والصلب وانشاء مجمع الألمنيوم •

١ـ دكتور محمد ناظم حنفى ـ المرجع السابق ص ٢٨ •

٤/٣/٩ المعامل الحدى لرأس المال / الدخل

لقد اعتمدت سياسة التصنيع على زيادة حجم الطاقة الانتاجية بزيـــادة حجم الاستثمارات • وبلغ معامل رأس المال الحدى فى الصناعة التحويلية ٤ر٣ ، ٧ر٢ ، ٧ر٢ فى الفترات الثلاث وبلغ خلال الفترة من ٦٠/٦١ ـ ٧٤/٧٥ نحو ٩ر٢ ويتضح انخفاض معامل رأس المال فى الصناعات الاستهلاكية ويلى ذلك الصناعات الرأسمالية وترتفع فى الصناعات الوسيطة وذلك لانخفاض درجة الكثافة الرأسمالية فى كل من الصناعات الاستهلاكية والصناعات الرأسمالية عن الصناعات الوسيطـة • وقد ترجع هذه الظاهرة أيضا لأسباب تتعلق بزيادة معدلات الطاقة العاطلـــة فى الصناعات الوسيطة عنها فى الصناعات الاخرى وكذلك لارتفاع معدل الواردات فى الصناعات الاستهلاكية • ولكن مع زيادة الكثافة الرأسمالية وارتفاع معامل رأس المال فى الصناعات الوسيطة تحققت زيادة ملحوظة فى متوسط انتاجية العامل فى الصناعات الوسيطة بالمقارنة بالصناعات الاخرى •

جـــدول (٨)

المعامل الحدى لرأس المال / الدخل فى الفروع الرئيسية للصناعات التحويلية خلال الفترة ٦٠/٦١ ـ ٧٤/٧٥

الفترة / فروع الصناعة	٦٠/٦١ ـ ٦٤/٦٥	٦٥/٦٦ ـ ٦٩/٧٠	٧٠/٧١ ـ ٧٤/٧٥	٦٠/٦١ ـ ٧٤/٧٥
الصناعات الاستهلاكية	٧ر٢	٤ر١	٦ر١	٧ر١
الصناعات الوسيطة	٧ر٤	٤ر٤	٥ر٤	٥ر٤
الصناعات الرأسماليـة	٩ر٥	٦ر٢	٣ر١	٤ر٢
اجمالى الصناعات التحويلية	٤ر٣	٧ر٢	٧ر٢	٩ر٢

المصدر :ـ تـــم بحساب المعامل الحدى لرأس المال / الدخل من الجدولين (٦) ، ٩

١٠ ـ الدخل المحقق فى الصناعة التحويلية :

حقق الاقتصاد القومى دخلا يقدر بحوالى ١٢٨٥ر٢ مليون جنيه عام ٦٠/٥٩ وارتفع الى ٤٧٧٨ر٨ مليون جنيه عام ٧٥/٧٤ بالاسعار الجارية اى بمتوسط معدل نمو سنوى قدره ٩ر٨٪ فى حين بلغ الدخل المحقق فى الصناعات التحويلية ٢٣٨ر٤ مليون عام ٦٠/٥٩ ، ٦٨٢ر٥ مليون جنيه عام ٧٥/٧٤ اى بمتوسط معدل نمو سنوى قدره ٢ر٧٪ ومن ثم بلغت نسبة الدخل المحقق فى الصناعات التحويلية الى الدخل القومى ١٨ر٥٪ عام ٦٠/٥٩ وانخفضت هذه النسبة الى ١٤ر٢٪ عام ٧٥/٧٤ وذلك لانخفاض معدل نمو الدخل فى الصناعات التحويلية عن معدل نمو الدخل القومى خلال هذه الفترة . ولكن نجد فى ذات الوقت ان نسبة الدخل فى الصناعات التحويلية الى الدخل القومى فى سنتى المقارنة اكبر من نسبة العمالة فى الصناعة التحويلية الى العمالة القومية لارتفاع متوسط انتاجية العامل فى الصناعات التحويلية بالنسبة لمتوسط الانتاجية على المستوى القومى .

جـــــدول (٩)

تطور قيمة الدخل فى فروع الصناعة التحويلية فى الفترة
من ٦٠/٥٩ الى ١٩٧٥/٧٤

(بالمليون جنية وبالاسعار الجارية)

البيـــــان	٦٠/٥٩	٦٥/٦٤	٧٠/٦٩	١٩٧٥/٧٤
أ) الصناعات الاستهلاكية:				
١ــ الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	٧٤ر٣	٩٩ر٢	١٣٢ر٤٣	١٧٦ر٨١
٢ــ الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والاحذية	٦٧ر٠	٩٠ر١	١٢١ر١٢	١٦٢ر٨٦
٣ــ الخشب ومنتجاته .	٦ر١	٧ر٩٣	١٠ر٣١	١٣ر٤٢
٤ــ الطبع والنشر .	٩ر٧	١٢ر٨٢	١٦ر٩٥	٢٢ر٤١
٥ــ صناعات متنوعة	٤ر٥	٦ر٣٦	٨ر٩٨	١٢ر٦٨
اجمالى الصناعات الاستهلاكية	١٦١ر٦	٢١٦ر٤١	٢٨٩ر٧٩	٣٨٨ر١٧
ب) الصناعات الوسيطة:				
٦ ــ الورق ومنتجاته .	١ر٣٠	١ر٩٠	٢ر٧٨	٤ر٠٦
٧ ــ الجلود والمنتجات الجلدية .	٢ر٧٠	٤ر٠٨	٦ر١٧	٩ر٣٢
٨ــ الكاوتشوك	٢ر٣	٣ر١٢	٤ر٢٤	٥ر٧٥
٩ــ الصناعات الكيماوية	١٣ر٥٠	٢٢ر٧٥	٣٨ر٣٣	٦٤ر٥٩
١٠ــ منتجات البترول والفحم	٢٢ر٣٠	٣٥ر٩١	٥٧ر٨٤	٩٣ر١٥
١١ــ منتجات من خامات غير معدنية	٩ر٥٠	١٢ر٧	١٧ر٠١	٢٢ر٧٧
١٢ــ منتجات معدنية أساسية ومعدنية	١٣ر٩٠	١٩ر٣١	٢٦ر٨٤	٣٧ر٢٩
اجمالى الصناعات الوسيطة	٦٥ر٥	٩٩ر٧٧	١٥٣ر٢١	٢٣٦ر٩٣
حـ) الصناعات الرأسمالية				
١٣ــ صناعة واصلاح الماكينات الكهربائية وغير الكهربائية .	٤ر٨	٩ر٥٤	١٨ر٥٩	٣٦ر٥٩
١٤ــ صناعة وسائل النقل .	٦ر٥	٩ر٥٩	١٤ر١٤	٢٠ر٨٥
اجمالى الصناعات الرأسمالية	١١ر٣	١٩ر١٣	٣٢ر٧٣	٥٧ر٤٤
اجمالى الصناعات التحويلية	٢٣٨ر٤	٣٣٥ر٣١	٤٧٥ر٧٣	٦٨٢ر٥٤

المصدر: المصدر السابق تـــم اعادة التبويب .

جـــــدول (١٠)

التغير الهيكلى فى قيمة الدخل المحقق فى فروع قطاع الصناعة التحويلية

خلال الفترة من ٦٠/٥٩ الى ٧٤ / ١٩٧٥

(أسعار جارية)

البيـــان	٦٠/٥٩	٦٥/٦٤	٧٠/٦٩	٧٥/٧٤
أ) الصناعات الاستهلاكية:				
١- الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	٣١ر١٦	٢٩ر٥٨	٢٧ر٨٤	٢٥ر٩٠
٢- الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والاحذية	٢٨ر١٠	٢٦ر٨٨	٢٥ر٤٦	٢٣ر٨٦
٣- الخشب ومنتجاته	٢ر٥٦	٢ر٣٦	٢ر١٧	١ر٩٦
٤- الطبع والنشر	٤ر٠٧	٣ر٨٣	٣ر٥٦	٣ر٢٨
٥- صناعات متنوعة	١ر٨٩	١ر٩٠	١ر٨٨	١٨ر٥٠
اجمالى الصناعات الاستهلاكية	٦٧ر٧٨	٦٤ر٥٤	٦٠ر٩١	٥٦ر٨٧
ب) الصناعات الوسيطة:				
٦- الورق ومنتجاته	٠ر٥٥	٠ر٥٧	٠ر٥٨	٠ر٥٩
٧- الجلود والمنتجات الجلدية	١ر١٣	١ر٢٢	١ر٢٩	١ر٣٦
٨- الكاوتشوك	٠ر٩٦	٠ر٩٣	٠ر٨٩	٠ر٨٤
٩- الصناعات الكيماوية	٥ر٦٦	٦ر٧٨	٨ر٠٦	٩ر٤٦
١٠- منتجات البترول والفحم	٩ر٣٥	١٠ر٧١	١٢ر١٦	١٣ر٦٥
١١- منتجات من خامات غير معدنية	٤ر٠	٣ر٨٠	٣ر٥٧	٣ر٣٤
١٢- منتجات معدنية أساسية ومعدنية	٥ر٨٣	٥ر٧٦	٥ر٦٤	٥ر٤٦
اجمالى الصناعات الوسيطة	٢٧ر٤٨	٢٩ر٧٥	٣٢ر١٩	٣٤ر٧١
ج) الصناعات الرأسمالية				
١٣- صناعة واصلاح الماكينات الكهربائية وغير الكهربائية.	٢ر٠١	٢ر٨٥	٣ر٩٠	٥ر٣٦
١٤- صناعة وسائل النقل	٢ر٧٣	٤ر٨٦	٣ر٠	٣ر٠٦
اجمالى الصناعات الرأسمالية	٤ر٧٤	٥ر٧١	٦ر٩٠	٨ر٤٢
اجمالى قطاع الصناعات التحويلية	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

ولقد حققت الصناعات الاستهلاكية الجزء الاكبر من الدخل المحقق فى الصناعات التحويلية ، فلقد حققت الصناعات الاستهلاكية ١٦١٫٦ مليون جنيه عام ٦٠/٥٩ ، ٢٨٨٫٢ مليون جنيه أى بنسبة ٦٧٫٨٪ ، ٥٦٫٩٪ من اجمالى الدخل المحقق فى الصناعات التحويلية . ويلاحظ انخفاض الاهمية النسبية للصناعات الاستهلاكية الى اجمالى الدخل المحقق فى الصناعة التحويلية . كما يلاحظ ان الدخل المحقق فى الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ قد بلغ ٧٤٫٣ مليون جنيه والغزل والنسيج ٦٧٫٠ مليون جنيه عام ٦٠/٥٩ أى بنسبة ٣١٫٢٪ ، ٢٨٫١ من اجمالى الدخل المحقق فى الصناعات التحويلية وبلغ ١٧٦٫٨ ، ١٦٢٫٩ مليون جنيه تقريبا أى بنسبة ٢٥٫٩٪ ، ٢٣٫٩٪ من اجمالى الدخل المحقق فى الصناعات التحويلية عام ٧٥/٧٤ . ومن ثم فان هاتين الصناعتين وهما من الصناعات الاستهلاكية قد حققتا ٥٩٫٣٪ ، ٤٩٫٨٪ من قيمة الدخل المحقق فى الصناعات التحويلية فى سنتى المقارنة.

وحققت الصناعات الوسيطة دخلا يقدر بحوالى ٦٥٫٥ مليون جنيه عام ٦٠/٥٩ ، ٢٣٦٫٩ مليون جنيه عام ٧٥/٧٤ أى بمتوسط معدل نمو مستوى قدره ٩٪ . ومن هذا يتضح التركيز الواضح فى الاهتمام بالصناعات الوسيطة خلال هذه الفترة حيث فاقت فى معدل نموها متوسط معدل النمو فى الصناعات التحويلية وكذلك زادت عن معدل نمو الصناعات الاستهلاكية ولقد زادت الاهمية النسبية للصناعات الوسيطة الى اجمالى الدخل المحقق فى الصناعات التحويلية من ١٨٪ عام ٦٠/٥٩ الى ٢٥٫٧٪ عام ٧٥/٧٤ ولقد تميزت الصناعات التحويلية عام ٦٠/٥٩ بزيادة الاهمية النسبية لكل من صناعات البترول ٣٥٫٩٪ ، الصناعات الكيماوية ٦٦٫٥٪ ، الصناعات المعدنية الاساسية والمعدنية ٨٣٫٥٪ ، اما فى عام ٧٥/٧٤ كانت الصناعات التى حققت اهمية نسبية اكبر هى منتجات البترول والفحم ١٣٫٦٥ ، الكيماوية ٤٦٫٩٪ ، معدنية اساسية ومعدنية ٤٦٫٥٪ .

ولقد تميزت الصناعات التحويلية بانخفاض فى الدخل المحقق فى الصناعات الرأسمالية نتيجة للاسباب السابق الاشارة اليها حيث بلغ الدخل المحقق فيها ١١٫٣ مليون جنيه عام ٦٠/٥٩ وبلغ ٥٧٫٤٤ مليون جنيه عام ٧٥/٧٤ ، ويتضح من ذلك انه بالرغم من انخفاض الاهمية النسبية لهذه الصناعات وهى على التوالى ٣٫٨٪ ، ١٠٫٢٪ من اجمالى

الدخل المحقق فى الصناعات التحويلية الا انه قد تحققت زيادة كبيرة فى الدخل المحقق فى هذه الصناعات حيث كان متوسط معدل النمو السنوى خلال هذه الفترة ٤ر١١٪ وهو يفوق كل معدلات النمو سواء على مستوى الصناعات التحويلية ككل أو بالنسبة لمعدلات النمو المحقق فى قطاعات السلع الاستهلاكية أو الوسيطة. ولقد حققت صناعة واصلاح الماكينات الكهربائية وغير الكهربائية معدل متوسط للنمو يقدر بحوالى ٥ر١٤٪ وهو اكبر معدل نمو فى كل الصناعات التحويلية على الاطلاق ، وكذلك زادت صناعة وسائل النقل بمعدل نمو يقدر بحوالى ٨٪ خلال هذه الفترة.

ويمكن القول بصفة عامه انه بالرغم من الزيادة المطلقة فى قيمة الدخل المحقق فى قطاع الصناعات التحويلية خلال فترة الدراسة الا ان الاهمية النسبية للدخل المحقق فى هذا القطاع بالنسبة للدخل القومى قد انخفضت ولقد كان ذلك نتيجة للزيادة الكبيرة التى تحققت فى القطاع الثالث (الخدمات والتجارة والتوزيع والنقل) . ومن ثم فان الاهمية النسبية للصناعات التحويلية يمكن ان تتزايد اذا ماقورنت فقط بالدخل المحقق فى اجمالى القطاعات السلعية. ولقد تميزت الصناعات التحويلية بأهمية خاصه للصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ وصناعة الغزل والنسيج فى الصناعات الاستهلاكية والصناعات التحويلية ككل .

وجدير بالذكر انه بالرغم من الانخفاض الملحوظ فى الاهمية النسبية للدخل فى الصناعات الاستهلاكية وزيادته فى الصناعات الوسيطة الا ان اغلب مخرجات الصناعات الوسيطة يستخدم كمدخلات للصناعات الاستهلاكية وبنسبة اقل كمدخلات للصناعات الرأسمالية. كما يلاحظ ايضا زيادة الاهمية النسبية للدخل المحقق فى صناعة منتجات البترول ، الصناعات الكيماوية والصناعات المعدنية الاساسية .

ولقد زادت الصناعات الرأسمالية بمعدلات نمو مرتفعة ولكن مازالت اهمية الدخل المحقق بها منخفضة بالنسبة لاجمالى الدخل المحقق فى الصناعات التحويلية .

١١ — الانتاج المحقق فى الصناعة التحويلية :

زاد الانتاج القومى فى خلال فترة الدراسة زيادة كبيرة كما يتضح من الجدولين (١١) ، (١٢) حيث بلغ ٢٥٤٧٫٩ مليون جنيه عام ٦٠/٥٩ ، وارتفع الى ٨٩١٦٫٣ مليون جنيه بالاسعار الجارية عام ٧٥/٧٤ أى بمتوسط معدل نمو سنوى قدره ٨٫٩٪ وفى ذات الوقت نجد أن قيمة الانتاج المحقق فى الصناعات التحويلية بلغ ٩٢٠٫١ مليون جنيه عام ٦٠/٥٩ وارتفع الى ٣٠٩٩٫٩ مليون جنيه عام ٧٥/٧٤ ومن ثم كانت نسبة الانتاج المحقق فى الصناعات التحويلية الى الانتاج القومى فى سنتى المقارنة ٣٦٫١ ٪ ، ٣٤٫٨٪ على التوالى . ولقد زاد الانتاج فى الصناعات الاستهلاكية خلال هذه الفترة من ٧٣٩٫٣ مليون جنيه عام ٦٠/٥٩ الى ٢١٨٧٫٧ مليون جنيه أى بمتوسط معدل نمو سنوى قدره ٧٫٥٪ ولقد بلغت نسبة الصناعات الاستهلاكية الى الانتاج القومى فى سنتى المقارنة ٨٠٫٣ ، ٧٠٫٦٪ . أما الصناعات الوسيطة فقد حققت انتاجا يقدر بحوالى ١٥٥٫٨ مليون جنيه عام ٦٠/٥٩ زاد الى ٧٤٧٫٧ مليون جنيه اى بنسبة ١٧٫٠٪ ، ٢٤٫١ ٪ فى حين حققت الصناعات الرأسمالية عام ٦٠/٥٩ ٢٥ مليون جنيه وزاد الانتاج الى ١٦٤٫٥ مليون جنيه ٧٥/٧٤ أى بمتوسط معدل نمو سنوى ١٣٫٤٪ . ومن ثم زادت الاهمية النسبية للصناعات الرأسمالية من ٢٫٧٪ الى ٥٫٣٪ على التوالى .

وكما هو الحال فى الدخل حققت صناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية النسبة الاكبر من الانتاج المحقق فى الصناعات التحويلية فى سنتى المقارنة أما الصناعات الوسيطة فتتميز بأهمية نسبية اكبر للصناعات الكيماوية ، والبترول والفحم ، والمعدنية الاساسية . ولقد تساوت تقريبا الاهمية النسبية فى صناعة واصلاح الماكينات الكهربائية وغير الكهربائية وصناعة وسائل النقل .

جـــــدول (١١)

تطور قيمة الانتاج فى فروع قطاع الصناعة التحويلية خلال الفتـــــرة
مـن ٦٠/٥٩ الـــى ٧٥/٧٤

(بالمليون جنيهـــا وبالأسعار الجارية)

البيـــــــــان	٦٠/٥٩	٦٥/٦٤	٧٠/٦٩	٧٥/٧٤
(أ) الصناعات الاستهلاكية :				
١ ـ الصناعات الغذائية والمشروبات والتبـغ	٤٨٤ر٦	٦٣٨ر٨	٨٤٨ر٩	١٢٦٢ر٥
٢ ـ الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والاحذية	٢١٢ر٨	٣١٤ر٠	٤٤٨ر٧	٦٩٨ر٦
٣ ـ الخشب ومنتجاته	١٤ر٢	٢٩ر٩	٦٨ر٣	١٧٤ر٠
٤ ـ الطبع والنشر .	١٧ر٥	٢٤ر٨	٢٨ر٩	٣٦ر٥
٥ ـ صناعات متنوعة.	١٠ر٢	١٥ر٨	١٥ر٨	١٦ر١
اجمالى الصناعات الاستهلاكيـــة	٧٣٩ر٣	١٠٢٣ر٣	١٤١٠ر٦	٢١٨٧ر٧
(ب) الصناعات الوسيطـــة:				
٦ ـ الورق ومنتجاته.	٣ر٤	١٨ر٦	٢٣ر٨	٤٣ر٨
٧ ـ الجلود والمنتجات الجلدية .	٨ر٨	١٣ر٤	١٨ر١	٣٧ر٦
٨ ـ الكاوتشوك .	٦ر٣	١٠ر٤	١٣ر٤	١٩ر٤
٩ ـ الصناعات الكيماوية .	٣١ر٨	٨٨ر٨	١٢١ر٥	١٨٦ر٨
١٠ـ منتجات البترول والفحم.	٤٦ر٦	٨٣ر٤	٥٣ر١	١٨٢ر٢
١١ـ منتجات من خامات غير معدنية.	٢١ر٧	٣٥ر٤	٥٠ر٤	٧٤ر٣
١٢ـ منتجات معدنية أساسية ومعدنية .	٢٧ر٢	٧٦ر٥	١١٣ر٣	٢٠٣ر٦
اجمالى الصناعات الوسيطـــة	١٥٥ر٨	٣٢٦ر٥	٣٩٣ر٦	٧٤٧ر٧
(جـ) الصناعات الرأسماليـــة:				
١٣ ـ صناعة واصلاح الماكينات الكهربائية وغيرالكهربائية	١١ر١٠	٣٥ر٧	٥٩ر٦	٨٧ر٩
١٤ ـ صناعة وسائل النقل.	١٣ر٩	٣٢ر٩	٤٢ر٣	٧٦ر٦
اجمالى الصناعات الرأسماليـــة .	٢٥ر٠	٦٨ر٦	١٠١ر٩	١٦٤ر٥
اجمالى قطاع الصناعات التحويليـــة .	٤٢٠ر١	١٤١٨ر٤	١٩٠٦ر١	٣٠٩٩ر٩

المصـــدر: المصدر السابق ـ تـــم اعادة التبويب .

جـــدول (١٢)

التغير الهيكلى فى قيمة الانتاج فى فروع قطاع الصناعات التحويليـــة
خلال الفترة مـن ٦٠/٥٩ الـى ٧٥/٧٤

(أسعار جاريـة)

البيـــــــــان	٦٠/٥٩	٦٥/٦٤	٧٠/٦٩	٧٥/٧٤
(أ) الصناعات الاستهلاكيـــة:				
١ ـ الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	٥٢ر٧	٤٥ر٠	٤٤ر١	٤٠ر٧
٢ ـ الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والاحذية	٢٣ر١	٢٢ر١	٢٣ر٥	٢٢ر٦
٣ ـ الخشب ومنتجاته.	١ر٥	٢ر١	٣ر٦	٥ر٦
٤ ـ الطبع والنشر .	١ر٩	١ر٨	١ر٥	١ر٢
٥ ـ صناعات متنوعة.	١ر١	١ر١	٠ر٨	٠ر٥
اجمالى الصناعات الاستهلاكيـــة	٨٠ر٣	٧٢ر١	٧٤ر٠	٧٠ر٦
(ب) الصناعات الوسيطـــة:				
٦ ـ الورق ومنتجاته.	٠ر٤	١ر٣	١ر٢	١ر٤
٧ ـ الجلود والمنتجات الجلدية.	١ر٠	٠ر٩	٠ر٩	١ر٢
٨ ـ الكاوتشـــوك .	٠ر٧	٠ر٧	٠ر٧	٠ر٦
٩ ـ الصناعات الكيماوية .	٣ر٤	٦ر٣	٦ر٤	٦ر٠
١٠ـ منتجات البترول والفحم.	٥ر١	٥ر٩	٢ر٨	٥ر٩
١١ـ منتجات من خامات غير معدنية.	٢ر٤	٢ر٥	٢ر٦	٢ر٤
١٢ـ منتجات معدنية اساسية ومعدنية.	٤ر٠	٥ر٤	٦ر٠	٦ر٦
اجمالى الصناعات الوسيطـــة.	١٧ر٠	٢٣ر٠	٢٠ر٦	٢٤ر١
(جـ) الصناعات الرأسماليـــة:				
١٣ـ صناعة واصلاح الماكينات الكهربائية وغير الكهربائية	١ر٢	٢ر٥	٣ر٢	٢ر٨
١٤ـ صناعة وسائل النقل.	١ر٥	٢ر٤	٢ر٢	٢ر٥
اجمالى الصناعات الرأسمالية	٢ر٧	٤ر٩	٥ر٤	٥ر٣
اجمالى قطاع الصناعات التحويليـــة.	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

ويلاحظ من الجدول (١٣) انخفاض نسبة الدخل الى الانتاج فى الصناعات الاستهلاكية عنها فى الصناعات الوسيطة والصناعات الرأسمالية . وجدير بالذكر أن متوسط الاجور عامة فى الصناعات الاستهلاكية اقل من متوسط الاجور فى الصناعات الرأسمالية والصناعات الوسيطة ، وطالما أن الاجور تكون جزءا كبيرا من الدخل المحقق فى الصناعات الاستهلاكية فانه يمكن أن نتصور أن يؤدى هذا الى انخفاض نسبة الدخل الى الانتاج فى الصناعات الاستهلاكية . بالاضافة الى ماتقدم يمكن أن يرجع انخفاض هذه النسبة فى الصناعات الاستهلاكية الى زيادة نسبة مستلزمات الانتاج الى الانتاج المحقق وهى ظاهرة يمكن أن توجد فى الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية المنخفضة مثل الصناعات الاستهلاكية . وقد ترجع هذه الظاهرة أيضا الى وجود بعض الطاقات العاطلة والى ارتفاع اسعار عوامل الانتاج .

جـــــدول (١٣)

نسبة الدخل الى الانتاج المحقق فى فروع الصناعات التحويليـة
فى خلال الفترة من ٦٠/٥٩ ـ ٧٥/٧٤ .

الفتـــرة / الصناعـــة	٦٠/٥٩	٦٥/٦٤	٧٠/٦٩	٧٥/٧٤
الصناعات الاستهلاكيـــة	٢١ر٩	٢١ر١	٢٠ر٥	١٧ر٧
الصناعات الوسيطـــــة	٤٢ر٠	٣٠ر٦	٣٨ر٩	٣١ر٧
الصناعات الرأسماليـــة	٤٥ر٢	٢٧ر٩	٣٢ر١	٣٤ر٩
اجمالى الصناعات التحويلية	٢٥ر٩	٢٣ر٦	٢٥ر٠	٢٢ر٠

المصـدر : قـــدرت نسبة الدخل الى الانتاج من الجدولـين (٩) ، (١١) .

١٢ — العمالة فى الصناعة التحويلية :

بلغت العمالة القومية عام ٦٠/٥٩ حوالى ٦٠٠٦ر٦ مليون مشتغل وبلغت ٩ر٤٣٠ر٣ مليون مشتغل عام ٧٥/٧٤ اى بمتوسط معدل نمو سنوى ٣ر٩٪ وفى عام ٦٠/٥٩ بلغ عدد العاملين فى الصناعات التحويلية ٤ر٦٠٩ ألف مشتغل زاد الى ٦ر٠٠٧ر١ مليون مشتغل عام ٧٥/٧٤ اى بمتوسط معدل نمو سنوى قدره ٣٪ . ولقد بلغت نسبة العمالة فى الصناعة التحويلية الى العمالة القومية عام ٦٠/٥٩ حوالى ١ر١٠٪ و ٧ر١٠٪ تقريبا فى عام ٧٥/٧٤ ومن هذا يتضح انه بالرغم من التوسع فى الانفاق الاستثمارى المخصص لقطاع الصناعات التحويلية الا أن نسبة العمالة فى هذا القطاع الى العماله القومية مازالت متساوية تقريبا فى سنتى المقارنة.

ويتميز قطاع الصناعات التحويلية فى مصر كما هو الحال فى كثير من الدول النامية بهيكل من العماله تستوعب فيه الصناعات الاستهلاكية الجزء الاكبر من العاملين فى قطاع الصناعات التحويلية حيث اشتغل فى الصناعات الاستهلاكية ٤ر٤٤٩ ألف عامل عام ٦٠/٥٩ أى بنسبة ٣ر٧٣٪ من اجمالى العاملين فى الصناعات التحويلية فى هذا العام . ولقد استوعبت صناعة الغزل والنسيج ٠ر٢٠٢ الف مشتغل أى بنسبة ٣٣٪ كما اشتغل فى الصناعة الغذائية والمشروبات والتبغ ٩٦ ألف مشتغل أى بنسبة ٨ر١٥٪ ومن ثم استوعبت صناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ ٨ر٤٨٪ من اجمالى العاملين فى الصناعات التحويلية . واصبحت ٢ر٤٨٪ فى عام ٧٥/٧٤ . ولقد زادت العمالة فى قطاع الصناعات الاستهلاكية حيث بلغت ٤ر٦٤٦ ألف مشتغل اى بنسبة ١ر٦٤٪ من اجمالى العاملين فى الصناعات التحويلية فى عام ٧٥/٧٤ وذلك كما هو موضح بالجدولين (١٤) ، (١٥) .

جـــدول (١٤)

تطور حجم العماله فى فروع قطاع الصناعة التحويليـــــة

خلال الفترة مـن ٦٠/٥٩ الـــى ١٩٧٥/٧٤

(العدد بالألف)

البيـــــــــــان	٦٠/٥٩	٦٥/٦٤	٧٠/٦٩	٧٥/٧٤
(أ) الصناعات الاستهلاكيـــة:				
١ ـ الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ.	٩٦ر٠	١٢٩ر٥	١٤٠ر٥	١٦٣ر٩
٢ ـ الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والاحذية.	٢٠٢ر٠	٢٦٦ر٢	٢٨٦ر٥	٣٣٢ر٨
٣ ـ الخشب ومنتجاته.	٦٠ر٠	٧٢ر٠	٧٢ر٨	٧٨ر٣
٤ ـ الطبع والنشر.	١٥ر٠	١٧ر٨	١٨ر٦	٢٠ر٤
٥ ـ صناعات متنوعة.	٧٦ر٤	٤٤ر٣	٤٧ر٢	٥١ر٠
اجمالى الصناعات الاستهلاكيـــة	٤٤٩ر٤	٥٢٩ر٨	٥٦٦ر٦	٦٤٦ر٤
(ب) الصناعات الوسيطـــة:				
٦ ـ الورق ومنتجاته.	٧ر١	١٣ر٣	١٥ر٥	٢٣ر٢
٧ ـ الجلود والمنتجات الجلدية.	٩ر٢	١٠ر٥	١١ر٣	١٢ر٢
٨ ـ الكاوتشـــــوك.	٢ر٤	٣ر٤	٣ر٨	٤ر٤
٩ ـ الصناعات الكيماوية.	١٧ر٩	٣٦ر٤	٤٥ر٩	٦٣ر٩
١٠ـ منتجات البترول والفحم.	٤ر٣	٩ر٣	٨ر١	١١ر٦
١١ـ منتجات من خامات غير معدنية.	٣٠ر٠	٤٣ر٤	٤٤ر٥	٥١ر٦
١٢ـ منتجات معدنية اساسية ومعدنية.	٣٨ر٣	٦٠ر٣	٦٦ر٠	٩١ر٧
اجمالى الصناعات الوسيطـــة.	١٠٩ر٢	١٧٦ر٦	١٩٥ر١	٢٥٨ر٦
(جـ) الصناعات الرأسماليـــة:				
١٣ـ صناعة واصلاح الماكينات الكهربائية وغيرالكهربائية	٢١ر٠	٣٤ر٣	٣٩ر٠	٥٤ر٠
١٤ـ صناعة وسائل النقل.	٢٩ر٨	٣٧ر٢	٤٣ر٠	٤٨ر٦
اجمالى الصناعات الرأسماليـــة.	٥٠ر٨	٧١ر٥	٨٢ر٠	١٠٢ر٦
اجمالى قطاع الصناعات التحويلية.	٦٠٩ر٤	٧٧٧ر٩	٨٤٣ر٧	١٠٠٧ر٦

المصـــدر: المصدر السابق.

جـــدول (١٥)

التغير الهيكلى للعماله فى فروع الصناعه التحويليـــة

خلال الفترة من ٦٠/٥٩ الـــى ٧٥/٧٤

البيـــــــــان	٦٠/٥٩	٦٥/٦٤	٧٠/٦٩	٧٥/٧٤
(أ) الصناعات الاستهلاكيـــة:				
١ ـ الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ.	١٥ر٨٠	١٦ر٦	١٦ر٦	١٦ر٢
٢ ـ الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والاحذية.	٣٣ر١	٣٤ر٢	٣٤ر٠	٣٢ر٠
٣ ـ الخشب ومنتجاته.	٩ر٨	٩ر٣	٨ر٧	٧ر٧
٤ ـ الطبع والنشر.	٢ر٥	٢ر٣	٢ر٢	٢ر٠
٥ ـ صناعات متنوعة .	١٢ر٥	٥ر٧	٥ر٦	٥ر٠
اجمالى الصناعات الاستهلاكيـة.	٧٣ر٧	٦٨ر١	٦٧ر٢	٦٤ر١
(ب) الصناعات الوسيطـــة :				
٦ ـ الورق ومنتجاته.	٢ر١	١ر٧	١ر٨	٢ر٣
٧ ـ الجلود والمنتجات الجلدية .	١ر٥	١ر٣	١ر٣	١ر٢
٨ ـ الكاوتشـــوك.	٠ر٤	٠ر٤	٠ر٤	٠ر٤
٩ ـ الصناعات الكيماويـــة.	٢ر٩	٤ر٧	٥ر٤	٦ر٣
١٠ـ منتجات البترول والفحم.	٠ر٧	١ر٢	١ر٠	١ر٢
١١ـ منتجات من خامات غير معدنية.	٤ر٩	٥ر٦	٥ر٣	٥ر١
١٢ـ منتجات معدنية اساسية ومعدنية.	٦ر٣	٧ر٨	٧ر٨	٩ر١
اجمالى الصناعات الوسيطـــة.	١٨ر٠	٢٢ر٧	٢٣ر١	٢٥ر٧
(جـ) الصناعات الرأسماليـــة:				
١٣ـ صناعة واصلاح الماكينات الكهربائية وغير الكهربائية	٣ر٤	٤ر٤	٤ر٦	٥ر٤
١٤ـ صناعة وسائل النقل .	٤ر٩	٤ر٨	٥ر٠	٤ر٨
اجمالى الصناعات الرأسماليـــة	٨٠ر٣	٩ر٢	٩ر٧	١٠ر٢
اجمالى الصناعات التحويليـــة	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

ويتضح مما سبق أنه بالرغم من الزيادة المطلقة فى عدد المشتغلين فى الصناعات الاستهلاكية الا أنه قد انخفضت أهميتها النسبية ولكن ما زالت تستوعب الجزء الاكبر من عمالة الصناعات التحويلية • ولقد نمت عمالة الصناعات الاستهلاكية بصفة عامة خلال الفترة من ٥٩ / ٦٠ الى ٧٤ / ٧٥ بمتوسط معدل نمو قدره ٢ر٥٪ • ولكن ارتفع معدل نمو العمالة فى الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ وصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والاحذية حيث قدر بحوالى ٦ر٣٪ ، ٤ر٣٪ على التوالى •

ومما لا شك فيه أن زيادة الاهمية النسبية للعمالة فى الصناعات الاستهلاكية فى كثير من الدول النامية هو نتيجة لعدد من العوامل والمتغيرات والظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية • فلقد ساعدت ظروف تقسيم العمل الدولى على زيادة اهمية هذه الصناعات فى هيكل الصناعات التحويلية بالاضافة الى وجود موارد طبيعية ومواد خام مناسبة لهذه الصناعات ووجود حجم مناسب للسوق ، كما أن الفن التكنولوجى والكثافة الرأسمالية فى هذه الصناعات تتناسب مع ظروف هذه الدول وينخفض فيها معامل رأس المال نسبيا بالمقارنة بالصناعات الاخرى • وفى ذات الوقت نجد أن سوق العمل غالبا ما يتوافر فيه التخصصات والمهارات المطلوبة لهذه الصناعات • ويلاحظ ايضا أن هيكل التشابك الصناعى ودرجة الاعتماد المتبادل بين فروع الصناعات التحويلية يناسب هذا النوع من الصناعات •

وتحتل الصناعات الوسيطة المركز الثانى من حيث اهميتها فى استيعاب قوة العمل حيث استوعبت ٢ر١٠٩ ألف مشتغل اى بنسبة ١٨٪ من اجمالى العاملين فى الصناعات التحويلية وزاد عدد العاملين فى هذا القطاع الى ٦ر٢٥٨ ألف مشتغل اى بنسبة ٧ر٢٥٪ من اجمالى العاملين فى الصناعات التحويلية عام ٧٤ / ٧٥ ومن ثم فان متوسط معدل النمو السنوى فى خلال هذه الفترة بلغ ٩ر٥٪ • ولكن زادت بعض فروع الصناعات الوسيطة بمتوسط معدل نمو اكبر مثل الصناعات الكيماوية ٩ر٨٪ ، وصناعة الورق ومنتجاته ٢ر٨٪ ومنتجات البترول والفحم ٨ر٦٪ • ومنتجات معدنية اساسية ومعدنية ٦٪ ولقد كانت اقل معدلات النمو المحققة فى الصناعات الوسيطة ممثلة فى صناعة الجلود والمنتجات الجلدية ٩ر١٪ •

ويتضح ايضا أن الاهمية النسبية فى عام ٥٩ / ٦٠ فى فروع الصناعات الوسيطة كانت

فى صالح المنتجات المعدنية الاساسية والمعدنية ٣ر٦٪ ومنتجات من خامات غير معدنية ٩ر٤٪ وكانت الصناعات الكيماوية تمثل ٩ر٢٪ فقط فى هذا العام واصبحت هذه النسب ١ر٩٪ ١٥ر٥٪ ٣٦ر٦٪ على الترتيب عام ٧٤/ ٧٥.

ولقد استوعبت الصناعات الرأسمالية عدداً قليلا نسبيا من العاملين حيث بلغ ٥٠٨ ألف مشتغل أى بنسبة ٣ر٨٪ من اجمالى العاملين فى الصناعات التحويلية عام ٥٩/ ٦٠ وزاد هذا العدد الى ١٠٢ر٦ ألف مشتغل بنسبة ١٠٪ ولقد نمت العماله فى هذه الصناعة بمتوسط معدل نمو سنوى قدره ٨ر٤٪ . كما يتضح ايضا ان متوسط معدل نمو العماله فى صناعة واصلاح الماكينات الكهربائية وغير الكهربائية بلغ ٥ر٦٪ فى حين نمت العمالة فى صناعة وسائل النقل بمتوسط معدل نمو ٣ر٣٪ ومن ثم تغيرت الاهمية النسبية لهاتين الصناعتين من ٤ر٣٪ ، ٩ر٤٪ الى ٤ر٥٪ ، ٨ر٤٪ فى سنتى المقارنة.

وجدير بالذكر ان معدل نمو العمالة فى الصناعات التحويلية يتأثر بعدد من المتغيرات والعوامل مثل معدل الاستثمارات المنفذة فى هذا القطاع ودرجة الكثافة الرأسمالية ومرونة العمالة الى الدخل ومعدل الانتفاع بالطاقة المتاحة.

ولقد تناولنا موضوع معدل الاستثمارات المتفذة فى فروع الصناعات التحويلية أما موضوع الطاقات العاطلة ومعدل الانتفاع بالطاقة المتاحة فسوف نفرد لها دراسة خاصة . ومن ثم سوف تلقى الضوء على درجة الكثافة الرأسمالية ومرونة العمالة الى الدخل فيما يلى :

١٢ / ١ الكثافة الرأسمالية الحدية فى الصناعات التحويلية :

تتميز الصناعة بصفة عامة بزيادة درجة الكثافة الرأسمالية سواء بالمقارنة بالمستوى القومى او باجمالى القطاعات السلعية كما انه يوجد بعض فروع للصناعات التحويلية التى ترتفع فيها الكثافة الرأسمالية بصورة ملحوظة.

جـــدول (١٦)

الكثافة الرأسمالية الحدية فى فروع الصناعات التحويلية خلال الفترة من ٦٠/٦١ الى ٧٤/٧٥

(القيمة بالجنيه)

الفترة / الصناعات	٦٠/٦١ - ٦٤/٦٥	٦٥/٦٦ - ٦٩/٧٠	٧٠/٧١ - ٧٤/٧٥	٦٠/٦١ - ٧٤/٧٥
الصناعات الاستهلاكية	١٥٥٧ر٢	٢٨٢٨ر٨	١٩٨٢ر٥	١٩٦٧ر٠
الصناعات الوسيطة	٣٣٨٢ر٨	١٢٧٤٠ر٥	٢٩٠٨ر٧	٥١٦٤ر٠
الصناعات الرأسمالية	٢٢٤٦ر٤	٣٣٤٢ر٩	١٥٩٢ر٢	٢٢٠٨ر٥
اجمالى الصناعات التحويلية	١٩٧٢ر١	٥٦٩٧ر٦	٣٤٥٤ر٥	٣١٩٧ر٩

المصدر : قدرت الكثافة الرأسمالية الحدية من الجدولين (٦) ، (١٤) .

يلاحظ من بيانات الجدول ١٦ عن الكثافة الرأسمالية الحدية فى الفروع الرئيسية للصناعات التحويلية مايلى :

- أن الكثافة الرأسمالية فى زيادة مستمرة فى خلال فترة الدراسة وذلك لان استراتيجية التنمية الصناعية فى الاقتصاد المصرى تتميز بصفة أساسية باستخدام الاساليب الفنية وطرق الانتاج ذات الكثافة المرتفعة .
- ان الكثافة الرأسمالية فى الصناعات الاستهلاكية تعتبر منخفضة بالنسبة للصناعة التحويلية ككل او بالنسبة للصناعات الوسيطة أو الرأسمالية حيث تتميز الصناعات الاستهلاكية بكثافة رأسمالية منخفضة نسبيا وهذه خلات انتاج اكبر من المواد الخام وذلك ماتشير اليه نسبة الدخل الى الانتاج .
- تتميز الصناعات الوسيطة بارتفاع الكثافة الرأسمالية وذلك لانها تحتوى فى أغلبها على صناعات ثقيلة ذات كثافة رأسمالية عالية .
- توجد زيادة واضحة فى الكثافة الرأسمالية فى الفترة من ٦٤/٦٥ الى ٦٩/٧٠ وقد يرجع ذلك الى زيادة استخدام الاساليب كثيفة رأس المال كما قد يرجع ذلك ايضا الى الفوارق الزمنية بين الاستثمار والتشغيل .

ـ ان الزيادة فى الكثافة الرأسمالية يتبعها غالبا زيادة فى معامل رأس المال / الدخل ولكن فى ذات الوقت يتبع ذلك زيادة فى متوسط انتاجية العامل .

٢/٢ مرونة نمو العماله الى الدخل فى الصناعات التحويلية :

بالرغم من ان مرونة نمو العمالة الى الدخل يعتبر معيارا لدرجة الكثافة الرأسمالية والانتاجية الا انه يمكن استخدامه ايضا لاختبار علاقة الكثافة الرأسمالية بمتغيرات العماله والدخل ، ومن ثم درجة الكفاءة الاقتصادية ذلك انه يمكن زيادة الكثافة الرأسمالية ولكن فى ذات الوقت قد يزداد معامل مرونة نمو العمالة الى الدخل ومن ثم يصبح دليلا على عدم الانتفاع من الطاقة الانتاجية المتاحة . وبالعكس يمكن ان تنخفض الكثافة الرأسمالية ولكن فى ذات الوقت ينخفض معامل مرونة نمو العماله الى الدخل ومن ثم يصبح مؤشرا لزيادة الانتفاع بالطاقة الانتاجية المتاحة .

فاذا رمزنا للعماله بالرمز ل

، الدخل بالرمز د

، معدل نمو العماله بالرمز $م_{ل}$

، معدل نمو الدخل بالرمز $م_{د}$

يمكن ايجاد العلاقات التالية :

$$م_{ل} = \frac{\Delta ل}{ل} \quad ، \quad م_{د} = \frac{\Delta د}{د}$$

أى أن $\frac{م_{ل}}{م_{د}} = \frac{\frac{\Delta ل}{ل}}{\frac{\Delta د}{د}}$

، $\frac{\Delta ل}{ل} \div \frac{\Delta د}{د} = \frac{\Delta ل}{ل} \times \frac{د}{\Delta د}$

$$= \Delta ل (د) \div ل (\Delta د)$$

$$\therefore \frac{م_{ل}}{م_{د}} = (د \div ل) (\Delta ل \div \Delta د)$$

وعلى هذا الاساس يمكن حساب معامل مرونة نمو العمالة الى الدخل فى فروع للصناعات التحويلية خلال فترة الدراسة كما هو موضح بالجدول (١٧) .

جـــدول (١٧)

مرونة نمو العماله الى الدخل فى فروع الصناعات التحويلية خلال الفتـرة مـــن ٥٩/٦٠ الى ٧٤/١٩٧٥

(أ) الصناعات الاستهلاكيـــة:	
١ ـ الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ.	٠ر٦٠
٢ ـ الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والاحذية.	٠ر٥٦
٣ ـ الخشب ومنتجاته.	٠ر٣٣
٤ ـ الطبع والنشر.	٠ر٣٥
٥ ـ صناعات متنوعة.	٠ر٣٦
اجمالى الصناعات الاستهلاكية	٠ر٤٢
(ب) الصناعات الوسيطـة:	
٦ ـ الورق ومنتجاته.	١ر٠٣
٧ ـ الجلود ومنتجاته الجلدية.	٠ر٢٢
٨ ـ الكاوتشـــوك.	٠ر٦٥
٩ ـ الصناعات الكيماويـة.	٠ر٨٠
١٠ـ منتجات البترول والفحم.	٠ر٦٨
١١ـ منتجات من خامات غير معدنية.	٠ر٦٠
١٢ـ منتجات معدنية اساسية ومعدنية.	٠ر٨٨
اجمالى الصناعات الوسيطـــة	٠ر٦٦
(ج) الصناعات الرأسماليـــــة:	
١٣ـ صناعة اصلاح الماكينات الكهربائية وغير كهربائية.	٠ر٤٥
١٤ـ صناعة وسائل النقل.	٠ر٤١
اجمالى الصناعات الرأسماليـــة	٠ر٤٢
اجمالى قطاع الصناعات التحويلية	٠ر٤٧
المستوى القومى (جميع الانشطة الاقتصادية)	٠ر٦٨

المصـدر : قـــدرت مرونة العمالة الى الدخل من الجـدول ١٦ العمود (١) و (٢)

ولقد بلغت مرونة العمالة الى الدخل فى قطاع الصناعات التحويلية ٠٫٤٧ فى حين بلغت هذه المرونة ٠٫٦٨ على المستوى القومى ٠ وهذا يدل على زيادة درجة الكثافة الرأسمالية فى قطاع الصناعات التحويلية عن المستوى القومى ٠ ولكن يلاحظ أيضا أن معامل المرونة فى قطاع الصناعات التحويلية مرتفع بدرجة ملحوظة فى قطاع الصناعات الوسيطة بالرغم من ارتفاع درجة الكثافة الرأسمالية فيها وهذا يدل على وجود بعض الطاقات العاطلة فى بعض فروع الصناعات الوسيطة ٠

١٣ـ <u>متوسط انتاجية العامل فى فروع الصناعات التحويلية :</u>

تعتمد انتاجية العامل على كثير من العوامل الاقتصادية والفنية والتنظيمية والسياسية بل والاجتماعية أيضا ٠ هذا يعنى أنه يوجد كثير من العوامل المتشابكة تؤدى فى محصلتها النهائية الى تحديد متوسط انتاجية العامل ٠ ولقد تطورت الانتاجية فى قطاع الصناعات التحويلية من ٣٩٠٫١ جنيه عام ٦٠/٥٩ وبلغت ٦٧٧٫٤ جنيه عام ٧٥/٧٤ أى بمتوسط معدل نمو سنوى قدره ٧٫٣٪ كما هو موضح بالجدول (١٨) ، (١٩) ٠

ولقد تميزت الصناعات الوسيطة بارتفاع متوسط انتاجيتها عن الفروع الاخرى حيث بلغت ٥٩٦٫٢ جنيه فى عام ٦٠/٥٩ وارتفعت الى ٩١٦٫٢ جنيه عام ٧٥/٧٤ وتميزت الصناعات الوسيطة بارتفاع الانتاجية فى صناعة منتجات البترول والفحم حيث بلغت ٨٠٣٠٫٢ جنيه ، الكيماويات ١٠١٠٫٨ جنيه والكاوتشوك ١٣٠٦٫٨ جنيه يليها ذلك الصناعات الاستهلاكية حيث بلغت الانتاجية فى سنتى المقارنة ٣٥٩٫٦ جنيه ، ٦٠٠٫٥ جنيه ولقد تميزت ايضا بارتفاع متوسط الانتاجية فى الصناعات الغذائية ٧٧٣٫٩ جنيه ، ١٠٧٨٫٨ جنيه وصناعات الطبع والنشر ٦٤٦٫٧ جنيه ، ١٠٩٨٫٥ جنيه وفى صناعات الغزل والنسيج بدرجة أقل ٣٣١٫٧ ، ٤٨٩٫٤ جنيه على الترتيب ٠

ولقد تميزت الانتاجية فى الصناعات الرأسمالية بانخفاضها النسبى حيث كانت قيمة الانتاجية فى عام ٦٠/٥٩ ٤ر٢٢٢ جنيه زادت الى ٨ر٥٥٩جنيه عام ٧٥/٧٤ ٠ ولقد زاد متوسط الانتاجية بمعدل اكبر فى صناعة واصلاح الماكينات الكهربائية وغير الكهربائية حيث بلغت ٦ر٢٢٨ ، ٦ر٦٧٧ جنيه فى سنتى المقارنة فى حين بلغت قيمة الانتاجية فى صناعة وسائل النقل ١ر٢١٨ جنيه ، ٠ر٤٢٩ جنيه فى سنتى المقارنة ٠

وبمقارنة الجداول ٨ ، ١٦ ، ١٨ يلاحظ بصفة عامه ان زيادة الكثافة الرأسمالية يترتب عليها زيادة متوسط الانتاجية وفى ذات الوقت ارتفاع معامل رأس المال ٠ وهذا وضع يحتمه المنطق الاقتصادى فزيادة قيمة الاستثمارات بالنسبة للفرد يجب ان يترتب عليه زيادة فى متوسط انتاجية العامل بالرغم من زيادة معامل رأس المال ٠

جـــــدول (١٨)

تطور قيمة الانتاجية بى فروع الصناعة التحويليـــــة
خلال الفترة مـن ٥٩/٦٠ الى ٧٤/١٩٧٥

(بالاسعار الجارية)

البيـــــــــان	٦٠/٥٩	٦٥/٦٤	٧٠/٦٩	٧٥/٧٤
(أ) الصناعات الاستهلاكيـــة:				
١ ـ الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ.	٧٧٣ر٩	٧٦٦ر٠	٩٤٢ر٦	١٠٧٨ر٨
٢ ـ الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والاحذية.	٣٣١ر٧	٣٣٨ر٥	٤٢٢ر٨	٤٨٩ر٤
٣ ـ الخشب ومنتجاته.	١٠١ر٧	١١٠ر١	١٣٩ر٣	١٧١ر٣
٤ ـ الطبع والنشر.	٦٤٦ر٧	٧٢٠ر٢	٩١١ر٣	١٠٩٨ر٥
٥ ـ صناعات متنوعة.	٥٨ر٩	١٤٣ر٦	١٩٠ر٣	٢٤٨ر٦
اجمالى الصناعات الاستهلاكيـــة	٣٥٩ر٦	٤٠٨ر٥	٥١١ر٥	٦٠٠ر٥
(ب) الصناعات الوسيطـــة:				
٦ ـ الورق ومنتجاته.	١٠٣ر١	١٤٢ر٩	١٧٩ر٤	١٧٥ر٠
٧ ـ الجلود والمنتجات الجلدية.	٢٩٠ر٣	٣٨٨ر٦	٥٤٦ر٠	٧٦٣ر٩
٨ ـ الكاوتشـــوك.	٩٥٨ر٣	٩١٧ر٦	١١١٥ر٨	١٣٠٦ر٨
٩ ـ الصناعات الكيماوية.	٧٥٤ر٢	٦٢٥ر٠	٨٣٥ر١	١٠١٠ر٨
١٠ ـ منتجات البترول والفحم.	٥١٨٦ر٠	٣٨٦١ر٣	٧١٤٠ر٧	٨٠٣٠ر٢
١١ ـ منتجات من خامات غير معدنية.	٣١٦ر٧	٢٩٢ر٦	٣٨٢ر٢	٤٤١ر٣
١٢ ـ منتجات معدنية أساسية ومعدنية.	٣٦٢ر٩	٣٢٠ر٢	٤٠٦ر٧	٤٠٦ر٧
اجمالى الصناعات الوسيطـــة	٥٩٦ر٢	٥٦٤ر٩	٧٨٥ر٣	٩١٦ر٢
الصناعات الرأسماليـــة:				
١٣ ـ صناعة واصلاح الماكينات الكهربائية وغير الكهربائية	٢٢٨ر٦	٢٧٨ر١	٤٧٦ر٧	٦٧٧ر٦
١٤ ـ صناعة وسائل النقل.	٢١٨ر١	٢٥٧ر٨	٣٢٨ر٨	٤٢٩ر٠
اجمالى الصناعات الرأسماليـــة	٢٢٢ر٤	٢٦٧ر٦	٣٩٩ر١	٥٥٩ر٨
اجمالى الصناعات التحويليـــة	٣٩٠ر١	٤٣١ر٠	٥٦٣ر٩	٦٧٧ر٤

المصدر: قـــدرت الانتاجية من الجدولين (٩) ، (١٤).

جـــدول (١٩)

معدلات النمو المركبة لبعض المتغيرات الاقتصادية فى فروع قطاع الصناعـــات التحويلية خلال الفترة من ٥٩/٦٠ إلـــى ٧٤/١٩٧٥

البيـــــــان	العمالـة (١)	الدخـــل اسعارجارية (٢)	الانتـــاج اسعارجارية (٣)	الانتاجيـة اسعارجارية (٤)
(أ) الصناعات الاستهلاكيـــة:				
١ ـ الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ.	٣ر٦	٦ر٠	٦ر٦	٢ر٢
٢ ـ الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والاحذية	٣ر٤	١ر٦	٨ر٢	٢ر٦
٣ ـ الخشب ومنتجاته.	١ر٨	٤ر٥	١٨ر٢	٣ر٥
٤ ـ الطبع والنشر.	٢ر٠	٧ر٥	ـ ر٥	٣ر٦
٥ ـ الصناعات المتنوعة.	ـ ٢ر٦	٢ر٧	٣ر٠	١٠ر٠
اجمالى الصناعات الاستهلاكية	٢ر٥	٦ر٠	٧ر٥	٣ر٥
(ب) الصناعات الوسيطـة:				
٦ ـ الورق ومنتجاته.	٨ر٢	٧ر٩	١٨ر٦	٣ر٦
٧ ـ الجلود والمنتجات الجلدية	١ر٩	٨ر٦	١٠ر٢	٦ر٧
٨ ـ الكاوتشـــوك.	٤ر١	٦ر٣	٧ر٨	٨ر٠
٩ ـ الصناعات الكيماوية.	٨ر٩	١١ر٠	١٢ر٥	٢ر
١٠ـ منتجات البترول والفحم.	٦ر٨	١٠ر٠	٩ر٥	٣ر٠
١١ـ منتجات من خامات غير معدنية.	٣ر٧	٦ر٠	٨ر٦	٢ر٢
١٢ـ منتجات معدنية اساسية ومعدنية.	٦ر٠	٦ر٨	١٢ر٠	٨ر٠
اجمالى الصناعات الوسيطـــة	٥ر٩	٩ر٠	١١ر٠	٣ر
(ج) الصناعات الرأسماليـــة:				
١٣ـ صناعة واصلاح الماكينات الكهربائية وغيـر الكهربائية.	٦ر٥	١٤ر٥	١٤ر٧	٧ر٥
١٤ـ صناعة وسائل النقل.	٣ر٣	٨ر٠	١٢ر٠	٤ر٦
اجمالى الصناعات الرأسماليـــة	٤ر٨	١١ر٤	١٣ر٤	٦ر٣
اجمالى قطاع الصناعات التحويلية	٣ر٤	٨ر٢	٨ر٤	٣ر٧

١٤ ـ الواردات وهيكل الصناعة التحويلية :

تمثل التجارة الخارجية عنصرا هاما فى التنمية الاقتصادية فى مصر . ولقد بلغت نسبة التجارة الخارجية ثلث الناتج القومى فى الخمسينات انخفضت الى الربع فى الستينات ثم ارتفعت الى ٥ر٤٦٪ عام ١٩٧٤ . ولقد لعبت التجارة الدولية هذا الدور لاعتماد الاقتصاد المصرى على تصدير خام القطن والذى يعتبر من المصادر الرئيسية للعملات الحره ، فى حين تميز الاقتصاد المصرى بصناعات تحويلية غير متكاملة اى لايوجد بينها معدل تشابك قطاعى مناسب الامر الذى تطلب زيادة الواردات لمعالجة عدم تطابق هيكل الطلب مع هيكل الانتاج .

جـــدول (٢٠)

تطور قيم الواردات للمجموعات السلعية التى تستخدم غالبيتها كمستلزمات للانتاج الصناعى خلال الفترة من عام ٦٩/٧٠ الى عام ٧٤/١٩٧٥

(القيمة بالمليون جنيـــه)

البيـــــان	٧٠/٦٩	٧١/٧٠	٧٢/٧١	٧٣/٧٢	٧٤/٧٣	٧٥/٧٤
أ ـ السلع الاستهلاكية .	٦٤ر٤	١٠٤	٩٢ر٤	١٠٣ر١	١٠٨ر٩	٣٧٢ر٨
ب ـ السلع الوسيطة.	١٩١ر٤	٢١٨ر٦	٢٠٦ر٠	٢١٣ر٧	١٨١ر٤	٣٩٢ر٦
جـ ـ السلع الرأسمالية.	٦٩ر٠	٨٦ر٨	٨١ر٥	٧٤ر٢	٧٠ر٨	١٣٥ر٣
الاجمالـــــى	٣٢٤ر٨	٤٠٩ر٤	٣٧٩ر٩	٣٩١ر٠	٣٦١ر١	٩٠٠ر٧

المصدر: المصدر السابق .

جـــدول (٢١)

تطور الاهمية النسبية للمجموعات السلعية المستوردة المستخدمة غالبيتها فى مستلزمات الانتاج الصناعـــــــــى

البيـــــان	٧٠/٦٩	٧١/٧٠	٧٢/٧١	٧٣/٧٢	٧٤/٧٣	٧٥/٧٤
السلـــع الاستهلاكية	١٩ر٩	٢٥ر٢	٢٤ر٣	٢٦ر٤	٣٠ر٤	٤٢ر٦
السلع الوسيطـــــة	٥٨ر٩	٥٣ر٦	٥٤ر٣	٥٤ر٦	٥٠ر٢	٤٢ر٧
السلع الرأسماليـــة	٢٢ر٢	٢١ر٢	٣١ر٤	١٨ر٩	١٩ر٦	١٤ر٧
الاجمالـــــى	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر: المصدر السابق .

ويتضح من الجدولين (٢٠) ، (٢١) مدى التطور والزيادة السريعة في قيمة الواردات وخاصة في المجموعة السلعية التي تستخدم كمستلزمات انتاج لتصنيع سلع الاستهلاك حيث بلغ الرقم القياسي لهذه المجموعة ٥٧٨ر٩ في حين بلغ الرقم القياسي ٢٠٥ر١ للسلع الوسيطة ١٩٦ر١٥ للسلع الرأسمالية . ومن ثم حدث تغير هيكلي ادى الى زيادة الاهمية النسبية لمجموعة السلع المستوردة المستخدم غالبيتها كمستلزمات في انتاج سلع الاستهلاك .

ولقد عانى الاقتصاد المصرى من تزايد عجز موازنة التجارة الخارجية منذ الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٧٤ . ولقد قدر هذا العجز بحوالى ٣٠ مليون جنيه عام ٥٣ ، ٥٣٠ مليون جنيه عام ١٩٧٤ . ولقد ظهر هذا العجز نتيجة لزيادة قيمة الواردات عن قيمة الصادرات . وفي ذات الوقت نجد ان نمو الصادرات المصرية الى الاسواق العالمية يعتبر بطيئا نسبيا وذلك لكثير من العوامل الداخلية والخارجية .

١/١٤ معاملات مرونة العناصر المستخدمه من الواردات الى عناصر الطلب :

قبل دراسة هذه المعاملات يجب الاشارة الى ان اثر اتباع استراتيجية صناعة احلال الواردات يمكن تقييمها باسلوب نسبى وليس باسلوب مطلق . فواردات أى دولة تتزايد عادة بصفة مستمرة ولكن قد تكون هذه الزيادة اقل من زيادة الانتاج المحلى .

جـــدول (٢٢)

مرونات عناصر الاستخدام من الواردات بالنسبة لعناصر الطلب (سلع الاستهلاك — سلع وسيطة — سلع الاستثمـــــــــار)

مرونة الواردات / الفتـرة	٥٣ — ٥٦	٥٦ ٦٠/٥٩	٦٠/٥٩ ٦٥/٦٤	٦٥/٦٤ ٦٨/٦٧	٦٩/٦٨ ٧٢/٧١	٧٢/٧١ ٧٣	٧٣ — ٧٤
مرونة الاستهلاك مـن واردات الغذاء	— ١ر٩	٣ر٠	٣ر٠	٥ر٠	١ر٢	—	—
مرونة الاستهلاك من واردات سلع غير غذائية	— ١ر٠	— ١ر٦	— ٤ر٠	— ٨ر١	٦ر٠	—	—
مرونة اجمالى الاستهلاك مـن الواردات	— ٨ر١	١ر٢	٤ر٢	٣ر٠	١ر٣	١٤ر٢	١٤ر٤
مرونة المواد الخام المستـوردة (سلع وسيطـة)	١ر٤	١ر٥	٣ر٣	— ٨ر١	٣ر٢	—	—
مرونة السلع نصف المصنعـــة المستوردة (سلع وسيطة)	١ر٤	٥ر٠	٩٧ر٠	— ٨ر٠	١ر٧	—	—
مرونة اجمالى السلع المستـوردة (سلع وسيطـة)	١ر٤	٦ر٠	١ر٣	— ١ر٠	١ر٩	٢ر٥	١ر٥
مرونة سلع الاستثمار المستوردة	٢ر٥	٣ر٠	٨ر٠	٤ر١	٢ر٨	٣ر٧*	—

* فى خلال الفترة من ٦٩/ ٧٠ الى ١٩٧٣ .

Source: Hassan Abdel Aziz. The Structure of Manufacturing Output in Egypt 1952-72. CODESRIA-INP. Cairo 1976 . P.11.

يلاحظ من بيانات الجدول (٢٢) ان مرونة الاستهلاك من السلع الاستهلاكية غير الغذائية المستوردة كانت بالسالب خلال الفترة من ١٩٥٣ الى ١٩٦٨ ثم اصبحت اقل من الواحد الصحيح فى خلال الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٢. هذا يعنى ان زيادة الاستهلاك فى الفترة (٥٣/٦٨) اقترنت بانخفاض نسبة الواردات للاستهلاك الكلى من هذه السلع نتيجة سياسة احلال الواردات فى عناصر السلع الاستهلاكية غير الغذائية . وفى الفترة التالية ١٩٧٢/٦٨ زادت الواردات من هذه السلع بمعدل اقل بكثير من الزيادة المحققة فى الاستهلاك المحلى . وهى نتيجة ايضا لسياسة احلال الواردات والسياسة الاقتصادية التى اتبعتها الدولة فى هذه الفترة.

اما فيما يتعلق بمرونة الاستهلاك من السلع الاستهلاكية الغذائية المستوردة فكانت موجبة واكبر من الواحد الصحيح خلال الفترة ١٩٧٢/٥٣ باستثناء الفترة ٥٣/٥٦ ، ٦٥/٦٨. وهذا يعنى ان الزيادة من واردات السلع الغذائية نمت بمعدل اكبر من الزيادة فى الاستهلاك الكلى وذلك نتيجة لانخفاض الرقعة الزراعية وعدم كفاية المنتج محليا من المواد الغذائية واستمرار الزيادة السكانية واعادة توزيع الدخل القومى وبعض السياسات الاجتماعية .

ولقد كانت مرونة الطلب على السلع الوسيطة من المواد الخام المستوردة اكبر من الواحد الصحيح ، وتزايدت باستمرار خلال الفترة ١٩٧٤/٥٣ باستثناء الفترة ٦٥/١٩٦٨. وهذا يعنى استمرار زيادة الطلب على المواد الخام وقصور وافتقار الموارد المحلية من هذه السلع. بمعنى زيادة الواردات من المواد الخام الوسيطة بمعدل اكبر من زيادة الطلب على هذه السلع.

اما فيما يتعلق بمرونة الطلب على واردات السلع الوسيطة المصنعه فنجد انه قد حدث تذبذب فى هذا المعامل حيث انخفض من ٤ر١ خلال الفترة ٥٣ ـ ١٩٥٦ الى ٥ر٠ فى خلال الفترة ١٩٥٦ ـ ١٩٦٠ ثم زاد الى ٩٧ر٠ ، ٧ر١ فى خلال الفترتين ٥٩/٦٠ ـ ٦٤/٦٥، ٦٨/٦٨ ـ ٦١/٧٢ . وهذا يوضح انه بالرغم من اتباع سياسة احلال الواردات بصفة اساسية الا ان هذه السياسه ادت الى زيادة الطلب على واردات السلع الوسيطة المصنعه.

واذا ما أخذنا السلع الوسيطة بشقيهـــا (مواد خام ومواد وسيطه مصنعه) نجد ان معامل المرونة السابق الاشارة اليه زاد من ٩ر١ خلال الفترة ٦٨/١٩٦٩ ـ ٧١/١٩٧٢ ، واصبح ٥ر٢ ، ١٥ر٥ خلال الفترة ٧١/٧٣ ، ١٩٧٤ على التوالى . ولقد تأثرت هذه المعامـــلات الى حد كبير ايضا بالتغير فى اسعار هذه السلع المستوردة .

وفيما يتعلق بأثر سياسة احلال الواردات على الصناعات الاستثمارية نجد ان اثرهـــا كان ضئيلا . فنجد ان مرونة الطلب على واردات سلع الاستثمار كان اكبر منه خـــلال معظم سنوات الفترة ١٩٥٣ ـ ١٩٧٣ . وهذا يعنى الاعتماد الكبير على واردات سلـــع الاستثمار فى دفع عجلة التنمية الصناعية .

وبذلك نكون قد استعرضنا بالتفصيل دور وتطور قطاع الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة محل الدراسة ومع التركيز على بعض المؤشرات والمعاملات الرئيسية التى تشير الى درجة كفاءة هذا القطاع والمشكلات الرئيسية الواجب العناية بحلها فى المستقبـــل القريب وبصفة خاصة التغير الهيكلى المناسب للوضع الاقتصادى فى مصر .

ولقد تم هذا التحليل على المستوى القومى ويصبح الوضع أكثر وضوحا وأيسر فى ايجـــاد الحل المناسب اذا ما تم التعرف على دور كل من القطاعين العام والخاص فى قطاع الصناعـــات التحويلية وهو الأمر الذى سوف نعالجه فى الفصلين التاليين .

الفصـــــل الثانى

القطاع العام الصناعى فى مصـــــر

هيكله ـ مشكلاته ـ اعادة النظر فى حجم نشاطاتـــــه

١ — مقدمـــة :

لعب القطاع العام الصناعى فى مصر ولايزال يلعب دورا بارزا فى النشاط الاقتصادى وقد وجهت له الحكومة العناية الكافية مستهدفة رفع كفاءة نشاطاته ، فخصصت لـــه الاعتمادات المتزايدة ومنحته الكثير من التسهيلات والمميزات ، وثار التساؤل الآن حول مدى ماتحققه هذه الاستثمارات من عوائد مادية ونتائج اقتصادية خاصة فى الظروف الـتى يمر بها الاقتصاد المصرى والتى تقتضى الاستفادة بصورة كاملة من الموارد المتاحـــة وتخصيصها فى أقدر الانشطة التى تفيد هذا المجتمع .

ومما لاشك فيه أن القطاع العام الصناعى بطبيعته يؤدى دورا فريدا لايمكـــن انكاره فى بعض المجالات الصناعية بينما فى مجالات أخرى تعترضه الكثير من العقبـــات والمشاكل التى تثقل كاهله وتجعله لايقوى على اتمام المسيرة ، وعلى ذلك فان تشخيـــص المشاكل يستهدف تحرير القطاع العام الصناعى من بعض الاساليب السلبية التى يمكـن أن تحقق فى جوهر الامر جانبين هامين :—

الاول : تفرغ القطاع العام الصناعى للاعمال التى يجب أن يتولاها بحكم طبيعته وهـــو الاقدر على القيام بها من وجهة نظر المجتمع .

الثانى : ان ازالة بعض أعباء القطاع العام الصناعى يؤدى بدوره الى تخفيض الاعباء الكلية التى تقع مسئوليتها على الدولة فتحد من امكانياتها .

ان السلطة السياسية ، وقد طرحت شعار الاشتراكيه الديمقراطيه كأسلوب للحيـــاة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مصر لتتطلع ان ترى القطاع العام الصناعى فى الثـوب الجديد الذى يتيح له حرية الحركة والفعالية فى تقديم التسهيلات الى فروع الاقتصـــاد القومى ، وهى فى هذا تستهدف الازدهار لكل من يعمل ويشارك فى هذا المجتمـــع . ويركز هذا الجزء من البحث على القطاع العام الصناعى Manufacturing الخـــاص بالصناعات التحويلية اذ المعروف أن لفظ النشاط الصناعى حسب التعريفات الدولية يندرج

تحته الكثير من الانشطة من بينها انشطة الصناعات الاستراتيجية والطاقة الكهربائية والنووية والمتجددة .... الخ واستخراج المياه والغاز والبترول .... الخ هذه الانشطة التى تدخل فى مجال النشاط الصناعى بالمعنى الاوسع[1] .

٢ — نشأة القطاع العام فى مصر :

١/٢ نبذة تاريخية :

يمكن ارجاع نشأة القطاع العام فى مصر الحديثة الى بداية استقلال مصر عن الحكم العثمانى على يد محمد على الكبير ، وقد جاهد محمد على من أجل احراز بعض التقدم فى مصر حتى يمكن لها أن تساير مواكب التقدم والازدهار التى وجدت فى الدول الاوروبية فى هذه الفترة وقد رأى محمد على ضرورة خلق قطاع عام قوى وقادر على تحقيق معدلات النمو والتقدم الاجتماعى والاقتصادى ويتيح له فى نفس الوقت السيطرة على مجمل النشاط الاقتصادى الجارى ، فقد استولى على الاراضى الزراعية ، واحتكر الى حد كبير نشاط الانتاج والتسويق الزراعى ، وسيطر على نشاط التمويل والائتمان الزراعى . كما أقام الصناعات الجديدة التى تخدم احتياجات جيشه مثل صناعة الاسلحة والذخائر وصناعة بناء السفن وصناعات الغزل والنسيج وغيرها من الصناعات ذات الاهمية فى توفير امدادات الجيش المصرى من المهمات وضمان عدم انقطاعها فى حالات ظهور تعقيدات دولية ترى مصر أنها طرف فيها ، كما سيطر القطاع العام فى هذه الفترة على انشطة التجارة الخارجية المتمثلة فى استيراد وتصدير السلع . وعلى ذلك يمكن القول بأن نشأة القطاع العام فى هذه الفترة لم تكن فقط مؤشرا لاستقلال مصر وتأكيدا لسيادتها بل كان لنشأته ونموه فى هذه الفترة دلائل اقتصادية واجتماعية حيث استهدفت الدولة عن طريق تدخلها المباشر فى النشاط

---

(١) انظر القياس الدولى الصادر عن منظمة التنمية الصناعية ،

Industrial Standard International Classification "ISIC" UNIDO.

الزراعى (الذى كان يمثل النشاط الرئيسى لمعظم السكان) وكذلك فى نشـــــاط التجارة تحقيق نوع من عدم الاستغلال لمجموع الزراعيين ومحاولة توجيههم وترشيدهم ومساعدتهم لرفع معدلات الانتاج عن طريق ماتقدمه لهم الدولة من تسهيلات.

الا أن الوضع لم يلبث أن تغير بانتهاء حكم محمد على والذى على أثره سيطر الاستعمار الاجنبى بطريق مباشر على الاقتصاد المصرى وسخره لخدمة مصالحـــه ، كما عمد الى تقليل دور الحكومة فى ادارة النشاط الاقتصادى مع اعطاء دفعات قويـــة لدخول الاجانب وزيادة نشاطاتهم فى المجالات الاقتصادية المختلفة مستهدفين فى النهاية ربط الاقتصاد المصرى وتوجيهه وفـــق مصالحهم. وخلال هذه الفترة أصبـح دور القطاع العام بل الدور الحكومى كله دورا محدودا للغاية ولا يكاد يذكر.

وفى بداية الثلاثينات قامت الحكومة بتأسيس بنك التسليف الزراعى لتوفـــــير التمويل للزراعيين وقد أخذ هذا البنك شكل الشركة المختلطة عندما قامت الحكومـــة بانشاء البنك العقارى الزراعى المصرى لكى تقوم بشراء ديون البنوك الاجنبية لـــدى كبار الملاك . كذلك عملت الدولة على التدخل لتدعيم بعض الصناعات التى بدأت فـــى الظهور خلال فترة الحرب العالمية الثانية وساهمت فى هذا النشاط بصورة فعالة عـــن طريق تأسيسها للبنك الصناعى عام ١٩٤٧ (كشركة مختلطة) لتنمية قطاع الانتـــاج الصناعى من أجل تغيير الوضع الاقتصادى المصرى الذى كان يتصف بالتخلف والاعتماد على انتاج زراعى وحيد هو القطن الذى كان مصدر العملات الاجنبية.[1]

---

(١) انظر Dr. Raafat S. Bessada: Methods of creation and development of Public sector in Egypt, Seminar on the Role of Public sector in the Economic Development of Africa. 20 May - 29 June 1972 - I.N.P. Cairo & IDEP Dakar.

٢/٢ القطاع العام منذ ثورة ١٩٥٢ حتى ١٩٥٧

استهدفت الثورة منذ قيامها اعادة النظر فى هيكل الاقتصاد المصرى فبدأت منذ فجر الثورة فى سنة ١٩٥٢ باصدار قانون الاصلاح الزراعى الذى حدد الملكية الزراعية بما لا يزيد عن ٢٠٠ فدان والاستيلاء على المساحات الزائدة لدى الافراد مقابل تعويضات كذلك استهدفت الثورة البدء فى التفكير جديا فى تغيير هيكل الاقتصاد المصرى والعمل على تنميته اقتصاديا واجتماعيا فأنشأت جهازا خاصا ليتولى وضع الافكار الرئيسية للتنمية الاقتصادية اطلق عليه المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى[1] . فقد قام المجلس عام ١٩٥٢ بدراسة واعداد المشروعات الاقتصادية التى كان من الضرورى اقامتها (فى مختلف القطاعات) لاعطاء دفعة تنموية للاقتصاد المصرى . ولقد نجح مجلس الانتاج فى انشاء عدد من المشروعات الكبرى مثل شركة الحديد والصلب ، وشركة كيما للاسمدة الكيماوية ، وشركة مصر للتجارة الخارجية وغيرها . وقد كان انشاء هذه المشروعات مبنيا على مشاركة الحكومة مع القطاع الخاص كما ساهم البنك الصناعى فى رأس مال بعض هذه المشروعات . وفى ظل حركة التنمية المتزايدة لقيام المشروعات الحكومية والمشتركة تأسست فى عام ١٩٥٧ المؤسسة الاقتصادية كجهة اشراف ورقابة على الوحدات الانتاجية التى تساهم فيها الحكومة بأكثر من ٥١٪ كما عهد اليها بدراسة مزيد من المشروعات تمهيدا لاعدادها للتنفيذ .

٣/٢ القطاع العام فى المرحلة من ١٩٥٧ حتى ١٩٦١

لعبت التغيرات السياسية فى هذه الفترة[2] دورا هاما فى اتخاذ الحكومة

(١) انشاء المجلس القومى لتنمية الانتاج القومى بموجب القانون ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ ، كما تم انشاء المجلس الدائم للخدمات بموجب القانون ٤٩٣ لسنة ١٩٥٣ ليختص بنشاط الخدمات الاجتماعية والتعليم والصحة .

(٢) من أهم هذه التغيرات السياسية تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ وامتناع البنك الدولى عن تمويل مشروع السد العالى والاتحاد مع الجمهورية العربية السورية وقيام الجمهورية العربية المتحدة .

لبعض الاجراءات التى تستهدف حماية المصالح القومية . فقامت الحكومة بعدد من الخطوات لتأميم أملاك وعايا انجلترا ، فرنسا ، بلجيكا ، كما استهدفت هذه الاجراءات تصفية البنوك وشركات التأمين . ونتيجة لهذه الاجراءات آلت ملكية البنوك وشركات التأمين بالكامل للقطاع العام وانضمت تحت اشراف المؤسسة الاقتصادية التى أصبحت تشرف على شركات يتنوع نشاطها مثل نشاط البنوك والتعدين والبترول وشركات تجارية .

ومع صدور قرارات يوليو الاشتراكية فى عام ١٩٦١ تم تأميم الكثير من البنوك والشركات الصناعية والتجارية ومنشآت النقل التى كانت لاتزال ملكا للقطاع الخاص ، كما شاركت الدولة فى رأس مال خمس وأربعين شركة متوسطة الحجم عن طريق تمويل جميع الاسهم التى يملكها الافراد وتزيد عن ١٠ آلاف جنيه للقطاع العام — كما تم بموجب القانون ١٢٢ ، ١٢٣ نقل امتيازات المرافق العامة (مرفق كهرباء الاسكندرية والترام بالقاهرة) للقطاع العام ولم تمتد سياسة التأميم لتشمل شركات ومؤسسات خاصة صغيرة سواء فى مجال التجارة أو الصناعة أو التشييد أو النقل فقد كانت الدولة مهتمة فقط بالشركات ذات الحجم الكبير والمتوسط فى القطاع الخاص لانه من اليسير نسبيا ادارتها فضلا على امكانياتها فى تحقيق قدر كبير من فوائض الاعمال وامكانياتها فى استيعاب جانب هام من العمالة — بينما المؤسسات الصغيرة لم يكن لديها شئ ذو قيمة تقدمه . ولم تمتد سياسة التأميم لتغطى الاراضى الزراعية ذلك لان نزع الملكية وضمها الى القطاع العام كان خليقا باثارة الكثير من المشكلات الادارية التى يصعب حلها . ولعل الاهم من ذلك بأن نزع الملكية الزراعية المتوارثة كان كفيلا بجلب عداء الطبقات المتوسطة أو تلك الجماعات الاجتماعية التى كانت تمثل جانبا هاما من الجوانب التى تؤيد نظام الحكم الثورى فضلا عن أن هذه الطبقة ضمت الكثير من موظفى الدولة ذوى المواقع الهامة فى ادارة الجهاز المركزى للدولة [1] .

---

(١) روبرت مابرو — الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ — ١٩٧٢ — ترجمة دكتور صليب بطرس الهيئة المصرية العامة للكتاب — القاهرة ١٩٧٦ — صفحة ٢٠٢ .

٤/٢ القطاع العام فى المرحلة من ١٩٦١ — ١٩٧١ :

منذ أن أعلنت الحكومة المصرية قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ بدأت مرحلة جديدة من مراحل التجربة المصرية حيث انطلقت بشكل واضح تجاه تطبيق النظام الاشتراكى المعتمد على سيطرة الدولة على الجزء الاكبر من وسائل الانتاج، وتحيل التجربة فى جوهرها الى اعطاء القطاع العام السيطرة وتحميله عبء القيادة فى عملية التنمية الاقتصادية وقد تأكد هذا بصورة واضحة بصدور الميثاق الوطنى فى عام ١٩٦٢ والذى حدد بشكل مباشر اطار هذه الملكية على النحو التالى :—

- الهياكل الاساسية والصناعات الثقيلة تكون ملكيتها للقطاع العام.
- البنوك وشركات التأمين تبقى للقطاع العام .
- التجارة الخارجية ٧٥٪ من تجارة الصادرات للقطاع العام .
  ١٠٠٪ من تجارة الاستيراد للقطاع العام.
- التجارة الداخلية ٢٥٪ على الاقل للقطاع العام .

وقد حدد الميثاق بالتفصيل مجالات النشاط للقطاع العام فى قطاعات الاقتصاد القومى المختلفة دون النظر الى حجم المشروع واستثماراته كما يلى :

أ — فى قطاع الصناعة

يمارس القطاع العام نشاطه فى جميع الصناعات الاساسية وهى الصناعات الهندسية والمعدنية وصناعة التعدين والصناعات الغذائية والصناعات الكيماوية وصناعة الحراريات ومواد البناء وصناعة الغزل والنسيج وصناعة البترول والكهرباء والصناعات الكهربائية .

ب— في قطاع الزراعة :

يمارس القطاع العام نشاطه فى استصلاح واستزراع الاراضى وبناء المصارف وصيانتها .

جـ— في مجال التجارة :

يمارس القطاع العام نشاطه فى الاستيراد والتصدير وتجارة الجملة المحلية وتجارة التجزئة .

د — في مجال النقل والمواصلات :

يمارس القطاع العام جميع انشطة النقل بالسكك الحديدية — النقل البحرى — النقل النهرى — نقل البضائع ونقل الركاب بالسيارات .

هـ— في مجال المال :

يمارس القطاع العام نشاطه فى مجال المصارف وشركات التأمين بكافة أنواعها .

و— في مجال التشييد والبناء :

يمارس القطاع العام نشاطه فى بناء الطرق والكبارى والسدود والمبانى .

ز— في مجال الصحة :

يمارس القطاع العام نشاطه فى صناعة وتجارة الادوية .

ح — في مجال السياحة :

يمارس القطاع العام نشاطه فى بناء وتشغيل الفنادق وأيضا فى مجال النقل والخدمات السياحية .

ط— المرافق العامة :

يمتلك القطاع العام ويدير جميع المرافق العامة .

٥/٢ القطاع العام فى الفترة من ١٩٧٢ حتى ١٩٨٠ :

ان قيام حرب اكتوبر المجيدة فى عام ١٩٧٣ وما ترتب عليها من آثار اقتصادية وسياسية وعسكرية تطلبت اعتبار هذه الفترة مرحلة جديدة فى نشاط القطاع العام لانها ركزت بالاساس على معالجة الاختناقات فى الانشطة الانتاجية لان هذه الاختناقات كانت نتيجة طبيعية للظروف التى فرضتها الحرب أو استعداد لها . وعلى ذلك فان الفترة تطلبت تدعيم الاقتصاد القومى ودفعه الى المسار الطبيعى نحو تنمية اقتصادية واجتماعية — وقد استهدفت السياسة الاقتصادية فى هذه الفترة تحقيق مجموعة من الاولويات أهمها (١) :

- التعمير والاسراع باعادة الحياه الاقتصادية فى منطقة القناة .
- استكمال اتمام المشروعات التى قطعت شوطا كبيرا فى التنفيذ .
- زيادة الطاقات الانتاجية وتلافى الطاقات العاطلة .
- تنفيذ المشروعات الحيوية لتوفير متطلبات الجماهير كالاسمدة والاسمنت والاقمشة الشعبية .

وفى ضوء الاهداف المرسومة والسابق الاشارة اليها وفى ضوء المعطيات الاقتصادية القومية وجدت مصر من الضرورى أن تتبنى سياسة اقتصادية جديدة أطلق عليها سياسة الانفتاح الاقتصادى ساعية من ورائها الى اشتراك رأس المال العربى والاجنبى فى مشروعات التنمية الاقتصادية ولهذا صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ (وتعديلاته) الخاص باستثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة . وقد حدد القانون المجالات التى يسمح فيها بمساهمة رأس المال غير المصرى كما يلى :—

١ — التصنيع والتعدين .
٢ — الطاقة .

---

(١) دكتور كمال الجنزورى — التخطيط للتنمية الاقتصادية والتجربة المصرية — معهد التخطيط القومى — القاهرة — صفحة ١٢ .

٣ — السياحة .
٤ — النقل .
٥ — استصلاح الاراضى البور والصحراوية .
٦ — مشروعات تنمية الانتاج الحيوانى .
٧ — مشروعات الاسكان والامتداد العمرانى .
٨ — شركات الاستثمار التى تهدف الى توظيف الاموال فى الحالات السابقة .

كما نص القانون على انشاء المشروعات المشتركة واعطائها مجموعة من الحوافز كما وضح القانون الشكل الذى يمكن أن تختاره الشركات وحدد النظم والقواعد العامة التى يمكن أن تسرى على هذه الشركات .

وفى ضوء هذه السياسة التى أباحت للمشروعات المشتركة والاستثمارات العربية والاجنبية الدخول فى معظم قطاعات النشاط فى الاقتصاد القومى ، وجدت الوحدات الانتاجية فى القطاع العام نفسها فى موقف تنافسى لا تحسد عليه — وأحست الدولة من جانبها بهذا الموقف فحاولت جاهدة اعادة النظر فى تنظيم القطاع العام ورفع قدراته على الانتاج والتسويق وتوفير احتياجاته وتحريره من القيود الادارية بحيث تتسم الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام بقدر اكبر من الحرية فى ادارة اعمالها .

ولكن يظل التساؤل قائما هل أمكن للقطاع العام الصناعى ووحداته الانتاجية القيام بدوره بكفاءة وهل هناك مزيد من أسباب العلاج ووسائله فى ظل النظام الاشتراكى الديمقراطى ؟

٣ — القطاع العام الصناعى فى مصر من ٧٢ حتى ١٩٨٠ :

فى خلال السبعينات تعرضت تبعية شركات القطاع الصناعى الى عدة تغيرات من ناحية انتقال بعضها من اشراف وزارة الصناعى الى وزارات أخرى أو العكس فمثلا انتقلت الى

وزارة الثقافة والارشاد فى السنوات ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ الشركات المنتجة للورق ثم عادت لتنضم الى قطاع الصناعات الكيماوية ، كذلك انتقلت تبعية مجموعات الشركات الصناعية المنتجة للاسمنت والخشب الحبيبى والمضغوط والمواسير والطوب الرملى لوزارة الاسكان .

وهكذا نجد أن القطاع العام للصناعات التحويلية لا يتبع وزارة الصناعة فقط انما يتكون قطاع الصناعة التحويلية من مجموعة من الوحدات الانتاجية تتبع الجهات الآتية :ـ

- شركات تابعة لوزارة الصناعة وتنقسم الى قطاعات رئيسية هى قطاع الصناعات الغذائية والغزل والنسيج والصناعات الكيماوية والصناعات الاساسية ومنتجاتها .
- شركات تابعة لوزارة التموين وتقوم بطحن الحبوب وصناعة الخبز وضرب الارز .
- شركات تابعة لوزارة الانتاج الحربى وتقوم بالتصنيع الحربى والمدنى .
- شركات تابعة لوزارة الاقتصاد لتصنيع وتجهيز وتعبئة المواد للتجارة مثل تعبئة وتجهيز الفاكهة وتجفيف البصل وحلج القطن .
- شركات تابعة لهيئة قناة السويس لبناء واصلاح السفن .
- شركات تابعة لوزارة الاسكان لتصنيع مواد البناء والحراريات .
- مصنع تابع للمؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة لصناعة الملابس الجاهزة .
- شركات تابعة لوزارة الصحة خاصة بتصنيع الادوية .
- شركات تابعة لوزارة النقل والمواصلات وهى خاصة بتصنيع أجهزة الاتصالات والمعدات التليفونية .
- شركات تابعة لوزارة الرى وهى خاصة بتصنيع واصلاح وصيانة وحدات النقل النهرى .

وسوف نتناول هنا القطاع العام الصناعى دون النظر الى تبعيته ولكن سوف نتناوله حسب تقسيمات فروع وحداته الانتاجية (غزل ونسج ـ كيماوية ـ هندسة ـ الخ) .

١/٣ القطاع العام الصناعى (الصناعة التحويلية) فى الاقتصاد المصرى :

ان أى تقويم لدور القطاع العام الصناعى فى الاقتصاد المصرى وأهميته للتنمية الاقتصادية والاجتماعية هو تقويم غير تام وتجريبى بالضرورة اذا ما أخذنا فى الاعتبار الوضع الحالى والاثار المترتبة على السياسات والاجراءات التى تتبعها الدولة فتؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر على كفاءة هذا القطاع . وفضلا عن ذلك فان مصر قد خاضت خلال فترة قصيرة (٦٦ / ٧٥) حربين طاحنتين — فالفترة ٦٦ / ٧٠ التى تخللتها حرب يونيه ٦٧ أثرت تأثيرا كبيرا على حجم الاستثمارات للخطة التى كان متوقعا أن يبدأ بها فى عام ٦٥/٦٦ ينتهى عام ٦٩/٧٠ وهى المعروفة باسم الخطة الخمسية الثانية وعلى هذا يمكن القول بأن القطاع العام الصناعى كان يسير فى الفترة من ٦٦/٧٠ بقوة الدفع الناتجة عن تأثير استثمارات الخطة الاولى ٦٠/٦٥ .

وقد استمر الوضع كذلك خلال الفترة ٧٠/٧٥ التى تخللتها حرب اكتوبر ١٩٧٣ وما تلاها من عمليات فك الاشتباك ومن ثم فان حجم الاستثمارات الفعلية للقطاع العام الصناعى لم يسترجع وضعه الا بعد ١٩٧٥ . ولهذا يمكن القول بأن هذه الفترة يمكن أن تعتبر امتدادا للفترة السابقة .

ولا شك فان القطاع العام الصناعى قد تحمل فى هذه الفترة مجموعة من الاعباء مساهمة منه فى تحقيق الاهداف الاستراتيجية للدولة نذكر منها مايلى : —

١) تحقيق مبدأ الاكتفاء الذاتى والاعتماد على النفس كلما أمكن فى عملية التنمية .
٢) محاولة الوصول الى التوازن فى القطاعات الانتاجية الصناعية .
٣) تقليل الاعتماد على الواردات وزيادة حجم الصادرات .

وتجدر الاشارة الى أن انتاج القطاع العام للصناعة التحويلية قد بلغ ١٥٨٩ مليون جنيه فى عام ١٦٧٦ ومثل حوالى ٤٦٪ من اجمالى شركات القطاع العام فى الاقتصاد

المصرى (وهى الشركات العاملة فى جميع الانشطة زراعة — بنوك — خدمات تجارية ... الخ) وارتفعت هذه النسبة لتصل الى ٤٨٪ فى عام ١٩٨٠ حيث بلغ انتاج القطاع العام للصناعة التحويلية ٣٠١٥ مليون جنيه بينما بلغ انتاج جملة القطاع العام المصرى الى ٦٢٤٣ مليون جنيه . (١)

والى جانب هذا فقد بلغ حجم الاستثمارات المخصصة للقطاع العام الصناعى حوالى ٧٤٪ فى المتوسط من جملة استثمارات الصناعة فى الفترات ٦٩/٧٠ — ١٩٨٠.

ويمثل انتاج قطاع الصناعة التحويلية اكثر من نصف انتاج شركات القطاع العام العاملة فى النشاطات المختلفة ويرجع السبب الرئيسى فى هذا الى النشأة التاريخية للقطاع العام فى مصر حيث شملت قرارات التأميم معظم قطاع الصناعة التحويلية بينما اختلف الامر فى قطاع الزراعة وقطاع التجارة الداخلية وبالاضافة الى ذلك فان قطاع الصناعة التحويلية نما بشكل واضح خلال الخطة ٦٠/٦٥ وماتلاها من خطط سنوية حتى عام ١٩٧٠ فقد خصصت له الاستثمارات رغم الظروف الاقتصادية التى سادت مصر بعد حرب ١٩٦٧ اعتمادا على أن القطاع العام للصناعة التحويلية هو السند القادر على تلبية احتياجات المجتمع والقوات المسلحة فى حالة نشوب الحرب التى كان متوقعا لها أن تقوم بين ليلة وضحاها .

ومن الجدول (٢٣) يتضح تطور انتاج القطاع العام للصناعة التحويلية فى مصر مقارنا بانتاج القطاع العام الاجمالى فى مصر خلال السنوات ١٩٧٢ — ١٩٨٠ ويظهر هذا الجدول أن انتاج الصناعة التحويلية فى القطاع قد نما بشكل متزايد منذ عام ١٩٧٢ وهى

---

(١) مركز معلومات القطاع العام . تطور النشاط الاقتصادى لشركات القطاع العام يولية ١٩٨٠ .

آخر سنوات الاستعداد لحرب اكتوبر ٧٣ وتزايدت قيمة الانتاج بشكل ملحوظ حتى وصلت الى ٢٤٠٪ ورغم علمنا بأن هذه الزيادة انما هى زيادة بالاسعار الجارية وأن المقارنة يجب أن تتم على أساس الاسعار الثابتة الا أن قصور البيانات فى هذا الصدد لم تمكننا من اجراء المقارنة على أساس الاسعار الثابتة ، الا أننا نستطيع أن نستند الى الدراسات الاقتصادية التى تشير الى معدلات التضخم التى حدثت فى الاسعار فى مصر من أجل تقريب وجهتى النظر ، فالمشاهد والدارس لمعدلات التضخم فى مصر يجد أنها سارت فى مسارات طبيعية حتى عام ١٩٧٥ ثم ارتفعت لتصل فى المتوسط الى حوالى ١٥٪ سنويا [1] ، وعلى هذا تستطيع القول أن الزيادة السنوية فى معدلات انتاج القطاع العام للصناعة التحويلية تتضمن زيادات حقيقة حتى اذا ما أخذنا فى الاعتبار متوسط زيادة الاسعار خلال هذه الفترة .

كذلك تجدر الاشارة بأن الاستثمار فى القطاع الصناعى خلال الخطط المتعاقبة ٦٠/٦١ حتى ٧٩/٨٠ كان يمثل فى المتوسط حوالى ٢٥٪ من اجمالى الاستثمارات القومية ، وهى الاستثمارات التى توزع على فروع القطاع المختلفة من صناعات غذائية — كيماوية ..... الخ ومن الجدير بالملاحظة أن نسبة الاستثمار العام فى قطاع الصناعة قد أخذت فى التراجع منذ الفترة ٧٠/٧١ — ٧٥ حتى عام ١٩٨٠ وذلك للاسباب الآتية :—

---

(١) أن المعروض النقدى زاد بمعدل أسرع من معدل زيادة المتاح من السلع والخدمات ، فقد كان المعروض النقدى يزيد بمقدار ٢٠٪ سنويا منذ عام ١٩٧٢ بينما خلال الفترة من ٦٩/١٩٧١ لم يزد الا بحوالى ١٠٪ سنويا — وخلال العام ٧٥ وصل ٦٪ وفى عام ٧٦ وصل الى ٢٨٪ وفى عام ١٩٧٧ بلغ ٣٢٪ .
راجع : د . احمد سعيد دويدار : التضخم وأثره على التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية فى مصر ، المؤتمر العلمى السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين ٢٧—٢٩ مارس ١٩٨٠ .

جـــــدول (٢٣)
تطور القطاع العام للصناعة التحويلية وانتـــــاج
القطاع العام الاجمالى فى مصر فى الفـــــترة ٧٢ - ١٩٨٠

(القيمة مليون جنيه بالاسعار الجارية)

السـنوات	انتاج القطـاع العام للصناعة التحويليـــة	انتاج القطاع العام فى مصـــر	تطور الصناعة التحويليـة %	انتـاج القطاع العام %
١٩٧٢	١٤٤٠	٢٧١٧	١٠٠	١٠٠
١٩٧٣	١٥٠١	٢٩٣٢	١٠٤	١٠٧
١٩٧٤	١٧٦٠	٣٥٢٠	١٢٢	١٢٩
١٩٧٥	٢٠١٠	٣٧٦٢	١٣٩	١٣٩
١٩٧٦	٢٢٥٥	٣٤٣٧	١٥٦	١٢٦
١٩٧٧	٢٦٣٦	٤٢٠١	١٨٣	١٥٤
١٩٧٨	٢٧٦٦	٥٠٢٠	١٩٢	١٨٤
١٩٧٩	٢٨٧٢	٦١٢٤	١٩٩	٢٢٥
١٩٨٠*	٣٤٥٥	٧٥٣٢	٢٤٠	٢٧٧

* بيانات تقديرية .

ملحوظة : الانتاج القومى للصناعة التحويلية لايتضمن الانتاج غير التام (النصف مصنع)

المصدر : بيانات الانتاج القومى للصناعة التحويلية : انظر تقارير متابعة الخطة للسنوات ٧٢-٧٨ المنشورة ، ٧٩/٨٠ غير المنشورة .

- بيانات انتاج القطاع العام فى مصر ٧٢-٧٥ انظر القطاع العام فى مصر ورقة من اعداد د . حســـن توفيق ، د . على عبد المجيد ، د . عاطف عيد مقدمه الى مؤتمر القطاع العام والتنمية المنعقد فى الكويت مارس ١٩٧٦ .
- بيانات انتاج القطاع العام فى مصر ٧٦-٨٠ انظر النشاط الاقتصادى لشركات القطاع العام - مركز معلومات القطاع العام - رئاسة مجلس الوزراء ١٩٧٩ .

أ ـ أن الحكومة فى هذه الفترة قد رت افساح المجال لمشاركة القطاع الخاص فى مجال الصناعة تنفيذا لجوهر سياسة الانفتاح الاقتصادى ومن ثم عملت الحكومة على تقليل نصيب استثماراتها استنادا على الافتراض بأن القطاع الخاص المصرى / العربى والاجنبى قد أعطى من الحوافز الكافية التى تيسر له سبل اقامة المشروعات الصناعية (اعفاءات ضرائبية ـ وتسهيلات ... الخ) وعليه فان مجهودات القطاع الخاص واستثماراته يمكن أن تحل محل الحكومة ومجهودات القطاع العام فى بعض الصناعات .

ب ـ أن الدولة وقد واجهت ظروف اعادة بناء الهياكل الرئيسية بعد مراحل فك الاشتباك العسكرى بين الجيش المصرى والجيش الاسرائيلى وجدت نفسها فى حاجة ملحة الى الكثير من الاستثمارات التى تخصص لاستبدال المرافق المتهالكة مثل مواسير مياه الشرب ، والتليفونات ووسائل الاتصالات ، وخطوط السكك الحديدية ومحطات الكهرباء . والتى كانت حالتها السيئة تهدد بتوقف النشاط الاقتصادى فى مجموعة وليس فقط نشاط قطاع الصناعة .

جـ ـ أن الدولة وجدت من واجبها تشجيعا لاقامة الصناعات (سواء القطاع العام منها أو القطاع الخاص) أن تقوم ببناء مدن صناعية جديدة لتوطن المشروعات الجديدة وعلى ذلك فان قدرا لا بأس به قد خصص من استثمارات الدولة بعد عام ١٩٧٥ لبناء المدن الجديدة مثل مدن العاشر من رمضان ، ٦ اكتوبر ، مدينة السادات ..... الخ .

د — أن الدولة ادراكا منها لازمة الغذاء العالمى وارتفاع أسعاره بصورة مضطردة ومايمكن أن يصيب مصر كمستهلك للمواد الغذائية — من أجل ذلك (تستورد حوالى ٥٠٪ من احتياجاتها الغذائية من الخارج) عمدت الى اتباع أسلوب تكثيف الزراعة وتخصيص استثمارات لاستصلاح واستزراع اراضى جديدة وتوصيل مياه الرى والصرف اليها مستهدفة تحقيق الاكتفاء الذاتى من المواد الغذائية التى يحتاجها المجتمع (ماعدا القمح) .

ويتضح من الجدول (٢٤) تطور حجم الاستثمارات فى قطاع الصناعة مقارنا بالاستثمار العام القومى فى جمهورية مصر العربية خلال الفترات المختلفة .

كذلك حقق القطاع الصناعى (يشمل التعدين [1]) مساهمة فى القيمة المضافة الاجمالية خلال الفترة ٧٦—١٩٨٠ بما يعادل ٣٨ر٤ ٪ من القيمة المضافة التى حققتها الوحدات الانتاجية للقطاع العام للصناعة التحويلية فقد حقق قيمة مضافة اجمالية قدرها ٣٨٪ مما حققه القطاع العام الكلى خلال نفس الفترة وهذا فى حد ذاته يبرز الاهمية الكبرى للصناعة التحويلية داخل القطاع العام الصناعى . اذ لاتزيد مساهمة القطاع العام فى مجال التعدين عن ٤ر٪ من اجمالى القيمة المضافة التى يحققها القطاع العام فى أنشطته الانتاجية فى الاقتصاد القومى على الرغم من أن القطاع العام فى مجال التعدين لايزال يمثل اكثر من ٩٥٪ من اجمالى نشاط قطاع التعدين وقد كان نشاط القطاع العام التعدينى يمثل ١٠٠٪ فى الفترة حتى عام ٧٥ وقبل اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى التى سمحت لبعض المستثمرين المصريين — والاجانب للدخول فى مجالات التعدين واستخراج المواد التعدينية (انظر الجدول ٢٥) .

---

(١) لايشمل قطاع البترول والغاز الطبيعى .

وإذا نظرنا الى اجمالى الاجور التى تحققها العمالة فى القطاع العام للصناعة التحويلية لوجدنا انها تمثل نسبة تتراوح فى المتوسط من ٢ر١٧٪ الى ٩ر١٨ من اجمالى اجور القطاع العام فى مصر وقد نمت معدلات الاجور فى قطاع الصناعة التحويلية بصورة ملحوظة بعد عام ٧٥ حيث بدأت ادارة القطاع العام فى الصناعة تعتمد الى حد كبير على نظم الحوافز التى تساعد على زيادة الانتاج واستغلال الطاقات الانتاجية المتاحة كما بدأ فى اتباع أساليب التسويق التى تعتمد على منح منديى المبيعات عمولات مجزية ، هذا الى جانب القوانين السيادية التى صدرت بمنح العاملين علاوات اضافية وتشجيعية وكذلك رفع أول مربوط الوظائف الدنيا . ويوضح الجدول (٢٦) تطور أجور القطاع العام فى الصناعة التحويلية ونسبتها الى اجمالى الاجور الممنوحة فى القطاع العام ككل خلال الفترة ٧٠ / ٧١ وحتى عام ١٩٧٩ .

وإذا نظرنا الى أهمية الصناعة التحويلية فى تحقيق حجم من الصادرات الصناعية لوجدنا أن الصادرات من السلع الصناعية لشركات القطاع العام قد أخذت فى النمو بشكل ملحوظ وبنسب تتراوح من ٧ر٨٪ الى ٢ر٣٦٪ خلال السنوات من ٧٠/٧١ حتى عام ١٩٧٩ وترجع هذه الزيادة الى محاولة القطاع العام الصناعى تصدير منتجاته وفتح أسواق جديدة لها ، كما ساعدت السياسة الجديدة للانفتاح الاقتصادى الى لجوء بعض شركات القطاع العام الصناعى الى سياسة التصدير المحلى التى تسعى الى بيع المنتجات فى السوق المحلية ولكن بالعملات الاجنبية كما فى حالات منتجات سيارات الركوب ، الثلاجات الكهربائية والغسالات الكهربائية وأجهزة سخانات البوتاجاز ، والمكانس المنزلية الكهربائية .

وجدير بالملاحظة أن واردات هذا القطاع من السلع الوسيطة قد فاقت حجم صادراته ومن ثم حقق ميزان مدفوعات الصناعة التحويلية عجزا مستمرا ومتزايدا خلال الفترة ٧٠/٧١ — ١٩٧٦ وذلك ناتج بطبيعة الحال عن محاولة شركات القطاع استغلال طاقاتها التى سبق أن تعطلت بسبب قصور استيراد مستلزمات الانتاج من الخارج اما لاسباب عدم وجود نقد أجنبى أو بسبب قصور الموردين فى الدول الاجنبية عن توريد حصصهم طبقا لما ورد فى اتفاقيات التجارة الثنائية المعقودة بين البلدين .

جـــــدول (٢٤)

تطور الاستثمارات الصناعيـــــة

خلال الفترات المختلفـــــــة

(مليون جنيه)

الفترات الزمنية / البيـان	٦٦/٦٥ ٧٠/٦٩	٧١/٧٠ ٧٥	١٩٧٨	عام ٧٩/٨٠ (متوقع)
الاستثمارات القومية	١٧٤٧	٣١٣٠	٢١٨٣	٣٦٩٦
استثمارات الصناعـة	٤٥٢	٩١٧	٥٩٥	٧٩٠
نسبة الاستثمار الصناعى	٩ر٢٥٪	٣ر٢٩٪	٢ر٢٧٪	٤ر٢١٪

المصدر : وزارة التخطيط ـ الاستراتيجية العامة للتصنيع ٨٠/٨١ ـ ٨٤/١٩٨٥ صفحة ٢٩ .

جـــدول (٢٥)

تطور القيمة المضافة الاجماليـــــة
للقطاع العام فى الصناعة التحويلية مقارنا بالقطاع العام الصناعى والقطاع العام الاجمالى
فى مصـــــر

(القيمة بالمليون جنيه ـ أسعار جارية)

القطاعات / السنوات	القطاع العام للصناعة التحويلية	القطاع العام الصناعى	القطاع العام فى مصـــر
١٩٧٦	٦٢٣	٦٢٨	١٦٠٠
١٩٧٧	٨١٤	٨١٩	١٩٦٠
١٩٧٨	٨٧٦	٨٨٤	٢٢٩٨
١٩٧٩	١٠١٥	١٠٢٦	٢٨٦٠
١٩٨٠ (تقديرى)	١٣٠٨	١٣٢٢	٣٤٦٧
اجمالى خلال الفـترة	٤٦٣٦	٤٦٧٩	١٢١٨٥
اجمالـــى	٣٨٪	٣٨٫٤٪	١٠٠٪

المصدر : تطور النشاط الاقتصادى لشركات القطاع العام يوليو ٧٩ ـ مركز معلومات القطاع العام ـ رئاسة مجلس الوزراء ـ القاهرة.

جـــدول (٢٦)

تطور اجمالى اجور القطاع العام للصناعة التحويلية مقارنا بتطور اجمالى اجور القطاع العام فى مصر خلال الفـــترة ٧١/٧٠ ـ ١٩٧٩

(بالمليون جنيه)

السنوات	اجمالى أجور القطاع العـــام للصناعة التحويليـــة	اجمالى اجور القطاع العام لجميـــــع الانشطة	نسبة اجور الصناعـــة التحويلية الى اجمالى اجور القطاع العام %
٧١/٧٠	٢٦٠ر٢	١٤١٠ر١	١٨ر٥
٧٢/٧١	٢٧٨ر٦	١٥٢٤ر١	١٨ر٣
١٩٧٣	٣١٩ر٣	١٦٩٥ر١	١٨ر٨
١٩٧٤	٣٤٣ر١	١٨٤٤ر٣	١٨ر٦
١٩٧٥	٣٧٢	٢١٥٧ر٨	١٧ر٢
١٩٧٦	٤٢٧ر٥	٢٤٦٤ر٢	١٧ر٣
١٩٧٧	٤٩١ر٤	٢٦٨٣ر٣	١٨ر٣
١٩٧٨	ـــر٥٤٥	٢٨٧٨ر١	١٨ر٩
١٩٧٩	٦١٣ر٨	٣٣٦٥ر١	١٨ر٢

المصدر : ١ـ وزارة التخطيط ـ تقارير متابعة الخطة للسنوات ٧١/٧٠ حتى ١٩٧٨ منشورة ، عـــام ١٩٧٩ غير منشورة .

٢ ـ الاستراتيجية العامة للتصنيع ٨١/٨٠ ـ ١٩٨٥/٨٤

وفى ظل ظروف سياسة الانفتاح الاقتصادى وإعطاء المنتجين الصناعيين من القطاع العام الحرية فى الاستيراد عن طريق استخدام موارد النقد الاجنبى المتاحة فى السوق الموازية. وفى ظل انتهاء اتفاقات التجارة الثنائية وعدم تجديدها وإعطاء الحرية لمنتجى القطاع العام الصناعى لاستيراد مستلزمات الانتاج من دول العالم الاخرى بالاسعار العالمية فان المنتجين الصناعيين فى القطاع العام سارعوا الى الحصول على مستلزمات انتاجهم اللازمة للتشغيل الاقتصادى لوحداتهم تلافيا للتسبب فى احداث طاقات انتاجية عاطلة.

ويبين الجدول (٢٧) تطور قيمة اجمالى صادرات القطاع العام للصناعة التحويلية والواردات من السلع الوسيطة وتأثيرها على ميزان المدفوعات للصناعة التحويلية.

٢/٣ هيكل القطاع العام للصناعة التحويلية ومساهمة فروعها فى القيمة المضافة :

سبق أن اوضحنا أن الصناعة التحويلية فى مصر (بغض النظر عن مشروعاتها ومنود انتاجها وحجمها وتبعيتها للقطاع العام أو الخاص) بدأت منذ زمن طويل حيث ترتبط نشأة النشاط الصناعى التحويلى بالحقبة التاريخية لمحمد على وحققت ازدهارا ملموسا فى العقد الثانى والثالث من القرن التاسع عشر. لكنها أخذت فى التداعى تدريجيا بعد هزيمة مصر من القوى الانجلوتركية فى عام ١٨٣٩، بدون النظر الى الدوافع والاسباب التى دعت محمد على الى الاهتمام بالصناعة التحويلية فان النتيجة التى يهمنا ابرازها هى أن بدء التعامل مع نشاط اقتصادى غير الزراعة والتجارة قد بزغ فجره منذ ذلك الوقت فظهرت من الصناعات الاستهلاكية صناعة الغزل والنسيج والاحذية وصناعة الزجاج ومن الصناعات الانتاجية صناعة الصلب والحديد وصناعة بناء واصلاح السفن .... الخ.

ومنذ هزيمة عام ١٨٣٩ وحتى عام ١٩٣٠ سيطرت القوى الاجنبية على القرارات السياسية والاقتصادية ونتيجة لهذا اعتمدت مصر على استيراد معظم احتياجاتها من

جـــــدول (٢٧)

تطور قيمة اجمالى صادرات القطاع العام للصناعـــة التحويلية والواردات من السلع الوسيطة اللازمة له وميزان مدفوعات الصناعة التحويليـة للفـــترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩

(القيمة بالمليون جنيه)

البيـان / السنوات	اجمالى صادرات الصناعة التحويليـة قطاع عـــام	اجمالى واردات الصناعة التحويلية قطـاع عام	الاثر على ميزان المدفوعـــات للصناعة	معدلات النمو%	
				للصادرات	للواردات
٧١/١٩٧٠	١١٠ر٥	٢١٨ر٦	(١٠٨ر١)	١٠٠٪	١٠٠٪
٧٢/٧١	١٣٠ر١	٢٠٥ر٥	(٧٥ر٤)	١١٨	٩٤
١٩٧٣	١٣٥ر٦	٢٠٦ر٨	(٧١ر٢)	١٢٣	٩٥
١٩٧٤	١٨٤ر٧	٥٤٠	(٣٥٥ر٣)	١٦٧	٢٤٧
١٩٧٥	٢٢٥ر١	٧٠٤ر٥	(٤٧٩ر٤)	٢٠٤	٣٢٢
١٩٧٦	٢٢٦	٦٨٤	(٤٥٨)	٢٠٥	٣١٣
١٩٧٧	٢٦٤	٨٢٥	(٥٦١)	٢٣٩	٣٧٧
١٩٧٨	٢٩٣	٩١٠ر٨	(٦١٧ر٨)	٢٦٥	٤١٧
١٩٧٩	٣٣٠	١٠٢٨	(٦٩٨)	٢٩٩	٤٧٠

( ) أرقام سالبة

المصدر : ١ـ وزارة التخطيط ـ تقارير متابعة الخطة للسنوات ٧١/٧٠ حتى ١٩٧٨ منشورة ، عام ١٩٧٩ غير منشـــورة .

٢ـ الاستراتيجية العامة للتنمية ٨٠/٨١ـ٨٤/١٩٨٥ .

السلع المصنعة من الخارج ولهذا اجبر الكثير من المنتجين الصناعيين على الانسحاب من ميدان الصناعة التحويلية وتحولت الاهتمامات الاستثمارية الى القطاع الزراعى والتجارى والمالى .

وقد مثلت ثورة ١٩٥٢ نقطة تحول رئيسية فى الاقتصاد المصرى بصفة عامة والصناعة التحويلية بصفة خاصة — فقد شملت الفترة ٥٢—١٩٥٦ اعداد الكثير من الدراسات من أجل الانطلاق بالقاعدة الصناعية فى مصر وكان من أهم مشروعات القطاع العام التى درست فى هذه الفترة هى :—

- شركة الحديد والصلب المعدنية بحلوان .
- شركة كيما للاسمدة بأسوان .
- شركة سيماف لانتاج عربات النقل الحديدية .
- الشركة القومية للاسمنت .

وتزايدت مشروعات القطاع العام الصناعى تحت الدراسة بعد تأميم قناة السويس فى عام ١٩٥٦ وخروج كثير من المستثمرين الاجانب من مصر — الامر الذى دعا الحكومة الى انشاء هيئة خاصة لدراسة وتنفيذ مشروعات الصناعة (١) خلال خطط خمسية متعاقبة تبدأ من عام ١٩٥٧ . وقد مت أول برنامج استثمارى للقطاع العام للصناعة التحويلية فى عام ١٩٥٧ لتغطى الفترة ١٩٥٧ / ١٩٦٢ والتى تستهدف تنمية فروع قطاع الصناعة التحويلية . الا أن هذا البرنامج الاستثمارى سرعان ما روئى تعديله ليكون جزءا فى اطار خطة خمسية متكاملة لجميع الانشطة الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة فصدرت خطة تنمية الصناعة التحويلية كجزء من الخطة السياسية للدولة ١٩٦٠ — ١٩٦٥ .

---

(١) أطلق على هذه الهيئة أسم الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة .

وهكذا استمرت الدولة فى وضع خطط التصنيع منذ عام ١٩٦٠ ولكن يمكن القول بأن الخطة الصناعية الاولى ٦٠/٦٥ هى أكثر الخطط التى حالفها النجاح نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية التى سادت المنطقة العربية بشكل عام ومصر بشكل خاص بعد عام ١٩٦٧ .

وجدير بالذكر أن هيكل القطاع العام للصناعة التحويلية خلال الفترة ٦٩/ ٧٠ وحتى عام ١٩٧٩ لم يتغير (الهيكل) بصورة ملحوظة فقد سيطرت الصناعة الاستهلاكية على اجمالى المحقق من القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية خلال السنوات ٦٩/٧٠ـ٧٩ كذلك فان السلع الوسيطة لم تشارك بأكثر من ٢٣٪ فى القيمة المضافة المتولدة فى هذا القطاع أما الصناعات الاستثمارية فقد شاركت بنسبة ضئيلة لم تتعد ٩٪ فى عام ١٩٧٩ (انظر الجدول ٢٨) وعلى ذلك يمكن القول بأن قطاع الصناعة التحويلية التابع للقطاع العام تسيطر عليه الصناعات الاستهلاكية وتلعب الصناعات التحويلية فيه دورا معقولا اذا ماقورن بدور الصناعات الاستثمارية التى كان من الواجب أن تقوم بدور أكبر وتنمو بمعدلات أسرع للمساهمة فى سد الاحتياجات من الالات والمعدات لفروع القطاع الاخرى ونقصد هنا الصناعات الاستهلاكية والصناعات الوسيطة التى لاتزال تعتمد على استيراد احتياجاتها من السلع الاستثمارية من الخارج ، الامر الذى يثقل كاهل ميزان المدفوعات بصفة عامة وميزان مدفوعات الصناعة بصورة خاصة .

١/٢/٣ تطور ونمو الانتاج لفروع الصناعة التحويلية بالقطاع العام المصرى ١٩٧٢ـ١٩٨٠ :

تزايد انتاج الصناعة التحويلية بالقطاع العام المصرى خلال الفترة ١٩٧٢ وحتى ١٩٨٠ بأكثر من مرتين ونصف بينما كان عام ٧٢ لايزيد على ١٤٤٠ مليون جنيه وأصبحت قيمة الانتاج فى عام ١٩٨٠ ٣٤٥٥ مليون جنيه (بالاسعار الجارية) .

جـــدول (٢٨)

نسب مساهمة فروع الصناعة التحويلية فى القيمة المضافة التى
حققتها وحدات الانتاج فى القطاع العام فى الفترة ٦٩/٧٠، ٧٥، ١٩٧٩

فروع الصناعة التحويلية للقطاع العام	نسب المساهمة فى القيمة المضافة		
	٧٠/٦٩	١٩٧٥	١٩٧٩
الصناعات الغذائية والمشروبات والسجاير والدخان	٢٣ر٥	٢٢	٢٠
الغزل والنسيج *	٢٣ر٥	٢٠	٢٢ر٥
الاحذية والملبوسات	٤	٦	٧
اجمالى السلع الاستهلاكية	٥١	٤٨	٤٩ر٥
الاخشاب والاثاث	٣	٢ر٥	ـ ر٣
الورق والطبع والنشر	٥	٥	ـ ر٣
الجلود والمطاط	٢	٢	١ر٦
الكيماويات ومنتجات الفحم	١١	١٢ر٥	١١ر٥
غير معدنية	٥	٥	ـ ر٣
معدنية أساسية	٥	٦	ـ ر٧
منتجات معدنية	٣	٣	٣ر٩
اجمالى السلع الوسيطة	٣٤	٣٦	ـ ر٣٣
معدات غير كهربائية	١	١	١ر٥
معدات كهربائية	٣	٤	٢ر٧
معدات نقل	٣	٤	٤ر٧
اجمالى السلع الرأسمالية	٧	٩	٨ر٩
أخـــرى**	٨	٧	٨ر٦
	١٠٠	١٠٠	١٠٠

* تضم صناعات الغزل والنسيج وصناعة حلج وكبس القطن.

** الصناعات الاخرى يدخل معظمها ضمن الصناعات الاستهلاكية.

ملحوظة : تم تركيب هذا الجدول بالاستناد على الجدول ٨ـ٥ من تقرير شعبة البنك الدولى وتقارير

الا أن الناظر الى فروع الصناعة التحويلية ومقدار مساهمة كل فرع في تحقيق هذه الزيادة في الانتاج يستطيع أن يتبين أن صناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والصناعات الهندسية والمعدنية تساهم في تحقيق اكثر من ٧٥٪ من قيمة هذا الانتاج في عام ١٩٨٠ بينما بقية الصناعات الاخرى كالكيماويات والانتاج الحربي والصناعات الدوائية وصناعة الورق والطباعة وصناعة معدات النقل والاتصالات لاتساهم بأكثر من ٢٥٪ من اجمالي فروع الصناعة التحويلية للقطاع العام .

كذلك فان انتاج الصناعات الهندسية قد تضاعف خلال هذه الفترة بأكثر من أربع مرات بينما لم يتزايد انتاج صناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية بأكثر من مرتين تقريبا وهذا في الحقيقة مرجعه الى كون انتاج الصناعات الهندسية والمعدنية في مجموعه لا يخضع للتسعير الجبري الذي تخضع له معظم منتجات صناعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية التابعة للقطاع العام ، اذ المعروف أن منتجات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية تخضع للرقابة والسيطرة الحكومية التي لاتسمح لها بالزيادة الا في حدود طفيفة للغاية لان تحريك أسعار المنتجات في هاتين الصناعتين التي تعطي منتجاتها جانبا هاما من احتياجات المجتمعات يرهق كاهل المواطن العادي ويحدث خللا واضحا بين مستوى أسعار السلع الضرورية ومستوى الاجور السائدة في المجتمع .

كذلك نجد أن صناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية كانت تحقق أكثر من ٥٨٪ من قيمة انتاج عام ١٩٧٢ ثم وصلت الى أقل من ٥٠٪ في عام ١٩٨٠ وذلك

= المتابعة عن عام ١٩٧٩ غير المنشورة لوزارة التخطيط —

See, The World Bank, ARE, Economic Management in the period of Transition Vol. 6. (Draft Confidentia) November 1977.

مرجعه الى أن هاتين الصناعتين هما من أقدم فروع الصناعات التحويلية فى مصر قد خصصتا معظم الاستثمارات لاغراض الاحلال والتجديد التى أضافت طاقات انتاجية ولكن لم تخصص استثمارات ملحوظة لبناء وحدات انتاجية اضافية للقطاع العام . واضافة الى هذا فان استثمارات الاحلال والتجديد اتسمت بالتحديث والتطوير الذى يكلف الدولة كثيرا من الاستثمارات ولكنه لا يضيف طاقات انتاجية تتناسب وهذا الحجم من الاستثمارات التى خصصت لهذه الصناعات . كذلك يمكن القول بأن عمليات الاحلال والتجديد المذكورة لم تعط فرصة لاقامة مشروعات صناعية جديدة فى هذا المجال نظرا لظروف قصور موارد الاستثمارات المتاحة فى الدولة بشكل عام والمخصصة لنشاط الصناعة التحويلية بشكل خاص .

كذلك يلاحظ بأن المجموعة ذات الوزن الاصغر فى تحقيق مساهمة فى انتاج الصناعة التحويلية لم تتطور وتنمو مساهماتها بمعدلات سريعة خلال الفترة رغم أن معظم انتاجها غير خاضع للتسعير الجبرى ومن ثم تستطيع هذه الوحدات الانتاجية أن تقدم أسعار منتجاتها بحيث تتضمن هامشا مجزيا من الربح ومن ثم ينعكس هذا فى النهاية على ما يخصصه من قيم انتاج — ولكن اذا تمعنا فى الوضع القائم نجد أن معظم مستلزمات انتاج هذه الصناعات تستورد من الخارج وفى ظل الارتفاع المضطرد لاسعار مكونات الانتاج ومن ثم ارتفاع تكلفة الانتاج فان حسابات المرونة السعرية للطلب على هذه المنتجات قد تقف حائلا دون رفع أسعارها بصورة ملحوظة وعليه فانه فى ظل الظروف العالمية السائدة التى أثرت بشكل ملحوظ على أسعار مستلزمات الانتاج وفى ظل ظروف الطلب المحلى وتأثير القدرة الشرائية والدخل المتاح للمستهلكين عليه وفى ظل الظروف التنافسية التى تحد من قدرة الصناعات المحلية على تسويق منتجاتها بالخارج فان انتاج هذه الصناعات مقوما بالاسعار التى تباع بها المنتجات (سعر بين المصنع) لم يرتفع بشكل كبير وعلى ذلك لم تظهر أرقام الانتاج لهذه الصناعات قدرا كبيرا من النمو خلال الفترة موضع الدراسة .

ويتبين من الجدول (٢٩) تطور نمو قيمة انتاج فروع الصناعة التحويلية بالقطاع العام خلال الفترة ١٩٧٢ — ١٩٨٠ والذى بين نمو مساهمة انتاج كل فرع منها على حده خلال نفس الفترة ، كما يبين الاهمية النسبية لكل فرع من فروع هذه الصناعة التحويلية فى النشاط الانتاج لهذا القطاع .

٢/٢/٣ تطور ونمو قوة العمل (الاستخدام) فى فروع الصناعة التحويلية للقطاع العام :

يقوم القطاع العام بخلق العديد من فرص العمل سنويا وصلت فى مجموعها حوالى ٨٦٨ ألف فرصة موزعة بين القطاعات المختلفة للنشاط الاقتصادى (توقعات عام ١٩٧٥) ويمثل قطاع الصناعة التحويلية اكبر قطاعات النشاط الذى تتولد فيه فرص العمل لانه القطاع الاكبر الذى يوظف عددا من المشتغلين يصل الى حوالى ٤٣٪ من اجمالى المشتغلين فى القطاع العام كله (١) .

وقد شارك القطاع العام للصناعة التحويلية فى تحقيق أحد الاهداف الاساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال القبول الاجبارى لتعيين جزء من خريجى الجامعات والمدارس الفنية والمتوسطة تنفيذا لالتزام تعهدت به الدولة — أن تتولى ايجاد عمل لكل خريج من هذه المعاهد التعليمية — ونتيجة لهذا تحملت وحدات القطاع العام للصناعة التحويلية بأعباء على مدى التسع عشرة سنة الماضية (منذ ١٩٦٢) وصلت فى المتوسط الى ما قيمته ١٠ مليون جنيه سنويا (٢) .

وقد تطورت قوة العمل (التوظف) فى القطاع العام للصناعة التحويلية منذ عام ١٩٧٢ حتى عام ١٩٨٠ ونمت فى مجملها بمعدلات مختلفة وصلت الى ١٢٢٪ فى

---

(١) د . حسن توفيق وآخرون ، الجوانب الادارية والقانونية للقطاع العام فى مصر ، ندوة القطاع العام والتنمية — هيلتون الكويت — الكويت ١٩٧٦ .

(٢) المرجع السابق ص ٣٧ .

جـــدول (٢٩)

تطور ونمو الانتاج لفروع الصناعة التحويلية للقطاع العام فى الفترة

١٩٧٢ - ١٩٨٠

(القيمة بالمليون جنيه أسعار جارية)

فروع قطاع الصناعة التحويلية / السنوات		١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠ *	الميزان النسبى لانتاج ١٩٨٠ لفروع الصناعة
الصناعة الهندسية والمعدنية	الانتاج	٢٠٦	٢١٢	٣٩٠	٤٧٠	٥١٠	٦٣٣	٦٩٢	٧٧٥	٩١٤	٢٦ ٠/٠
	٠/٠ ٠/٠١٠٠	١٠٠	١٠٣	١٨٩	٢٢٨	٢٤٨	٣٠٧	٣٣٦	٣٧٦	٤٥٣	
الكيماويات	الانتاج	١٣٤	١٥٠	١٧٠	٢٠١	٢٣٢	٢٤٨	٢٦٣	٣٠٠	٣٨٧	١١ ٠/٠
	٠/٠ ٠/٠١٠٠	١٠٠	١١١	١٢٧	١٥٠	١٧٣	١٨٥	١٩٦	٢٢٤	٢٨٩	
الغزل والنسيج	الانتاج	٤١١	٤٢٥	٤٢٠	٥٠٠	٥٦٣	٦٧٧	٧٣٩	٧٠٩	٩٣٣	٢٧ ٠/٠
	٠/٠ ٠/٠١٠٠	١٠٠	١٠٣	١٠٢	١٢٢	١٣٧	١٦٥	١٨٠	١٧٣	٢٢٢	
الغذائية	الانتاج	٤٣٢	٤٤٦	٤٨٠	٥١٠	٥٨٦	٦٤٩	٦٦٣	٦٨١	٧٨٨	٢٣ر٤ ٠/٠
	٠/٠ ٠/٠١٠٠	١٠٠	١٠٣	١١١	١١٨	١٣٦	١٠٨	١٥٣	١٥٧	١٨٢	
الانتاج الحربى	الانتاج	١٥٥	١٦٠	١٧٨	١٩٨	٢١٥	٢٢٩	٢٣٥	٢٣٣	٢١٤	٦ ٠/٠
	٠/٠ ٠/٠١٠٠	١٠٠	١٠٣	١١٥	١٢٨	١٣٩	١٤٨	١٥٢	١٥٠	١٣٨	
الصناعات الدوائية	الانتاج	٦٥	٧٠	٨٢	٩٠	١٠٦	١٥٥	١٢٩	١٢٨	١٦٠	٥ ٠/٠
	٠/٠ ٠/٠١٠٠	١٠٠	١٠٨	١٢٦	١٣٨	١٦٣	٢٣٨	١٩٨	١٩٦	٢٤٦	
الورق والطباعة والنشر	الانتاج	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٧	٣٨	٥١	١ر٤ ٠/٠
	٠/٠ ٠/٠١٠٠	١٠٠	١٠٣	١٠٦	١٠٩	١١٣	١١٦	١١٦	١١٩	١٦٠	
معدات النقل والاتصالات	الانتاج	٥	٥	٦	٦	٧	٨	٨	٨	٨	٢ر٠ ٠/٠
	٠/٠ ٠/٠١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٢٠	١٢٠	١٤٠	١٦٠	١٦٠	١٦٠	١٦٠	
اجمالـــــى	الانتاج	١٤٤٠	١٥٠١	١٧٦٠	٢٠١٠	٢٢٥٥	٢٦٣٦	٢٧٦٦	٢٨٧٢	٣٤٥٥	١٠٠ ٠/٠

المصدر : مركز معلومات القطاع العام ،تقارير انجاز وزارة الصناعة والثروة المعدنية

* تقديرى .

عام ١٩٨٠ (مقارنة بعام ١٩٧٢) وتراوحت نسبة الزيادة السنوية فى قوة العمل من ١٪ - ٤٪ خلال هذه الفترة . (١)

الا أن تطور ونمو قوة العمل فى فروع الصناعة التحويلية منذ عام ١٩٧٢ حتى عام ١٩٨٠ قد اختلفت فيما بينها ويلاحظ أن أكبر الصناعات التى نمت فيها قوة العمل بصورة واضحة خلال الفترة هى الصناعات الهندسية والمعدنية والكيماوية والغذائية والانتاج الحربى . وترجع هذه الزيادة الى اضافة وحدات انتاجية جديدة الى هذه القطاعات الامر الذى تطلب اضافة قوة جديدة من العمال والموظفين - أما القطاعات الاخرى فلم تنم فيها قوة العمل بالشكل الذى نمت به فى القطاعات الاخرى لان هذه القطاعات قد خصصت لها استثمارات للاحلال والتجديد . والمعروف أن الاحلال والتجديد لا يتطلب اضافة اعداد كبيرة من العمال والموظفين بل على العكس فقد خلق الاحلال والتجديد بطالة مقنعة فى بعض الوحدات نتيجة لاستبدال وحدات انتاج قديمة نصف اتوماتيكية بوحدات انتاجية حديثة ذات درجة اتوماتيكية عالية وفى بعض الاحيان تكون كاملة الاتوماتيكية بحيث يقل عدد العمال الى الحد الادنى وهذا واضح فى صناعات الغزل والنسيج حيث حلت الات اتوماتيكية متعددة الاغراض (حلج ، غزل) محل الالات القديمة للحلج والكبس والمغازل النصف اتوماتيكية .

ويتضح من الجدول (٢٩) تطور ونمو قوة العمل فى كل صناعة من فروع الصناعة التحويلية للقطاع العام خلال فترة ١٩٧٢ - ١٩٨٠ والذى يبين تفاوت تطور ونمو قوة العمل فى فروع هذه الصناعة ولكن نستطيع القول أن هذه الصناعات تشترك جميعها ولو بنسب متفاوتة أيضا فى أعباء فرضتها عليها الظروف الاقتصادية

---

(١) Factors Affecting Public Sector Salaries Policy in Egypt, I.N.P. & IDRC, Cairo, December 1979.

والسياسية وجعلت أرقام العاملين تتزايد في بعض الاحيان بصورة لا تعكس واقع احتياجاتها وأهم العوامل التي خلقت هذا الوضع هي :ـ

ـ تحملت بعض الوحدات الانتاجية في فروع الصناعة التحويلية للقطاع العام عبء اتاحة الفرصة أمام الخبراء المصرية للمعاونة في سد احتياجات البلاد العربية من المهارات القادرة ومساهمة من مصر في بناء هياكل وكيان الصناعة في بعض الدول العربية وهذا واضح في صناعة الاسمدة والاسمنت والمنظفات الصناعية والغزل والنسيج وقد ارتفع عدد المعارين من مشروعات القطاع العام من حوالي عشرة آلاف في عام ١٩٧٢ ليصل الى ٣٠ ألف في عام ١٩٧٩ ـ صحيح أن شركات القطاع العام لا تتحمل بمرتبات هؤلاء ولكنها بحكم القانون تحتفظ لهم بوظائفهم طوال فترة الاعارة ولكي تضمن انتظام العمل فلابد من اضافة قوة عاملة متساوية مع عدد المعارين وقد أدت هذه السياسة الى مواجهة الوحدات الانتاجية الصناعية للقطاع العام بأحد أمرين :ـ

أ ـ اما أن تحتفظ باعداد من العمال تزيد عن العمالة المطلوبة لانجاز أعمالها يكون بمثابة احتياطي لمواجهة حالات ترك العمل للاعارة في الخارج وتفاديا لمواجهة عجز مفاجيء في بعض المهارات الاساسية ، وطبيعي أن يؤدي هذا الى ارتفاع عدد العاملين وتضخم تكاليف أجورهم .

ب ـ أو أن تضيف الى قوة العمل لديها مجموعة تساوي في التخصص والاعداد تلك التي تركت العمل بسبب الاعارة وبمجرد أن يعود هؤلاء تستقبلهم أيضا كاضافة الى قوة العمل الموجودة لديها وبالتالي يتأجل عبء العمالة الاضافية الى حين عودة المعارين وهذا ماكفلته القوانين الاخيرة لاعارة العاملين بالقطاعين العام والحكومي .

- أن الوحدات الانتاجية للقطاع العام الصناعى التحويلى تتحمل بعبء حجز وظائف المجندين خلال فترات تجنيدهم وخلال فترة الاستبقاء فى القوات المسلحة بعد انتهاء التجنيد الاجبارى اذا دعت ظروف الامن القومى الى حدوث هذا الاستبقاء . وعلى ذلك نجد أن بعض فروع الصناعة التحويلية قد اضطرت الى تعيين اعداد كبيرة من العاملين لمواجهة العجز الناتج عن سحب مجموعة من عمالها للتجنيد وهذا وضح بشكل ملحوظ فى الفترة من ٧١/٧٢ أى فترة الاعداد لحرب اكتوبر ١٩٧٣ . وبعد عودة هؤلاء العمال خلال السنوات ٧٥/٧٦ نتيجة لظروف فك الاشتباك وأخيرا بعد عام ١٩٧٧ نتيجة لتوقيع معاهدة السلام فان اعداد العاملين فى بعض الصناعات تضخمت بشكل ملحوظ وظهرت فى بعض الوحدات بطالة مقنعة وعمالة زائدة - وفى ظل قوانين العمالة السائدة فان التخلص من هذه العمالة الزائدة أمر صعب على متخذ القرار فى الوحدات الانتاجية للقطاع العام .

ومنذ عام ١٩٧٩ أعطيت وحدات الانتاج الصناعية بعض الحرية فى عدم قبول الخريجين بصفة الزامية كما كان النظام فى ظل قواعد التعيين التى تضمها لجان القوى العاملة تلافيا لمزيد من تكدس القوى العاملة فى وحدات الانتاج الصناعية . ونتيجة لهذه التوصيات لم تزد قوة العمل الضافة فى عام ١٩٨٠ عنها فى عام ١٩٧٩ الا بمقدار ٣٪ - ولكن الاوزان النسبية لفترة العمل فى فروع الصناعة ظلت كما هى تقريبا كما كانت عليه فى المتوسط خلال السنوات السابقة - فصناعة الغزل والنسيج تحتل المركز الأول فى عدد العاملين وتشكل قوة الاستخدام بها ٤٦٪ من اجمالى حجم العمل فى قطاع الصناعة التحويلية للقطاع العام يليها الصناعات الغذائية بحوالى ١٨٪ فالصناعة الهندسية والمعدنية وتمثل قوة العمل فيها ١٣٪ من القوة العاملة فى الصناعات التحويلية للقطاع العام (انظر الجدول (٣٠) .

٣/٢/٣ تطور نمو الاستثمارات فى فروع الصناعة التحويلية للقطاع العام :

تعكس تطور نمو الاستثمارات لفروع الصناعة التحويلية بالقطاع العام استراتيجية التصنيع فى مصر فالملاحظ أن سياسة التصنيع فى الفترة الخاصة بالسبعينات كانت تنطوى على احلال المنتجات المحلية محل الصادرات ، ولسنا الان فى معرض البحث عن مدى كفاءة هذه السياسة من عدمها انما نود القول بأن هذه السياسة قد عكست آثارها على حجم الاستثمارات التى خصصت لكل فرع من فروع الصناعة التحويلية اذ أن كل واحد من هذه الفروع مسئول مسئولية كاملة عن تحقيق أهداف سياسة التصنيع فى فرعه بالاضافة الى مسئوليته الجزئية عن تحقيق السياسة العامة للتصنيع . وقد سادت هذه السياسة خلال الحقبة الاولى من السبعينات (الاعوام الاولى ٧٠ - ٧٣) ذلك لان الدولة كانت مشغولة فى ذلك الوقت بهدف أهم وهو الهدف السياسى والعسكرى الذى يتضمن تحرير الارض المحتلة فلم يكن فى حسبانها التفكير فى تغيير هذه السياسة ولكن كل تفكيرها كان منصبا على تدعيم الوحدات الانتاجية القائمة وتهيئة المناخ كلما أمكن ذلك لرفع الكفاءة الانتاجية بها لسد احتياجات المجتمع الذى يجهز لدخول معركة التحرير . ولهذا يلاحظ أن القدر المخصص للصناعة التحويلية فى القطاع العام لم يتزايد بصورة ملحوظة خلال السنوات ٧٣/٧٢ لما خلقته حالة التجهيز للحرب من صعوبات ومعوقات مالية وتمويلية على مستوى الدولة ككل وليس فقط على مستوى الصناعة التحويلية بالقطاع العام .

وبرزت فى الافق عام ١٩٧٤ سياسات التصنيع التى تعتمد على الحصول على اكبر قدر من العائد الاقتصادى للمشروعات العامة ذلك لان الاستثمارات فى ذلك الوقت كانت لاتزال محدودة وأن الحكمة تقتضى استخدامها فى المشروعات التى يحصل منها المجتمع على أكبر العوائد وهذا فى حد ذاته امر مقبول فى مرحلة مابعد حرب اكتوبر التى تتطلب الاعتماد على البناء السريع وسرعة دوران الاستثمارات بشكل يحقق

جـــدول (٣٠)

تطور ونمو قوة العمل (الاستخدام) فى كل صناعة من فروع الصناعة التحويلية
للقطاع العام خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٠

العدد بالالف عامل

فروع قطاع الصناعة التحويلية	السنوات	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠ * القوة العاملة	١٩٨٠ * الوزن النسبى ٠/٠
-الصناعات الهندسية والمعدنية	قوة العمل	١٢٧	١٣٢	١٣٦ر٣	١٤٢ر١	١٤٨	١٥٣	١٦٢	١٦٩	١٧٦	١٣
	٠/٠ تطور	١٠٠	١٠٤	١٠٧	١١٢	١١٧	١٢٠	١٢٨	١٣٣	١٣٩	
الكيماويات	قوة العمل	١٠٨	١١٠	١١٤	١١٨	١٢٢	١٢٥	١٣٣	١٣٨	١٤٢	١٠ر٥
	٠/٠ تطور	١٠٠	١٠٢	١٠٥	١٠٩	١١٣	١١٦	١٢٣	١٢٨	١٣١	
الغزل والنسيج	قوة العمل	٥٤٢ر٢	٥٤٨ر٥	٥٥٥	٥٦٢	٥٧٢	٥٨٤	٥٩٨	٦٠٩	٦٢٢	٤٦
	٠/٠ تطور	١٠٠	١٠١	١٠٢	١٠٤	١٠٦	١٠٨	١١٠	١١٢	١١٥	
الغذائية	قوة العمل	١٩٠	١٩٤	١٩٨ر٢	٢٠٢	٢١٠ر٨	٢١٦	٢٢٨	٢٣٦	٢٤٦	١٨ر٢
	٠/٠ تطور	١٠٠	١٠٢	١٠٤	١٠٦	١١١	١١٤	١٢٠	١٢٤	١٢٩	
الانتاج الحربى	قوة العمل	٢٠	٢٠ر٥	٢٠ر٨	٢١ر٤	٢٢ر٢	٢٣ر٤	٢٥ر٤	٢٦ر٦	٢٨ر٢	٢
	٠/٠ تطور	١٠٠	١٠٣	١٠٤	١٠٧	١١١	١١٧	١٢٧	١٣٣	١٤٠	
الصناعات الدوائية	قوة العمل	٥٥	٥٥ر٧	٥٥ر٩	٥٦ر٢	٥٧ر-	٥٩ر٢	٦١ر٦	٦٣ر٢	٦٥ر٤	٥
	٠/٠ تطور	١٠٠	١٠١	١٠٢	١٠٢	١٠٤	١٠٨	١١٢	١١٥	١١٩	
الورق والطباعة والنشر	قوة العمل	٣٢	٣٢ر٣	٣٢ر٧	٣٣	٣٣ر٥	٣٤ر٥	٣٥ر٨	٣٦ر٩	٣٧ر٩	٢ر٨
	٠/٠ تطور	١٠٠	١٠١	١٠٢	١٠٣	١٠٥	١٠٨	١١٢	١١٥	١١٨	
معدات النقل والاتصالات	قوة العمل	٣٠	٣٠ر٢	٣٠ر٣	٣٠ر٥	٣٠ر٨	٣١ر٢	٣٢	٣٢ر٥	٣٣ر٢	٢ر٥
	٠/٠ تطور	١٠٠	١٠١	١٠١	١٠٢	١٠٣	١٠٤	١٠٧	١٠٨	١١١	
اجمالـــــى	قوة العمل	١١٠٤ر٢	١١٢٣ر٢	١١٤٣ر٢	١١٦٥ر٢	١١٩٦ر٣	١٢٢٦ر٣	١٢٧٥ر٨	١٣١١ر٢	١٣٥٠ر٧	١٠٠ ٠/٠

المصدر : هذه الاحصائية من تقارير ابحاث ونتائج اعمال وزارة الصناعة ،مركز معلومات القطاع العام

* تقديـــــرى

للدولة والمجتمع النصيب الاكبر فى توليد الدخل الصناعى من فروع الصناعة التحويلية التابعة للقطاع العام .

ومنذ عام ١٩٧٧ وبعد أن لاحت فى الافق بشائر السلام عمدت الدولة الى تحسين الوضع الانتاجى فى قطاع الصناعة التحويلية عن طريق اعطاء دفعة قوية لسياسة الاحلال والتجديد لمعظم وحدات الانتاج الصناعى التى انتهى عمرها الافتراضى وعلى الاخص فى مشروعات صناعة الغزل والنسيج والصباغة والتجهيز والصناعات الغذائية - كذلك وجهت الدولة عنايتها نحو الصناعات الاساسية التى تخدم مجموعات أخرى من فروع الصناعة مثل الصناعات الهندسية والمعدنية والصناعات الكيماوية فخصصت لها الاستثمارات لاستكمال وحدات انتاجية كانت قد بدأت بالفعل منذ مدة وتعثرت حتى النصف الاول من السبعينات نظرا لعدم توافر القدر الكافى من الاستثمار كما فى حالة بناء الفرن الثالث فى مصانع الحديد والصلب وحالة التوسعات لانتاج حديد التسليح والواح الصاج ... الخ . كذلك نود الاشارة الى أن سياسة التصنيع فى عام ١٩٨٠ قد أخذت فى اعتبارها احتمالات التكامل مع السودان الشقيق ولهذا خصصت بعض الاستثمارات وخاصة فى مجال التصنيع الزراعى والصناعات الغذائية لدراسة بعض مشروعات التصنيع الزراعى المحتمل قيامها فى منطقة التكامل بين مصر والسودان وعلى الاخص مشروعات تصنيع العلف وتجفيف وحفظ أسماك بحيرة ناصر جنوب أسوان .

وتوضح الارقام الواردة فى الجدول (٣١) مدى انعكاس سياسات التصنيع السابق ايضاحها فى صورة موجزة . كذلك تبين مدى تطور ونمو استثمارات قطاع الصناعة التحويلية بالقطاع العام . والذى يمكن أن نستخلصه من واقع هذه الارقام فى النقاط التالية :-

- أن الاستثمارات لقطاع الصناعة التحويلية فى القطاع العام قد تزايدت بأكثر من ٦ر٥ مرة خلال الفترة ١٩٧٢/١٩٨٠ ولكن هذا التزايد لا يعد كبيرا اذا ما أخذنا فى الاعتبار ارتفاعات الأسعار العالمية والمحلية التى بدت بشكل واضح منذ عام ١٩٧٤ والتى تضاعفت اكثر من ثلاث مرات خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٠ (١).

- أن الوزن النسبى لتوزيع الاستثمارات فى عام ١٩٨٠ يعكس أهمية الصناعات الهندسية والمعدنية وصناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية على التوالى وتمثل فى مجموعها اكثر من نصف حجم الاستثمارات المخصصة لقطاع الصناعة التحويلية بالقطاع العام وهذا يوضح فى جوهره الاهتمام بالصناعات الاساسية التى تعطى فورات اتساع النطاق للصناعات الاخرى ونذكر هنا الصناعات الهندسية والمعدنية ، كما يعنى هذا الاهتمام بتجديد شباب الصناعات القائمة التى اكتسبت فيها الصناعة المحلية شهرة فى الاسواق الداخلية والخارجية كما فى حالات صناعة الغزل والنسيج والصباغة والتجهيز. كذلك يعكس الاهمية النسبية للاستثمارات بالشكل الذى يوضح الاهتمام بالصناعات الغذائية وتخصيص الاعتمادات اللازمة للتوسع فيها من أجل تحقيق سياسات الامن الغذائى الذى تعتبره الدولة هدفا سياسيا فى هذه المرحلة.

- تأكيدا لما تقدم ذكره توضح بيانات الجدول (٣١) أن حجم الاستثمارات قد تضاعف فى الصناعات الهندسية والمعدنية خلال الفترة ٧٢-٨٠ بأكثر من ١٧ مرة وهو رقم جدير بالملاحظة ويعكس مدى الاهتمام ببناء صناعة معدنية وهندسية لتغذية فروع الصناعة التحويلية الاخرى وكذلك الحال بالنسبة للصناعة الكيماوية وصناعة معدات النقل والاتصالات التى تضاعفت أرقام استثماراتها بحوالى

(١) د. محمد الطيب - القطاع العام والخاص المشترك الى أين؟ ، بعض العوامل الحاكمة فى نمو وأداء القطاعات الثلاثة - المؤتمر السنوى السادس عشر، جماعة خريجى المعهد القومى للادارة العليا يونية ١٩٨٠ .

ثمانية مرات وصناعات الورق والطباعة والنشر بأكثر من ٩ مرات وهذه جميعها من الصناعات التحويلية التى لاتغذى فقط فروع الصناعة التحويلية ببعض مستلزمات الانتاج ولكنها تعتبر مصدرا لتغذية نشاطات أخرى من الانشطة التجارية والاقتصادية فى المجتمع .

- كذلك تعكس البيانات الاهتمام الذى تعطيه الدولة لانتاج الدواء فقد تضاعفت الاستثمارات اكثر من ست مرات فى قطاع انتاج الدواء لسد حاجة المجتمع من الادوية بأسعار تتناسب مع الدخول التى تسود طبقات وأفراد المجتمع فقد تطلب الامر ادخال مجموعات جديدة من الادوية وكذلك اضافة بعض خطوط الانتاج للتوسعات فى بعض الوحدات الانتاجية القائمة الامر الذى انعكس على تخصيصات الاستثمار فى هذه الصناعة .

- أنه مع التسليم بأن هذه الاستثمارات قد أدت دورها فى زيادة الانتاج للصناعة التحويلية فى القطاع العام الا أن هناك محددية على حجم الاستثمارات فرضتها الظروف الاقتصادية والطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى المصرى فى فترة مابعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ حتى يعود الاقتصاد الى حالته الطبيعية . كذلك فان سياسة الانفتاح الاقتصادى التى اتبعتها الدولة منذ عام ١٩٧٤ والتى بدأت آثارها فى الظهور تدريجيا منذ عام ١٩٧٧ جعلت لزاما على الدولة أن تترك بعض الاستثمارات للقطاع الخاص المصرى والعربى والاجنبى للمساهمة فى اقامة الوحدات الانتاجية الصناعية ومن ثم وجد القائمون على أمور الاقتصاد والتخطيط أنه من المفيد عدم زيادة الاستثمارات فى بعض القطاعات الصناعية مثل الغزل والنسيج مثلا حيث تقبل الاستثمارات الخاصة بشكل ملحوظ على هذه الصناعة (١) .

---

(١) دكتور رأفت شفيق — دور القطاع الخاص فى تنمية الصناعة التحويلية فى ظل سياسة الانفتاح — المؤتمر العلمى الخامس للاقتصاديين المصريين مارس ١٩٨٠ .

٤/٢/٣ تطور نمو الصادرات الصناعية لفروع الصناعة التحويلية بالقطاع العام خلال الفترة ٧٢ - ١٩٨٠ :

تمثل الصادرات هدفا من أهداف التنمية في جمهورية مصر العربية ويعمل قطاع الصناعة التحويلية التابع للقطاع العام على تحقيق هذا الهدف عن طريق زيادة الانتاج من السلع الصناعية ذات الجودة العالية والتكلفة المناسبة التي يمكن توجيهها للتصدير بالعملات الحرة دعما لميزان المدفوعات. وفي سبيل تنمية الصادرات قامت مصر بالتعاون مع منظمات الامم المتحدة المهتمة بتنمية التجارة الدولية باقامة اول مركز لتنمية الصادرات على أسس علمية يتبع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وقد باشر هذا المركز اعماله منذ عام ١٩٧٩ من أجل دعم الصادرات بشكل عام والصادرات الصناعية بشكل خاص.

هذا وقد تطور حجم الصادرات للسلع الصناعية التي ينتجها قطاع الصناعة التحويلية بالقطاع العام في الفترة ٧٢ - ١٩٨٠ بصورة ملحوظة. فقد تضاعفت قيمة الصادرات من هذه السلع بأكثر من ثلاث مرات في عام ١٩٨٠ عما كانت عليه في عام ١٩٧٢ - ومع ايماننا بأن اسعار الصادرات في عام ١٩٨٠ قد ارتفعت عما كانت عليه في عام ١٩٧٢ بأكثر من ثلاث مرات لبعض السلع الا انه حتى لو كانت هذه الصادرات قد ثبتت من حيث الكميات فان ذلك في حد ذاته يعتبر انتصارا للصادرات المصرية الصناعية التي تحاول الحفاظ على حجم أسواقها الخارجية رغم ضغوط الاستهلاك الداخلي والارتفاع الرهيب في معدلات نمو السكان التي تستنفذ كل زيادة في الانتاج المحلي وتتسبب في عدم وجود فائض من السلع الصناعية لتخصيصها للتصدير.

هذا وتمثل صادرات منتجات فرع قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة أكبر وزن نسبى فى حجم صادرات السلع الصناعية للقطاع العام اذ تمثل وحدها حوالى ٥١٪ من قيمة هذه الصادرات فى عام ١٩٨٠ ويليها فى الاهمية قطاع الصناعات الغذائية الذى يشارك فى تحقيق الصادرات بمعدل ٢١٪ (فى عام ١٩٨٠) ثم قطاع الصناعات الهندسية والمعدنية وساهم بحوالى ١٨٪ بينما بقية القطاعات الاخرى تساهم بنسب بسيطة باستثناء الصناعات الكيماوية التى تبلغ مساهمتها حوالى ٨٪ من الصادرات الصناعية لعام ١٩٨٠ .

وتجدر الاشارة الى أن منتجات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة تتمتع الى حد كبير بالمزايا النسبية التى يمنحها لها انتاج الاقطان طويلة ومتوسطة التيلة الجيدة فى مصر ولهذا نجد أن معظم بنود هذه الصادرات يتمثل فى غزول القطن ذات النمر المختلفة (الغزول الرفيعة - الغزول المتوسطة) ، كذلك تمثل المنسوجات القطنية جانبا هاما يلى فى الترتيب غزول القطن وتأتى بعد ذلك الملابس الجاهزة التى تصدر منها مصر كميات قليلة وقد بدأت فى ذلك منذ عام ١٩٧٨ .

أما منتجات فروع الصناعات الغذائية التى يتم تصديرها فتتمثل بالدرجة الاولى فى منتجات المربات والعصائر والشربات والفواكه والخضر المحفوظة وهذه تعتمد بالدرجة الاولى على منتجات الفواكه والخضر التى تنتجها مصر - وتجدر الاشارة هنا الى أن الاستهلاك المحلى من الفواكه والخضر الطازجة وتزايده بصورة كبيرة قد وقف حائلا دون نمو انتاج الصناعات الغذائية وتخصيص قدر أكبر من هذا الانتاج للتصدير حيث يمكن لاسواق الدول العربية والافريقية استيعاب كميات متزايدة من هذه الاصناف خاصة تلك الاصناف مثل عصائر وشربات المانجو ومربات الفراولة وأصناف الخضروات المحفوظة مثل الملوخية والبامية وأصناف البقول المعلبة

جـــدول (٣٥)

تطور ونمو الاستثمارات فى فروع الصناعة التحويلية للقطاع العام خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٠

(الاستثمارات بالمليون جنيه)

فروع قطاع الصناعة التحويلية	السنوات	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠ *	
										الاستثمارات	الوزن النسبى ٪
الصناعات الهندسية والمعدنية	الاستثمارات	١٠ر٢	١٣ر	٣١	٩ر٥٥	٨١	١١٧	١٣١	١٦٥	١٨٣	٢٣ ٪
	تطور ٪	١٠٠	١٢٧	٣٠٤	٥٤٨	٧٩٤	١١٤٧	١٢٨٤	١٦١٧	١٧٩٤	
الكيماويات	الاستثمارات	١١ر٨	١٢	٢٠	٢٨	٤١ر٥	٥٧	٦٧	٨١	٩٤	١٢ ٪
	تطور ٪	١٠٠	١٠٢	١٦٩	٢٣٧	٥٣٣	٤٨٣	٥٦٨	٦٨٦	٧٩٧	
الغزل والنسيج	الاستثمارات	٤٠ر	٣٨	٥١	٦٠	٨٠	٩٨	١١٢	١٣٢	١٤٧	١٨ ٪
	تطور ٪	١٠٠	٩٥	١٢٨	١٥٠	٢٠٠	٢٤٥	٢٨٠	٣٣٠	٣٦٨	
الغذائية	الاستثمارات	١٥ر	١٥	٢٣	٣٣	٥٠	٨٣	٩٣	١١٠	١٢٢	١٥ ٪
	تطور ٪	١٠٠	١٠٠	١٥٣	٢٢٠	٣٣٣	٥٥٣	٦٢٠	٧٣٣	٨١٣	
الانتاج الحربى	الاستثمارات	٢٢ر	٢٣ر٥	٣٢	٤٤	٥٦	٦٥	٧٤ر٧	٨٥	٩٣	١٢ ٪
	تطور ٪	١٠٠	١٠٧	١٤٥	٢٠٠	٢٥٤	٢٩٥	٣٤٠	٣٨٦	٤٢٢	
الصناعات الدوائية	الاستثمارات	١٢ر	١٢ر٥	١٦ر٥	٢٢	٣٤	٤٧ر٢	٥٥ر٧	٦٥	٧٣	٩ ٪
	تطور ٪	١٠٠	١٠٤	١٣٨	١٨٣	٢٨٣	٣٩٣	٤٦٤	٥٤١	٦٠٨	
الورق والطباعة والنشر	الاستثمارات	٤ر	٤ر٥	٦ر٤	١٠	١٣	١٨ر٢	٢٦	٣١	٣٩	٥ ٪
	تطور ٪	١٠٠	١١٣	١٦	٢٥٠	٣٢٥	٤٥٥	٦٥٠	٧٧٥	٩٧٥	
معدات النقل والاتصالات	الاستثمارات	٧ر	٧ر٥	٩ر٥	١٢	١٧ر١	٢٧ر	٣٥ر٣	٤٣	٥٢	٦ ٪
	تطور ٪	١٠٠	١٠٧	١٣٦	١٧١	٢٤٤	٣٨٥	٥٠٤	٦١٤	٧٤٢	
اجمالـــــى	الاستثمارات	٢٢	١٢٦	١٨٩ر٤	٢٦٤ر٩	٣٧٢ر٦	٥١٢ر٤	٥٩٤ر٧	٧١٢	٨٠٣	١٠٠ ٪
	تطور ٪	١٠٠	١٠٣	١٥٦	٢١٧	٣٠٥	٤٢٠	٤٨٧	٥٨٣	٦٥٨	

المصادر : وزارة التخطيط والاستراتيجية : الكتاب الاحصائى السنوى ٨٠/٨١ - ٨٤/١٩٨٥ .

Analysis and Appraisal of the Egyptian Industrial Sector 1969/70 - 1979.

* تقديـــــرى

مثل الفول المدمس . كذلك تمثل المشروبات الكحولية (النبيذ) ، المستخرج من عصائر العنب المتوافر انتاجه بنوعيات عالية فى مصر ، جانبا هاما من صادرات السلع الصناعية للقطاع العام وتوجه هذه المنتجات بالدرجة الاولى الى أسواق أوربا الغربية والشرقية على السواء نظرا لما تتمتع به هذه المنتجات من جودة عالية ، وإضافة الى هذا يمثل المولاس (بقايا صناعة السكر) جانبا هاما فى التصدير حيث يصدر الى الخارج لاستخدامه فى الاغراض الصناعية ، وقد بلغ حجم التصدير من هذا النوع فى عام ١٩٨٠ حوالى ٦٠ ألف طن . ويأتى بعد ذلك فى الاهمية تصدير كميات من السكر المكرر النقى الى الاسواق الخارجية حيث يتميز السكر المصرى بدرجة نقاوة عالية مع ارتفاع فى نسبة السكر الطبيعى ولهذا تتهافت الاسواق الخارجية للحصول على كميات منه ولكن للاسف فان متوسط الاستهلاك الداخلى على السكر قد وقف حائلا دون تصدير كميات أكبر منه بل على العكس تضطر الدولة فى كثير من الاحيان الى استيراد كميات متفاوتة سنويا لسد العجز فى السوق المحلى . ومع هذا فان الدولة تسعى الى تصدير جزء من انتاج السكر الى الخارج للحفاظ على الاسواق الخارجية وأملا فى تحقيق فائض يمكن تصديره خلال الفترات المقبلة .

وتأتى الصناعات الهندسية والمعدنية الاساسية بعد المجموعتين السابقتين فى تصدير المنتجات المصنعة الى الخارج وتمثل أهم منتجاتها التى تم تصديرها خلال الفترة السابقة فى زهر الحديد الخام وكل الالومنيوم والمواسير الملحومة طوليا — وسيارات الركوب واللورى . وتجدر الاشارة الى أن الارتفاع المضطرد فى حجم الصادرات لهذه السلع لا يعزى فقط الى ارتفاع أسعار هذه المنتجات بصورة ملحوظة فى خلال هذه الفترة فى الاسواق العالمية ولكنه يعزى أيضا الى ارتفاع الكميات المصدرة من هذه الاصناف خاصة كل الالومنيوم والمواسير الملحومة طوليا . أما سيارات الركوب واللورى فان صادراتها تمثل فى معظم الاحوال صادرات محلية (مبيعات لهذه السيارات بالسوق المحلى ولكن بالعملات الصعبة) خاصة بالنسبة لسيارات الركوب . أما اللورى فلم تصدر منها مصر الى الاسواق الخارجية الا اعدادا محدودة للغاية تصل الى حوالى ٣٠٠ لورى فى عام ١٩٨٠ .

أما منتجات الصناعات الكيماوية التى يتم تصديرها فتأتى فى مقدمتها الاسمدة الآزوتية ٥ر١٥٪ والاطارات ومستحضرات التجميل وتسعى مصر الى زيادة حصتها من الاسواق الخارجية وتزويد جزء من الاسواق الخارجية (العربية والافريقية) بهذه المنتجات ولكن تأتى مشكلة تزايد الاستهلاك المحلى بصورة تفوق زيادات الانتاج السنوية الامر الذى يحد من امكانية هذه الصناعات فى تحقيق نمو يذكر فى حجم صادراتها ومن ثم تقف حائلا دون امكانية هذه الصناعات على تحقيق قدر من العملات الاجنبية يساعدها على استيراد مستلزمات انتاجها الضرورية من الخارج وهذا ظاهر بصورة قوية فى صناعة الاطارات التى تستورد منتجات المطاط من الخارج والذى يمثل الجزء الاعظم من مستلزمات الانتاج ٠

ويوضح الجدول (٣٢) تطور وخصائص فروع الصناعة التحويلية للقطاع العام خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٠ والذى يعكس مجموعة المؤشرات التى سبق لنا تحليلها فيما تقدم ٠

٣/٣ معوقات الصناعة التحويلية الداخلة فى اطار القطاع العام :

ان مشكلات الصناعة التحويلية الداخلة فى اطار القطاع العام ليست قاصرة على مصر وحدها ، فكتابات الاقتصاديين السوفيت تحفل بالنقد واقتراحات الاصلاح فى جوانب كثيرة ووجهات النظر التى يصرح بها القائمون بالعمل فى الوحدات الانتاجية وقد أعيد بالفعل تنظيم القطاع العام فى الاتحاد السوفيتى عدة مرات فى محاولة لتحسين الأداء (١) ٠

---

(١) د كتور على الجريتلى - خمسة وعشرون عاما دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢/١٩٧٧ - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ - ص ٢٠٤ ٠

جـــــدول (٣٢)

تطور ونمو صادرات فروع الصناعة التحويلية للقطاع العام خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٠

القيمة بالمليون جنيه مصرى

السنوات / فروع قطاع الصناعة التحويلية		١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠ * صادرات	١٩٨٠ * وزن نسبى ٠/٠
الصناعات الهندسية	صادرات	١٩	٢٣ر٨	٢٨ر١	٣٨	٤٠	٣٦	٣٢	٤٤	٧٢	١٨ ٠/٠
	تطور	١٠٠	١٢٥	١٤٨	٢٠٠	٢١٠	١٨٩	١٦٨	٢٣١	٣٧٨	
الكيماويات	صادرات	٣ر٢	٢ر٩	٦ر١	٨ر٤	٨	١٣ر٥	١٩	٢٤	٣٣	٨ ٠/٠
	تطور	١٠٠	٩٠	١٩٠	٢٥٣	٢٥٠	٤٢٠	٥٩٣	٧٥٠	١٠٣١	
الغزل والنسيج والملابس	صادرات	٨١	٨٣ر٨	١١٢	١٢٧	١٢٥	١٤٧	١٦٣	١٨٠	١٩٩ر٥	٥١ ٠/٠
	تطور	١٠٠	١٠٣	١٣٨	١٥٦	١٥٤	١٨١	٢٠١	٢٢٢	٢٤٦	
الغذائية	صادرات	٢٥ر٤	٢٣ر٦	٣٦ ر	٤٨	٤٨ر٥	٦٤	٧٥	٧٦	٨٠	٢١ ٠/٠
	تطور	١٠٠	٩٣	١٤٢	١٨٩	١٩١	٢٥٢	٢٩٥	٢٩٩	٣١٥	
الانتاج الحربى	صادرات	مر	مر	ـر١	ـر١	مر١	مر١	١ر٣	ـر٢	٢ر٥	٠ر٥ ٠/٠
	تطور	١٠٠	١٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٢٦٠	٤٠٠	٤٥٠	
الصناعات الدوائية	صادرات	ـر١	ـر١	مر١	ـر٣	ـر٣	ـر٢	٢ر٧	ـر٤	٥	١ر٥ ٠/٠
	تطور	١٠٠	١٠٠	١٥٠	٣٠٠	٣٠٠	٢٠٠	٢٧٠	٤٠٠	٥٠٠	
الورق والطباعة والنشر	صادرات	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
	تطور	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
معدات النقل والاتصالات	صادرات	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
	تطور	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
اجمالى	صادرات	١٣٠ر١	١٣٥ر٦	١٨٤ر٧	٢٢٥ر١	٢٢٦	٢٦٤	٢٩٣	٣٣٠	٣٩٢	
	تطور	١٠٠	١٠٤	١٤٢	١٧٣	١٧٤	٢٠٣	٢٢٥	٢٥٤	٣٠١	

* تقديرى

المصدر :- تقارير انجازات ونتائج أعمال قطاع الصناعة - هيئة التصنيع ، استراتيجية التصنيع ٨٠/٨١ - ٨٤ - ١٩٨٥ الصادرة عن وزارة التخطيط .

وانتقد القطاع العام الصناعى فى ايطاليا نقدا مريرا ، وفى السويد أوضحت دراسة حديثة لهيئة ادارة القطاع العام خسائر الاشتراك فى تمويل الصناعات الاستراتيجية للاغراض السياسية والاجتماعية مثل صناعة بناء السفن ، كما أوضحت لجان تقصى الحقائق فى ايطاليا فى بحث انجازات القطاع العام الكبير الصعوبات التى يواجهها ، وقد خلصت لجنة " كاريللى " وهى آخر اللجان الى أن عيوب المنظمات الحكومية القابضة على القطاعات من امثال " ابنى " وايرى " وجهام " " وافيم " هى المركزية المسرفة فى اتخاذ القرارات واختيار رجال الادارة العليا من أهل الثقة الموالين للحزب الديمقراطى المسيحى الذى تولى الحكم منذ الحرب الاخيرة (١) .

وقد بدأ البحث فى نتائج ما حققه القطاع العام الصناعى فى مصر بالدراسة التى قامت بها لجنة الخطة والموازنة فى مجلس الشعب لموقف عشر شركات خاسرة فى السنة المالية ١٩٧٢/٧١ ثم تكررت محاولات تقييم انجازاته فى فترات لاحقة بعد ذلك .

ونود أن نؤكد أن مؤشرات الحكم على كفاءة وحدات القطاع العام لابد أن تأخذ فى اعتبارها مجموعة من الحقائق منها :-

أ - جرت العادة على استخدام معدل العائد المحاسبى على الاموال المستثمرة لاظهار مدى كفاءة الوحدات الانتاجية ، الا أنه فى ظل تقييد حرية قوى السوق فى تحديد أسعار المنتجات أو مستلزمات الانتاج الداخلة فى الانتاج فان تصوير النتائج فى هذا الاطار يمكن أن يكون مضللا ، وعلينا فى هذه الحالة أن نعتمد على اجراء التصويبات السعرية لاسعار بعض البنود للوصول الى العائد المباشر الحقيقى ، واضافة الى ذلك فان مشروعات القطاع العام وهى بطبيعتها تسعى الى اعطاء الكثير من العوائد غير المباشرة فان الامر يستلزم عدم اهمال هذه العوائد أيضا عند حساب كفاءة الوحدات الانتاجية وتقدير نتائج أعمالها .

---

(١) المرجع السابق صفحة ٢٠٥ .

ب- أن استخدام مؤشر مثل نسبة الطاقة المعطلة للتدليل على كفاءة الوحدة يجب أن يؤخذ بتحفظ . ذلك لان جوهر وجود طاقة معطلة تكاد تكون ظاهرة عامة في مجموع الدول النامية . ويرجع الدارسون لهذه الظاهرة نسبة معينة تصل الى ١٠٪ من الطاقة تتعطل باستمرار نتيجة لاسباب تتعلق بالمناخ الادارى والاجتماعى والسياسى في هذه الدول سواء في وحدات القطاع العام أو الخاص . وعلى ذلك فان حساب الطاقات المتاحة دائما ما يأخذ هذه الظاهرة في الاعتبار [1] ولكننا نجد دائما في تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات تركيزا على العاملين السابقين حيث يستفاد من هذه التقارير (عام ٦٨/ ١٩٦٩) أن هناك ٢٤٠ شركة في القطاع العام حققت أرباحا مجموعها ١٢٥ مليون جنيه . حققت ٢٩ شركة أخرى أرباحا استخدمت في تغطية خسائر مرحلة من سنوات سابقة . بينما أظهرت ٧٩ شركة خسائر لاسباب مختلفة . وفي سنة ١٩٧٣ . حققت ٣٠٩ وحدة نائجا قدره ٢٣٠ مليون جنيه (بالاسعار الجارية) بينما حققت ٦٥ وحدة خسائر بمبالغ متفاوتة مجموعها ٤٢ مليون جنيه ... [2] ولكن هذه النتائج بطبيعة الحال لاتشمل جزء الارباح المحولة للدولة في صورة ضرائب على الارباح التجارية والصناعية كما لاتشمل أنصبة العمال الموزعة والمحتجزة لخدمات مركزية والقدر المستخدم في شراء سندات حكومية (٥٪) [3] . وكذلك الحال بالنسبة للطاقات العاطلة التي ترجع النسبة الاعظم من أسباب حدوثها الى عدم توافر مستلزمات الانتاج باستمرار على مدار السنة وزيادة توقف الالات بسبب الصيانة ونقص قطع الغيار وانقطاع التيار الكهربائي لاسباب متعلقة بطاقات التحمل وكفاءة محطات الكهرباء العامة المغذية للوحدات الانتاجية .

---

(١) تؤكد دراسات منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية U.N.I.D.O. وجود نسبة عالية من الطاقة العاطلة في الوحدات الانتاجية في كل من تركيا - الهند - باكستان - أفغانستان - تايلاند - ايران - مصر .

(٢) د . على الجريتلى . خمسة وعشرون عاما - دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر ١٩٥٢/١٩٧٧ الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧٧ ص ٢٠٦ .

(٣) U.N.I.D.O., Industrialization and Productivity Bulletin No. Is. P.75.

ومن الجدير بالملاحظة أنه حتى الان لم تعد أى دراسة فى مصر عن العائد الحقيقى للاموال المستثمرة فى الوحدات الانتاجية بالقطاع العام فى السنوات الاخيرة والتى يجب أن تتضمن أيضا شرحا للمعوقات التى يواجهها القطاع العام الصناعى فى النواحى المختلفة مبوبة وفقا لطبيعتها مثل :ـ

- المعوقات المالية .
- المعوقات المتعلقة بمشكلة توافر العملات الاجنبية .
- المعوقات الخاصة بالجوانب الادارية والتنظيمية والقانونية .
- المعوقات المتعلقة بالتخطيط والتنسيق بين قطاعات الاقتصاد القومى المختلفة .

وفى ضوء نتائج هذه الدراسة يمكن اقامة حوار موضوعى حول الكفاءة الاقتصادية للوحدات الانتاجية فى القطاع العام مستهدفين استخدام جميع الموارد والامكانيات الوطنية من مادية وبشرية وعلمية وانسانية لتحقيق الخير للمجتمع .

٤/٣ نظرة تحليلية لوضع القطاع العام للصناعة التحويلية فى مصر :

١/٤/٣ بعض الآثار السلبية للقطاع العام فى الصناعة التحويلية :

اتضح لنا مما سبق سيطرة القطاع العام الصناعى . ولقد نجم عن هذه السيطرة عدة آثار سلبية على مسيرة التنمية ، وهى تعبر فى نفس الوقت عن حاجة ملحة لتنمية بعض الانشطة للقطاع الخاص جنبا الى جنب مع القطاع العام . ولعل أهم هذه الآثار السلبية مايلى :ـ

أ ـ اقترنت مرحلة التنمية الصناعية بسياسة حماية الصناعات المحلية من منافسة السلع المستوردة . هذا بالاضافة الى أن السياسة الاقتصادية خلال تلك الفترة حدت من امكانيات القطاع الخاص الصناعى لكى يقوم بدوره فى التنمية ويعنى ذلك عدم الاستغلال الكافى للموارد البشرية والمواهب والقدرات الفنية لافراد القطاع

الخاص وحرمان الاقتصاد القومى من جزء كبير فى مشاركتهم . وهذه السياسات أدت الى عدم خلق المنافسة الكافية للقطاع العام وانكماش بعض الصناعات التى لا تتلائم مع طبيعة القطاع العام . ولقد تسبب ذلك الوضع فى أن يتحمل المجتمع عبئا فى صورة تكلفة على استهلاك الهدائل المحلية مرتفعة الاسعار ومنخفضة الجودة فى تلك الفترة مما أدى فى النهاية الى الجمود فى بعض الانشطة الصناعية حيث استطاعت الاستمرار عند مستوى كفاءة منخفضة فى ظل تلك الحماية .

ب- اتبعت الدولة سياسة التوظف خلال المستويات على أساس قيامها بايجاد فرصة عمل لخريجى الجامعات والمعاهد . ولما كان القطاع العام يسيطر على النشاط الصناعى فانه كان من الضرورى أن يستوعب جزءا من قوة العمل التى كانت تنمو بمعدلات مرتفعة . ولقد ترتب على ذلك وجود تناقض بين الاهداف الاجتماعية وبين الاهداف الاقتصادية . ويرجع هذا التناقض الى أن أسلوب الانتاج الذى استخدمه القطاع العام فى الصناعة كان مكثفا لرأس المال ، استنادا الى أن هذا الاسلوب يضاعف امكانية العامل ومن ثم يزيد مما يحققه من فائض استثمارى . غير أن تحقيق ذلك يتطلب بالضرورة تشغيل عدد محدد من قوة العمل بحيث تتفق واحتياجات أساليب الانتاج المكثفة لرأس المال ، وهو ما لم تستطع الدولة تحقيقه نظرا لالتزامها بتشغيل كافة الخريجين . ولقد نجم عن ذلك وجود عمالة زائدة خفضت من كفاءة العمل مما ترتب عليه نمو انتاجية العامل بمعدلات متواضعة ، علاوة على ذلك فان الانتاجية الحدية للاستثمار فى قطاع الصناعة كانت منخفضة للغاية وذلك بالمقارنة بالانتاجية الحدية للاستثمار القومى والاستثمار فى القطاعات الاخرى .

ويبين الجدول (٣٣) الانتاجية الحدية للاستثمار فى قطاع الصناعة مقارنة بالانتاجية الحدية للاستثمار فى الاقتصاد القومى . ومن هذا الجدول

يتضح لنا أن الانتاجية الحدية للاستثمار فى قطاع الصناعة خلال الفترة ٥٩/٦٠ـ ١٩٧٦ كانت أقل من الانتاجية الحدية فى الاقتصاد القومى وكذلك أقل من الانتاجية الحدية فى القطاعات الاخرى غير الصناعة ٠

جـــدول (٣٣)

الانتاجية الحدية للاستثمـــار

	التغير فى الدخل المحقق فى الفترة ٥٩/٦٠ الى ٧٦ (١)	اجمالى الاستثمار ٦٠/٥٩ ـ ٧٦ (٢)	الانتاجية الحدية للاستثمار * ١ ـ ٢ (٣)	معامل رأس المال
الاقتصاد القومـــى	٤١١٧ر٤	٧٧٣٣	٠ر٥٣٢	١ : ١ر٩
القطاع الصناعـــى	٧٦٠ر٤	٢١٠٢	٠ر٣٦٢	١ : ٢ر٨
القطاعات الاخـــرى	٣٣٥٧ر٠	٥٦٣١	٠ر٥٩٦	١ : ١ر٧

(*) وهذا يعنى أن كل ١٠٠٠ جنيه مستثمرة تعطى ناتج صافيا قدره ٥٣٥ جنيه فى الاقتصاد القومى أو ٣٦٢ جنيه فى قطاع الصناعة أو ٦٠٦ جنيه فى القطاعات الاخرى ٠

المصدر: وزارة التخطيط تقارير المتابعة لسنوات مختلفة (٥٩/٦٠ ـ ١٩٧٠) ٠

جـ ـ أن سياسة التوظف وما ترتب عليها من وجود بطالة مقنعة فى شركات القطاع العـــام الصناعى جنبا الى جنب مع سياسة الاجور ، أدت الى زيادة الاجور بمعدلات تفوق معدلات الزيادة فى الانتاجية ٠ ولقد ترتب على ذلك أنه بالرغم من أن الفائـــض القابل للتوزيع فى شركات القطاع العام الصناعى حقق زيادة سنوية ، الا أن معدل

زيادته السنوية فى أغلب السنوات خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ كان متواضعا للغاية وذلك بالمقارنة بمعدل الزيادة فى القيمة المضافة . واذا ماأخذنا فى الاعتبار أن جزءا من هذا الفائض يوزع على العاملين يتضح لنا أن الفائض الموجه للدولة والذى يعاد استثماره يعد متواضعا للغاية وذلك بالمقارنة بالاستثمارات الكبيرة التى حصل عليها القطاع العام الصناعى خلال الفترات السابقة .

د - أن استخدام القطاع العام الصناعى لاساليب انتاج مكثفة لرأس المال أدى الى وجود طاقات انتاجية عاطلة فى العديد من الصناعات بسبب النقص فى الخبرات الفنية والمعارف التكنولوجية وفى المنظمين والاداريين والعمال المدربين من مختلف المستويات .

هـ - أن سيطرة القطاع العام على النشاط الصناعى وماصاحبه من سياسة الانتشار النوعى ، انعدام المنافسة ، سياسة التوظف ، عدم توافر قوة العمل الفنية المناسبة ، أدى الى الكثير من المصاعب فى الصناعات التصديرية مما ترتب عليه ظهور عجز كبير ومتزايد فى ميزان المدفوعات . هذا فى الوقت الذى يوجد فيه طاقات انتاجية عاطلة فى العديد من شركات القطاع العام الصناعى نتيجة لعدم توافر مستلزمات الانتاج المستوردة .

على ضوء هذه المشاكل فانه يمكن القول أن الاستراتيجية الصناعية السليمة هى التى ترتكز على محاولة الحصول على اكبر عائد اقتصادى واجتماعى من الاستثمار فى القطاعين العام والخاص . وهذا مايتطلب بدوره زيادة فاعلية كل منهما فى التنمية الصناعية على ضوء النشاطات الصناعية الاكثر ملائمة .

٢/٤/٣ الجوانب التي تؤخذ في الاعتبار عند اعادة النظر في هيكل نشاط القطاع العام الصناعي :

دعنا نلاحظ في البداية أنه قد لا تكون هناك من الناحية النظرية على الاقل علاقة بين نوع الملكية وقضية الادارة . فالادارة والملكية منفصلان بوجه عام في الشركات الحديثة الكبرى والرقابة التي يمارسها حملة الاسهم في الشركات في عدة دول متقدمة ليست بذات الاهمية . ويكمن وجه الاختلاف الرئيسي بين شركة خاصة وأخرى عامة في أن الاولى تقوم بتوزيع بعض الارباح على حملة الاسهم بينما ترحل الارباح الى الدولة في الحالة الثانية . ولكن يجب ألا نعطي هذا الامر قدرا كبيرا أو وحيدا من الاهتمام خاصة أن الارباح في القطاع العام تعطي مؤشرا فقط على كفاءته حيث يبقى الى جانب الارباح مؤشرات أخرى تسعى شركات القطاع العام لتحقيقها وبهط كان الاختلاف في وجهات النظر حول مقدار الاهمية التي يحظى بها عامل تحقيق الارباح في شركات القطاع العام فان هذه الوحدات الانتاجية يمكن أن تدار بنفس المبادئ التي تحكم الشركات الخاصة ونسوق هنا مثالا على ادارة مصانع رينو الفرنسية فالامر في هذه الحالة لا يمثل استغلالا مباشرا تقوم به الدولة . رغم التسمية التي تطلق عليه . وانما هو مؤسسة صناعية وتجارية عامة تقف في الاقتصاد القومي بمثابة الرائد في هذا الفرع من الصناعة الفرنسية . ورغم أن هذا المشروع موضوع تحت سلطة أعلى رئيس (هو مدير عام) يجب عليه أخذ رأي مجلس الادارة والحصول في بعض الاحيان على موافقة الوزير المختص . الا أن هذه الادارة قامت بواجباتها في تنفيذ خطة التنمية ولعبت نفس الدور الذي قامت به المصانع الاخرى للسيارات وقد اتبعت توصيات الخطة بشأن تقدم الوسائل الفنية وتخصيص عدد النماذج أو التكوين المهني للمهندسين ورؤساء العمال وحققت ارتفاعا بأرقام الانتاج القياسية . وعلى أية حال فان مشروع رينو

يفخر الان بأنه يستخدم نفس أساليب الادارة التى تستخدمها الصناعة الخاصة وأنه لايعير اهتماما بكونه لايتمتع بامتيازات السلطة العامة . وهذا تقدم صانع شركة رينو الفرنسية الدليل على أن المشروع العزدهر يمكن أن تديره الدولة دون أن يترتب على ذلك توقف ازدهاره وأن فرص النجاح أمامه لاتختلف عنها فى الصانع الاخرى للسيارات طالما أن كلا منها تعمل فى ظل المنافسة ويطبق عليها نفس الظروف (١) .

٣/٤/٣ المعايير الاستراتيجية عند اعادة النظر فى هيكل القطاع العام الصناعى :

تفرض الحياة الاقتصادية علاقة وثيقة بين بعض الانشطة وبين الاهداف الاستراتيجية العامة للدولة فصناعة الكهرباء والغاز وصناعة النقل بالسكك الحديدية ونشاط الاتصالات ومشروعات الطيران والنقل البحرى القومية توضع دائما تحت سيطرة الدولة لاسباب لاصلة لها بأثر النظريات والمذاهب السياسية انما يستهدف السيطرة فى هذه الاحوال ضمان حسن سير الانشطة الاقتصادية الاخرى وتوفير التسهيلات اللازمة لازدهارها وواجب الادارة فى هذه المشروعات التى توضع تحت سيطرة الدولة فى معظم بلدان العالم أن تظل تحافظ على الاهمية التى تعقدها عليها الآمال وأن تقف فى ظل الصراعات الاقتصادية وأن تواجه التحديات الادارية التى تعترض انشطتها حتى لو كانت تمارس نشاطها فى ظل الحماية المركزية للسلطة السياسية .

وقد يذهب البعض الى القول بأن هذه المعايير الاستراتيجية قد تنطبق أيضا على مجموعات من الشركات ذات الانشطة القائدة - فقطاع صناعة الحديد والصلب وصناعة الالومنيوم ... الخ رغم كونها أنشطة صناعية الا أنها تعطى الكثير من فورات اتساع النطاق للصناعات الاخرى التى لاتكون

(١) برنارد شينو - المشروعات الفرنسية - ترجمة أحمد حسيب عباس - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة . القاهرة ١٩٧٥ ص ١٠٥ - ١٠٨ .

أصغر حجما ولكنها بالتأكيد اكثر عددا وتنوعا ومن ثم فان السيطرة على مثل هذه الصناعات (رغم ماقد تتكبده الدولة من خسائر مباشرة) قد يعطى على المدى الاطول مجموعة كبيرة من العوائد المباشرة لقطاعات النشاط الاخرى التى يرتبط انتاجها بانتاج الحديد والصلب ومن ثم فان حفظ مثل هذه الصناعة فى منأى عن التقلبات وحمايتها من الصدمات سوف يساعد حتما على توفير حماية غير مباشرة للمجموعات الاخرى الصناعية [1] . ويدخل ضمن المعايير الاستراتيجية أيضا العوامل المتعلقة بالصناعات الحربية التى تنطوى على مجموعة من الاسرار العسكرية والحربية التى يستلزم الامر المحافظة عليها وبقاء سرها الانتاجى فى يد أمينة . لهذا نجد أن صناعات الطائرات التى تنتج خلايا الطائرات ومحركاتها تقع تحت سيطرة القطاع العام فى معظم الدول . ونسوق على ذلك مثالا لنشاط الشركة القومية لدراسات وصناعة محركات الطائرات بفرنسا باعتبار أن صناعة الطائرات فى فرنسا مشروع قومى لايترك نشاطه للقطاع الخاص .

وفى اطار هذا المفهوم يتطلب الامر مزيدا من التحديد لطبيعة المشروعات الصناعية ذات الطابع القومى والذى يجب أن تنطوى تحت لواء نشاط القطاع العام .

٣/٤/٤ المعايير المتعلقة باعتبارات خلق المناخ للاسراع بعمليات التنمية :

تنطبق هذه المعايير على المشروعات الصناعية التى تمثل فى طبيعتها مجمعات صناعية حيث جرى العرف على اقامة هذه الصانع المركبة داخل منظمة محددة يقوم القطاع العام بالانتاج الرئيسى بينما يلتف حوله مجموعة من مصانع

(١) لم يسمح لشركة الحديد والصلب المصرية برفع أسعار منتجاتها لتعويض زيادة التكلفة فى مستلزمات الانتاج خاصة الارتفاع فى سعر فحم الكوك المستورد من الخارج والذى ارتفع عالميا من ١٦ ـ ٥٧ جنيه للطن باعتبار أن هذه الصناعة من الصناعات المحورية التى

القطاع الخاص لتغذيته بمستلزمات الانتاج (التى يمثل كل منها منتجا مستقلا بطبيعته) وينسحب على ذلك صناعة السيارات حيث يقوم القطاع العام بالانتاج الاساسى لسيارات النقل وسيارات الركوب عن طريق تجميع مجموعة من المكونات التى تقوم الصناعات المغذية بانتاج جزء منها ولكن تبقى المكونات الرئيسية كالموتور مثلا فى الصنع الاساسى للانتاج وهذا الامر معمول به فى اليابان من أجل تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة .

وينطبق هذا المفهوم أيضا على ما يسمى بالمناطق الصناعية التى يتم تجهيزها واعدادها لتوطن مجموعات من الصناعات التى تخدم بعضها البعض وفى هذه الحالة يسمى القطاع العام لتهيئة المناخ المناسب لمساعدة قيام مجموعة من الصناعات وادارة المنطقة الصناعية بما يكفل التخطيط والتنسيق بين احتياجات الصانع المختلفة من الخدمات فى الاوقات المختلفة من السنة (كهرباء - مرافق - تليفونات - موانى ...) .

وفى الهند نجد أن القائمين على التخطيط والتنمية قد حطوا على اقامة بعض من المشروعات التى تخدم هذا النوع ضمن اطار خطة القطاع العام وبعد فترة من الزمن عملت فيها هذه الوحدات على اثبات نوع من الجدارة الاقتصادية والربحية التجارية وجدت الحكومة من واجبها التنازل عن هذه الوحدات الانتاجية للقطاع الخاص بينما بقيت الوحدات الاساسية فى المنطقة الصناعية فى حوزة القطاع العام .

٣/٤/٥ العوامل المتعلقة بالاسباب الفنية والتكنولوجية وحجم الاستثمارات :

ان الناظر الى طبيعة المستثمرين فى الدول المتخلفة يجد أنهم يميلون تجاه الدخول فى مجالات الاستثمار التى تتميز طبيعتها بصغر حجم الاستثمار وسرعة الاسترداد الرأسمالى المستثمر والابتعاد قدر المكن عن مجالات الاستثمار التى تتطلب قدرا عاليا من المستوى الفنى والتكنولوجى - وفى هذه الحالة نجد لزاما على الدولة أن

- توفر انتاج الصلب للعديد من الصناعات المعدنية والهندسية التى قد يتأثر حجم الطلب على منتجاتها اذا ما ارتفعت أسعار منتجاتها نتيجة لارتفاع تكلفة الانتاج الناتجة عن رفع أسعار الطلب .

تتدخل لتخصص الكثير من الاستثمارات لانشاء الوحدات الانتاجية الكبيرة ذات الاساليب التكنولوجية المتقدمة والاستثمارات الكبيرة التى تتميز بعدم تحقيقها للعوائد السريعة ونسوق على هذا مثالا من الكويت حيث نجد أن قطاع الصناعات البترولية يقع تحت سيطرة القطاع العام وأن الاستثمارات فى هذه الصناعة (لا يشمل قطاع الاستخراج) قد بلغ فى الخطة الخمسية الاخيرة حوالى ٦٠٪ من اجمالى الاستثمارات فى الخطة [1] .

وقد تستهدف الحكومة تشجيع وترغيب القطاع الخاص للمشاركة فى كثير من الاعمال الانتاجية التى يتصور هذا القطاع أن قدراته لا تقوى على الخوض فيها ومن ثم فان الحكومة تسعى من خلال مشاركتها وحصولها على اكثر من ٥١٪ من رأس المال أن تعطى الضوء الاخضر لمشاركة القطاع الخاص وتشجعه على ممارسة النشاط — وقد اتبعت دولة الكويت هذا المنهج لتشجع المستثمر الخاص أو المستثمرين الصغار للدخول والمشاركة فى كثير من الوحدات الانتاجية نذكر منها شركة صناعة الكيماويات البترولية والشركة الكويتية لصناعة الانابيب المعدنية وصناعة الاسمنت ... الخ .

وعلى ذلك نستطيع أن نستخلص أنه بدون مشاركة الحكومة فى بعض الانشطة الانتاجية فان القطاع الخاص لن يقوى على الدخول بمفرده فى هذه الانشطة وأن هناك نوعا من الانشطة الانتاجية فى البلاد المتخلفة يسعى اليها المستثمر الخاص بطبيعته والتى تظهر واضحة جلية فى نشاطاته التى بدأ يسلكها بعد اقرار سياسة الانفتاح فى مصر حيث يتضح أن معظم نشاطاته الحالية مركزه فى التصدير والاستيراد والتجارة والاسكان والجزء الاقل من استثماراته موجها الى انتاج السلع والخدمات الكمالية لتعويض الاستيراد .

---

(١) وزارة التجارة والصناعة بالكويت — ورقة بحثية مقدمة الى ندوة التنسيق الصناعى حول تنمية القطاع الصناعى بدولة الكويت صفحات ١٦ — ٢٦ .

ويجب ألا يفهم هنا أن هناك تعارضا بين منح مزيد من الحوافز للقطاع الخاص الانتاجى (فى اطار خطة اقتصادية) وبين التركيز على دور القطاع العام الصناعى لرفع امكاناته حتى ليلعب دوره فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

واستكمالا للصورة التفصيلية لموقع الصناعات التحويلية فى الاقتصاد القومى المصرى يتضمن الفصل الثالث التالى تحليلا مفصلا لدور القطاع الخاص فى القطاع الصناعى فى مصر .

الفصل الثالث

دور القطاع الخاص في القطاع الصناعي

يستهدف هذا الفصل تحليل دور القطاع الخاص في القطاع الصناعي المصري من واقع معالجة بندين رئيسيين ، أولهما مركز القطاع الخاص في الصناعة وذلك من حيث نصيبه من اجمالي الاستثمارات والعمالة والقيمة المضافة والصادرات وتطورها التاريخي خلال الفترة محل الدراسة ، أما البند الثاني فينصب على تحليل التغيرات الهيكلية للقطاع الخاص الصناعي من وجهة نظر الانتاج والقيمة المضافة والصادرات وحتى نلقي الضوء على هذا القطاع في تنمية الاقتصاد القومي ، والنقاط الواجب التركيز عليها لدفع هذا القطاع قدما الى الامام .

١ - مركز القطاع الخاص في الصناعة :

يوجه هذا الجانب الى دراسة مركز القطاع الخاص في الصناعة المصرية خلال الفترة من ٦٩/٧٠ الى ٧٤/٧٥ مركزين على أهم العناصر ، الا وهي الاستثمار والعمالة والقيمة المضافة والصادرات .

١/١ الاستثمار :

من المهم أن نشير ، أولا ، الى أن البيانات الرسمية المتعلقة باستثمارات القطاع الخاص الصناعي قد تختلف عن الاستثمارات الفعلية أو المحققة . مرجع ذلك الى أنه طبقا للنظام المعمول به والذي يقتضي حصول القطاع الخاص على موافقة الهيئة العامة للتصنيع على المشروعات قبل تنفيذها ، فان الاستثمارات الخاصة الصناعية التي تقل عن ثمانية آلاف جنيه لا تتطلب الحصول على موافقة الهيئة العامة للتصنيع .

واذا ما أهملنا الملاحظة السابقة وتناولنا الاستثمار الخاص الصناعي خلال الفترة ١٩٦٩/٧٠ - ١٩٧٤/٧٥ فانه قد يفيدنا أن يتم ذلك من خلال ما يلي :

١/١/١ نصيب الاستثمار الصناعي الخاص من اجمالي استثمار القطاع الخاص بالقطاعات الاقتصادية :

ويتضح من الجدول (٣٤) أن نصيب الاستثمار الصناعى الخاص من اجمالى استثمار القطاع الخاص خلال الفترة ٦٩/٧٠ - ٧٣/٧٤ كان صغيرا حيث بلغ ٢١ر٧ مليون جنيه أو مايعادل ١٢٪ .

أما فى عام ٧٤/٧٥ فان استثمار القطاع الخاص الصناعى حقق زيادة ملحوظة حيث بلغ ٢٥ مليون جنيه وهو مايفوق الاستثمار الذى وجه الى قطاع الصناعة خلال السنوات الاربعة السابقة . كما أن نصيبه النسبى من اجمالى استثمار القطاع الخاص بالقطاعات الاقتصادية بلغ ٢ر٢٣٪ وهو مايفوق بكثير مثيله خلال السنوات الاربع السابقة .

٢/١/١ نصيب الاستثمار الصناعي الخاص من اجمالي استثمار قطاع الصناعة :

ويتضح من الجدول (٣٥) أن نصيب القطاع الصناعى من اجمالى استثمار قطاع الصناعة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٤ كان متواضعا للغاية حيث بلغ نصيبه النسبى ٥ر٣ ٪ . غير أنه فى عام ١٩٧٥ سجل ذلك النصيب النسبى زيادة ملحوظة حيث بلغ ٤ر١٠٪ .

جـــدول (٣٤)
نصيب الاستثمار الصناعى الخاص من اجمالى استثمار القطاع الخاص بالقطاعات الاقتصادية

(بالمليون جنيه وبالاسعار الجاريـــــه)

	٧٠/١٩٦٩	٧١/١٩٧٠	٧٢/١٩٧١	٧٣/١٩٧٢	٧٤/١٩٧٣	٧٥/١٩٧٤
اجمالى استثمار القطاع الخاص*	٣٨ر٧	٣٧ر٢	٣٦ر١	٣٨ر٦	٣٠ر٤	١٠٧ر٦
الاستثمار الصناعى الخاص*	٣ر٢	٣ر٠	٦ر٠	٦ر٠	٣ر٥	٢٥ر٠
نصيب الاستثمار الصناعى من اجمالى استثمار القطاع الخاص	٨ر٢٪	١٢ر٤٪	١٦ر٦٪	١٥ر٥٪	١١ر٥٪	٢٣ر٢ ٪

* المصدر : وزارة التخطيط

جـــدول (٣٥)

اجمالى الاستثمار الثابت للقطاع الخاص بالصناعه التحويليـــه

١٩٦٩/٧٠ - ١٩٧٥

(بالمليون جنيه وبالاسعار الجارية)

	١٩٦٩/٧٠	١٩٧٠/٧١	١٩٧١/٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
القطاع الخاص	٣ر٢	٣ر٠	٦ر٠	٦ر٠	٣ر٥	٢٥ر٠
اجمالى الصناعه التحويليه	٩٢ر٣	٩٢ر٧	١٢٢ر١	١٢٦ر٠	١٨٩ر٩	٢٦٤ر٤
النصيب النسبى للقطاع الخاص من اجمالى الصناعه التحويليـــة	٣ر٤٪	٣ر٢٪	٤ر٩٪	٥ر٠٪	١ر٩٪	١٠ر٤٪

المصدر : أنظر الجدول (٣٤) .

ومما لاشك فيه أن تواضع استثمار القطاع الخاص الصناعى سواء كان كنسبة مئوية من اجمالى استثمار القطاع الخاص بالقطاعات الاقتصادية أو من اجمالى استثمار قطاع الصناعة ، وذلك خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٤ يرجع الى القيود التى كانت تحد من نشاط القطاع الخاص . أما فى عام ١٩٧٥ ونتيجة لاتباع الدولة سياسة العمل على تشجيع القطاع الخاص فان ذلك النصيب النسبى قد حقق زيادة ملحوظة ، وذلك بالرغم من أنه لايزال متواضعا .

وبالنظر الى استثمار القطاع الخاص الصناعى خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٠ ، فانه طبقا لبيانات الخطة الخمسية التى تغطى هذه السنوات ، فان الاستثمارات المخصصه للقطاع الخاص الصناعى تبلغ ٣٠٠ مليون جنيه . واذا ماأخذ فى الاعتبار استثمارات القطاع الخاص الصناعى مشتملة المشاركة الاجنبية فانها تصل الى ٨٦٠ مليون جنيه من اجمالى الاستثمار المخطط لقطاع الصناعة - خلال الفترة السابقه - والذى يبلغ ٢٨٦٥ مليون جنيه ، أى مايعادل ٣٠٪ . واذا ماأخذنا فى الاعتبار احتياجات ذلك القطاع من الاستثمارات بهدف الاحلال والتجديد وامكانيات التوسع فان الاستثمارات المخططة له تبدو منخفضة .

٢/١ العمالة :

ويوضح الجدول (٣٦) تطور العمالة بالقطاع الخاص الصناعى خلال الفترة ١٩٦٦/٦٧ - ١٩٧٤ ويتضح من هذا الجدول أن اجمالى العماله بالقطاع الصناعى ارتفعت من ٨٤٦٫٧ ألف مشتغل فى عام ١٩٦٦/٦٧ الى حوالى ١٫١ مليون مشتغل فى عام ١٩٧٤ ، أى بنسبة زيادة قدرها ٣٦٪ ، أو بمعدل زيادة سنوية قدرها ٤٫٥٪ فى المتوسط .

واذا ماتناولنا مساهمة القطاع الخاص الصناعى فى استيعاب العماله خلال الفترة السابقه يتضح لنا أن عدد العاملين ارتفع من ٤٠١٫٢ ألف مشتغل فى عام ١٩٦٦/٦٧ الى

جـــدول (٣٦)

العماله بالقطاع الخاص بالصناعه التحويليـــــــة

١٩٦٦/٦٧ - ١٩٧٤

(ألف مشتغل)

	١٩٦٦/٦٧	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
القطاع الخاص	٤٠١ر٧	٥٨٩ر٠	٥٩٧ر٥	٦٢٣ر٢
اجمالى الصناعة التحويليه	٨٤٦ر٧	١٠٩٤ر٣	١١١٢ر٤	١١٤٩ر٥
النصيب النسبى للقطاع الخاص من اجمالى الصناعه التحويليه	٤٧ر٤ ٪	٥٣ر٨ ٪	٥٣ر٧ ٪	٥٤ر٢ ٪

المصدر : أنظر الجدول (٣٤)

٢ر٦٢٣ ألف مشتغل فى عام ١٩٧٤ ، أى بنسبة زيادة قدرها ٥٥٪ ، أو بمعدل زيادة سنوية متوسطة قدرها ٦ر٧٪ مقابل ٢ر٤٪ للقطاع العام الصناعى .

ولقد ترتب على نمو العماله بالقطاع الخاص الصناعى بمعدل يفوق بكثير مثيله للقطاع العام الصناعى ان ارتفع النصيب النسبى للعمالة بالقطاع الخاص الصناعى من ٤ر٤٧٪ فى عام ١٩٦٦/٦٧ الى ٢ر٥٤٪ فى عام ١٩٧٤ .

وبالنظر الى مساهمة القطاع الخاص الصناعى فى استيعاب الزيادة المحققه فى اجمالى العماله بالقطاع الصناعى يتضح لنا أن الزيادة المحققة فى اجمالى العماله بالقطاع الصناعى خلال الفترة ١٩٦٦/٦٧ - ١٩٧٤ بلغت ٨ر٣٠٢ ألف مشتغل ، استوعب منها القطاع الخاص الصناعى ٥ر٢٢١ ألف مشتغل ، أى أن هذا القطاع استوعب ٢ر٧٣٪ من الزيادة المحققة فى اجمالى العماله بالقطاع الصناعى .

مما سبق يتضح لنا أنه بالرغم من ضآلة الاستثمارات بالقطاع الخاص الصناعى والقيود التى حدت من نشاطه خلال الفترة ١٩٦٦/٦٧ - ١٩٧٤ ، فانه قام بالدور الرئيسى فى استيعاب الزيادة المحققه فى اجمالى العمالة بالقطاع الصناعى ، نظرا لانخفاض درجة الكثافة الرأسمالية فى هذا القطاع وارتفاعها بدرجة كبيرة فى القطاع العام الصناعى ويجب أن تؤخذ القدرة الاستيعابية للقطاع الخاص الصناعى لمزيد من العمالة ، فى الاعتبار كأحد الاسباب القوية لتشجيع نمو هذا القطاع مستقبلا .

٣/١ القيمة المضافة :

يوضح الجدول (٣٧) القيمة المضافة الاجمالية للقطاع الخاص الصناعى . ويتضح من هذا الجدول أنه خلال الفترة ٦٩/٧٠ - ٧١/٧٢ بلغت المساهمة النسبية للقطاع الخاص الصناعى فى القيمة المضافة الاجمالية للقطاع الصناعى حوالى ٢٢٪ ، وأن هذه المساهمة النسبية كانت ثابتة تقريبا .

جـــدول (٣٧)

القيمـه المضافـــه للقطـــاع الخاص بالصناعـه التحويليه

١٩٧٠/٦٩ ـ ١٩٧٥

(بالمليون جنيه)

	(١) ٧٠/١٩٦٩	(١) ٧١/١٩٧٠	(١) ٧٢/١٩٧١	(٢) ١٩٧٤	(٢) ١٩٧٥
القطاع الخـــــــاص	١١٢ر٢	١٢٣ر٢	١٣٤ر٢	٢٤٤ر٠	٢٦٥ر٩
اجمالى الصناعه التحويليه	٥٠٦ر٧	٥٦١ر٠	٥٩٣ر٤	٧٢١ر٢	٨٤٩ر٤
النصيب النسبى للقطاع الخاص من اجمالى الصناعه التحويليـــه	٢٢ر١ ٪	٢١ر٩ ٪	٢٢ر٦ ٪	٣٣ر٨ ٪	٣١ر٣ ٪

المصدر : ١) الملامح الرئيسية للقطاع الخاص فى خطة التصنيع ـ ١٩٧٠ ، ١ ـ ١٩٧٥ ـ الهيئة العامة للتصنيع .

٢) وزارة التخطيط ـ تشمل قطاع الحرفيين ـ البيانات الاجمالية لاتشمل انتاج البترول ولكن تشمـل الصناعات الاستخراجية .

أما خلال العامين ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ فان المساهمة النسبية للقطاع الخاص الصناعى فى القيمه المضافه الاجماليه أوضحت زيادة ملحوظه حيث بلغت حوالى ثلث القيمه المضافـــه الاجمالية للقطاع الصناعى .

وهذا يعكس بوضوح الفاعليه الكبيرة للقطاع الخاص الصناعى وقدرته على تعظيم القيمه المضافة الصناعيه باستثمارات أقل بالمقارنة بالقطاع العام الصناعى ، وذلك حينما يفسح له المجال للمشاركة فى التنمية الصناعية بصورة موسعة عما هى عليه الآن .

٤/١ الصـــادرات :

يوضح الجدول (٣٨) صادرات القطاع الخاص من السلع المصنعة . كما يتضح مـــن هذا الجدول أنه خلال الفترة ١٩٧٣ـ١٩٧٥ حقق القطاع الخاص زيادة كبيرة فى صادراته من السلع المصنعة حيث تضاعفت قيمة تلك الصادرات تقريبا .

علاوة على ذلك فاذا ماتناولنا نسبة مساهمة صادرات القطاع الخاص من الزيـــادة المحققه فى اجمالى صادرات قطاع الصناعة التحويلية ، خلال نفس الفترة المذكوره ، نجد أن الزيادة فى صادرات القطاع الخاص بلغت ٢٨ر٧ مليون جنيه من الزيادة فى اجمالى صادرات قطاع الصناعه التحويليه والتى بلغت ٨٢ر٥ مليون جنيه ، أى أن الزياده فى صـــادرات القطاع الخاص مثلت ٣٤ر٨٪ من الزيادة فى اجمالى صادرات قطاع الصناعة التحويلية .

ولقد ترتب على الزيادة الكبيرة فى صادرات القطاع الخاص أن ارتفع نصيب صـــادرات القطاع الخاص من اجمالى صادرات الصناعة التحويلية من ٢٠ر٣٪ فى عام ١٩٧٣ الى ٢٥ر٥٪ فى عام ١٩٧٥ .

أما فى عام ١٩٧٦ فمن الملاحظ انخفاض قيمة اجمالى صادرات قطاع الصناعه التحويلية ، وذلك بالمقارنة بعام ١٩٧٥ ، غير أن الانخفاض فى قيمة صادرات القطاع الخاص كانت بنسبـــة أكبر من اجمالى صادرات قطاع الصناعة التحويلية ، مما ترتب عليه انخفاض النصيب النســـبى لصادرات القطاع الخاص حيث بلغ ٤ر٢١٪ .

جـــدول (٣٨)

صـادرات القطـاع الخاص بالصناعـه التحويليـه

١٩٧٣ - ١٩٧٦

(بالمليون جنيه)

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
القطـــاع الخـــاص	٣٠٫٢٠٢	٥٤٫٣١١	٥٨٫٩٤٧	٤٤٫٣٠٠
اجمالى قطاع الصناعه التحويليه	١٤٨٫٢٧٥	٢٢٢٫٧١٣	٢٣٠٫٧٧٧	٢٠٧٫١٠٠
نصيب القطاع الخاص من اجمالى الصناعه التحويليه (٪)	٢٠٫٣	٢٤٫٤	٢٥٫٠	٢١٫٤

المصدر : وزارة الصناعة .

٢ ـ التغيرات الهيكلية للقطاع الخاص الصناعى :

يركز هذا الجانب على استكمال تحليل التطور التاريخى للقطاع الخاص الصناعى فى مصر عن طريق دراسة التغيرات الهيكلية التى طرأت عليه لتحديد التغير فى الأهمية النسبية للأنشطة الصناعية المختلفة داخله وأسباب ذلك :ـ

١/٢ الانتاج :

١/١/٢ معدل نمو الانتاج حسب الفروع الصناعية :

سيطر الركود على الانتاج الصناعى للعديد من الصناعات خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤ . ففى خلال تلك الفترة سجلت قيمة الانتاج لصناعتى المنسوجات والمواد الغذائية انخفاضا ملحوظا . كما أنه فى العامين ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ اتصفت قيمة انتاج كافة الفروع الصناعية أما بالثبات أو الانخفاض .

وعلى عكس تلك الفترة فقد أتضح الانتاج الصناعى خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦ زيادة ملحوظة .

والنظر الى معدل نمو الانتاج الصناعى للصناعات المختلفة خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦ كما يتبين من الجدول (٣٩) ، يتضح أن صناعة المنتجات الجلدية حققت معدلا عاليا للنمو حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوى (٥٢٪) ، يلى ذلك صناعة مواد البناء (١٨٫٥٪) ، الكيماويات (١٤٫٦٪) ، المنتجات الخشبية (١١٫٢٪) ، ثم المنتجات الهندسية (١٠٪) . غير أن صناعتى المنسوجات والمواد الغذائية اللتين تشكلان النصيب الاكبر من قيمة انتاج القطاع الخاص قد حققت معدلا للنمو يعد متواضعا وذلك بالمقارنة بمعدلات النمو السابقة . (٧٪ ، ٦٫٥٪ على التوالى) .

جـــدول (٣٩)

اجمالى قيمه الانتاج الصناعى وهيكله

بالقطاع الخاص(بالأسعار الثابته : ١٩٧٠ = ١٠٠)

(القيمه بالمليون جنيه)

الصناعـــــــه	١٩٧٢		١٩٧٣		١٩٧٤		١٩٧٥		١٩٧٦		متوسط معدل الزيادة الحقيقية السنوية (١٩٧٤ـ١٩٧٦)
	قيمـــه	%	قيمـــه	%	قيمه	%	قيمه	%	قيمه	%	
المنسوجات	١٢٩	ـر٣٣	١٢٥	ـر٣١	١١٧	ـر٣١	١٤٠	ـر٣١	١٣٤	ـر٢٦	٧ر٠
الغذائيه	١٠٨	ـر٢٨	١٠٧	ـر٢٦	١٠٣	ـر٢٧	١١٢	ـر٢٥	١١٧	ـر٢٣	٦ر٠
الكيماويه	٣٢	ـر٩	٣٥	ـر٩	٣٥	ـر٩	٤٥	ـر١٠	٤٦	ـر٩	١٤ر٦
الجلود	٣٨	ـر١٠	٥٢	ـر١٣	٤٩	ـر١٢	٦٥	ـر١٤	١١٣	ـر٢٢	٥٢ر٠
الهندسيه والمعدنيه	٣٣	ـر٩	٣٧	ـر٩	٣٨	ـر١٠	٤٣	ـر١٠	٤٦	ـر٩	١٠ر٠
المنتجات الخشبية	٣٥	ـر٩	٣٦	ـر٩	٣٤	ـر٩	٣١	ـر٧	٤٢	ـر٨	١١ر٢
مواد البنـــاء	٩	ـر٢	١١	ـر٣	١٠	ـر٣	١٣	ـر٣	١٤	ـر٣	١٨ر٠
أجمالـــــى	٣٨٤	ـر١٠٠	٤٠٣	ـر١٠٠	٣٨٦	ـر١٠٠	٤٤٩	ـر١٠٠	٥١١	ـر١٠٠	١٥ر٠

المصدر : انظرالجدول (٣٨) .

٢/١/٢ هيكل الانتـــاج :

يغلب الطابع التقليدى للنشاط الصناعى والمتمثل فى الصناعات الاستهلاكية على هيكل الانتاج الصناعى للقطاع الخاص. وبالرغم من ذلك فقد أوضح ذلـــك الهيكل تغيرا ملحوظا خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٧٦ . فبالمقارنة بعـــام ١٩٧٢ انخفض نصيب كل من صناعتى المنسوجات والمواد الغذائية من ٦١٪ فى عام ١٩٧٢ الى ٤٩٪ فى عام ١٩٧٦ . وعلى العكس من ذلك سجل النصيب النسبى لقيمة انتـاج صناعة المنتجات الجلدية تزايدا ملحوظا للغاية حيث ارتفع من ١٠٪ فى عام ١٩٧٢ الى ٢٢٪ فى عام ١٩٧٦ .

ومن الواضح أن التطور الذى حدث فى هيكل الانتاج الصناعى الخـــاص خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٦ انما هو انعكاس لمعدلات نمو الانتاج الصناعى حسب الصناعات المختلفة والذى تأثر بعدة عوامل منها اتجاهات الطلب المحلى ، التصدير والمنافسة مع القطاع العام . ففى حالة صناعة المنتجات الجلديه - على سبيل المثال - حيث يتزايد الطلب المحلى عليها بدرجة كبيرة مع انعدام المنافسه مع القطـــاع العام نجد أنها حققت معدلا عاليا للنمو. أما فى حالة صناعة المنسوجات والمـــواد الغذائية فان المنافسة مع القطاع العام فى السوق المحلى وضآلة قيمة الصـادرات انعكس أثرهما على معدل نمو الانتاج ومن ثم نسبة المساهمة فى الانتاج الصناعـــى الخاص .

٣/١/٢ نصيب القطاع الخاص من اجمالى قيمة الانتاج الصناعى حسب الفروع الصناعية :

اختلفت نسبة مساهمة القطاع الخاص من اجمالى قيمة الانتاج الصناعى حسـب الفروع الصناعية من عام الى آخر، بل ومن صناعة الى أخرى كما يتبين من الجـــدول (٤٠) .

جـــدول (٤٠)

نصيب القطاع الخـاص من اجمالى قيمه انتاج الصناعه التحويليه حسب الفروع الصناعيـــه

١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ (القيمه بالمليون جنيه وبالأسعار الجاريه)

الصناعـــــــه	١٩٧٢		١٩٧٣		١٩٧٤		١٩٧٥		١٩٧٦	
	قيمـــه	%	قيمـــه	%	قيمـــه	%	قيمـــه	%	قيمـــه	%
الغذائيه	١٠٩	٢١ر٠	١١٦	١٩ر٧	١٢٧	٢٠ر٨	١٥٠	٢١ر٤	١٦٨	٢٢ر١
المنسوجات	١٣٠	٢٤ر٨	١٣٦	٢٥ر٠	١٤٥	٢٤ر٢	١٨٦	٢٧ر٠	١٩٣	٢٥ر٤
الكيماويات	٣٣	٢٤ر٤	٣٨	٢٧ر٥	٤٢	٢١ر٠	٦٠	٢٢ر٠	٦٧	٢٧ر٠
مواد البناء	١	٠٠	١٢	١٩ر٣	١٣	١٨ر٠	١٧	١٨ر١	٢٠	٠٠
المعدنيـه	٧	٦ر٧	١٠	٩ر٢	١٣	٩ر٨	١٨	١١ر٣	٦٥	١٤ر٦
الهندسيه	٢٧	١٨ر٦	٣٠	٢١ر١	٣٦	٢٥ر١	٤٢	١٨ر١	٠٠	٠٠
المنتجات الخشبيه	٣٦	ـ ر١٠٠	٣٨	ـ ر١٠٠	٣٩	ـ ر١٠٠	٤٠	ـ ر١٠٠	٦٠	ـ ر١٠٠
الجلـــود	٣٩	ـ ر١٠٠	٥٨	ـ ر١٠٠	٦٠	ـ ر١٠٠	٨٧	ـ ر١٠٠	١٦٢	ـ ر١٠٠
أجمالـــــى	٣١٠	٢٤ر٧	٤٣٨	٢٦ر٦	٤٧٥	٢٥ر١	٦٠٠	٢٦ر٠	٧٣٥	٢٧ر٢

ملاحظة : قيمة الانتاج لايشمل قيمة انتاج الصناعات الحرفية .

المصدر : وزارة الصناعة .

ففى خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٤ ، وبالمقارنه بعام ١٩٧٢ نجد أن عام ١٩٧٤ سجل انخفاضا فى المساهمه النسبية لصناعة المنتجات الغذائية ، المنسوجات والكيماويات ، وذلك من اجمالى قيمة انتاج هذه الصناعات . وعلى العكس من ذلك حققت صناعة المنتجات المعدنيه والهندسيه زيادة فى أنصبتها من اجمالى قيمة الانتاج الصناعى .

وفى خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٦ ، وبالمقارنة بعام ١٩٧٤ نجد أن الصناعات السابقه (باستثناء صناعة المنتجات الهندسيه) حققت زيادة فى أنصبتها النسبية من اجمالى قيمة انتاج الصناعة التحويلية .

وعلى الجانب الآخر فانه بالمقارنة بعام ١٩٧٢ نجد أن عام ١٩٧٦ أوضح عدة ملاحظات هامة تتمثل فيما يلى :

- بالرغم من أن النصيب النسبى للقطاع الخاص من اجمالى قيمة الانتاج الصناعى للمنتجات الغذائية ظل ثابتا تقريبا ، كما أن النصيب النسبى لهذا القطاع من اجمالى قيمة الانتاج الصناعى للمنسوجات حقق زيادة ضئيلة ، فان الصناعة الكيماوية حققت زيادة ملحوظه فى نصيبها النسبى من اجمالى قيمة الانتاج الصناعى للكيماويات حيث ارتفع هذا النصيب من ٢٤ر٤٪ فى عام ١٩٧٢ الى ٢٧ر٠٪ فى عام ١٩٧٦ .

- أن القطاع الخاص وان كان قد ساهم بنصيب نسبى صغير من اجمالى قيمة الانتاج الصناعى للصناعة المعدنية ، الا أن المساهمه النسبيه لهذا القطاع أوضحت زيادة مستمره وملحوظه خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٦ حتى بلغت ١٤ر٦٪ فى عام ١٩٧٦ مقابل ٦ر٢٪ فى عام ١٩٧٢ .

٢/٢ القيمة المضافـــه :

يوضح الجدول (٤١) النصيب النسبى للقطاع الخاص فى اجمالى القيمـــة المضافة للصناعة التحويلية ، وذلك حسب الفروع الصناعيه كما يتضح من هذا مايلى :

- أن القطاع الخاص يسيطر على القيمه المضافه لصناعة الجلود ، المنتجـــات الخشبيه ، الأثاث والمنتجات الغذائيه . ويرجع السبب فى ذلك الى أن هـــذه الصناعات تحتاج الى استثمارات صغيره وتحقق عائدا سريعا ، وتتم داخـــل وحدات انتاجيه ذات حجم صغير ولها رواج فى السوق المحلى ، ... الخ . وهذه العوامل تمثل عناصر جذب لاستثمارات القطاع الخاص .

- أن صناعة المنسوجات والتى يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بدور فعال فى تنميتها لم يسهم فيها الا بنصيب متواضع للغاية من اجمالى القيمة المضافه لها ، وذلك فى عام ١٩٦٦/٦٧ وبالرغم من أن عام ١٩٧٥ أوضح زيادة ملحوظة فى النصيب النسبى للقطاع الخاص من اجمالى القيمه المضافه لهذه الصناعة ، الا أنه لايزال متواضعـــا .

- بالرغم من أن نصيب القطاع الخاص من اجمالى القيمه المضافه لصناعة المنتجات الكيماويه كان فى عام ١٩٦٦/٦٧ صغيرا للغايه حيث بلغ ٦٪ ، الا أنه أوضح زيادة ملحوظه فى عام ١٩٧٥ حيث بلغ ١٨٪ ، وهذا يعنى أن القيمة المضافة للقطاع الخاص كانت تنمو بمعدل يفوق معدل نمو القطاع العام بكثير .

- بالرغم من أن القطاع الخاص يمكن أن يقوم بدور هام فى تنمية صناعة المنتجـــات المعدنية ، الماكينات الكهربائية ، والماكينات غير الكهربائية ، ووسائـــل النقل ، الا أن النصيب النسبى للقطاع الخاص من اجمالى القيمة المضافـــه لتلك الصناعات سجل انخفاضا ملحوظا فى عام ١٩٧٥ بالمقارنة بعام ١٩٧٥ .

جـــدول (٤١)

نصيب القطاع الخاص من اجمالى القيمة المضافة للصناعات التحويليـــــــة

١٩٦٧/٦٦ ، ١٩٧٥

(نسبه مئويـــة)

الفروع الصناعيـــــــة	١٩٦٧/٦٦	١٩٧٥
الغذائيـــــــ	٤٠	٦٣
المشروبات	١٢	١٥
التبـــــــغ	٦	٦
المنسوجات	٨	٢٣
الملابس	٨٦	٨٦
الخشبيه	٨٠	٨٠
الأثاث	٨٠	٨٩
الورقيه	٩	٢
الطباعه	٨٦	٥٥
الجلديه	٨٠	٨٢
المطاط	٧	٧
الكيماويات	٦	١٨
التعدينيه غير المعدنيه	٣٥	١٨
المعادن الأساسيه	٦	١١
المنتجات المعدنيه	٤٩	٣٥
الماكينات غير الكهربائيه	٢٥	١٢
الماكينات الكهربائيه	٣٥	١٨
وسائل النقـــل	٤١	١٣

المصدر : البنك الدولى ، الصناعات الصغيرة فى مصر ١٩٧٧ .

٢/٢ هيكل الصادرات والمساهمة النسبية لصادرات القطاع الخاص حسب الفروع الصناعية :

١/٣/٢ هيكل صادرات القطاع الخاص :

يتكون هيكل صادرات القطاع الخاص بصفة أساسية من صادرات المنتجات الجلدية ، الكيماويات ، والمنتجات الخشبية ، ومنتجات خان الخليلي .

وبالنظر الى التطورات التي حدثت في هيكل الصادرات خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٦ والواردة في الجدول (٤٢) يتضح مايلي :

ـ احتلت صادرات المنتجات الجلدية ، والتي تتمثل أساسا في صادرات الاحذية المرتبه الاولى حيث شكلت ٣٦ر٥٪ من اجمالي صادرات القطاع الخاص ، وذلك في عام ١٩٧٣ . غير أنه وان كانت هذه النسبة حققت زيادة ملحوظة في العام التالي (١٩٧٤) الا انها سجلت انخفاضا ملحوظا في العامين الاخيرين حتى وصلت الى ٢٤ر٨ ٪ في عام ١٩٧٦ . ولقد ترتب على ذلك أن تراجعت صادرات المنتجات الجلديه من المرتبة الاولى الى المرتبه الثانيه .

ـ احتلت صادرات المنتجات الكيماوية التي تتمثل بصفة رئيسية في الزيوت العطرية ومنتجات التجميل المرتبة الثالثه في عام ١٩٧٣ حيث بلغت نسبتها من اجمالي صادرات القطاع الخاص ٧ر١٨٪ وعلى عكس صادرات المنتجات الجلدية ، فان النصيب النسبي لصادرات المنتجات الكيماوية من صادرات القطاع الخاص حقق زيادة كبيرة خلال السنوات التالية حتى وصل الى ٥ر٣١٪ في عام ١٩٧٦ . وبالرغم من أن هذا النصيب النسبي سجل انخفاضا في عام ١٩٧٦ وذلك بالمقارنه بعام ١٩٧٥ ، الا أن صادرات المنتجات الكيماوية قفزت لتحتل المرتبه الاولى في هيكل صادرات القطاع الخاص .

جـــدول (٤٢)

هيكل صادرات القطاع الخاص بالصناعة التحويليـــة

١٩٧٣ ـ ١٩٧٦

(القيمه بالمليون جنيه وبالاسعار الجاريه)

الصناعـــــه	١٩٧٣		١٩٧٤		١٩٧٥		١٩٧٦	
	قيمـــه	%	قيمـــه	%	قيمـــه	%	قيمـــه	%
الجلود	١١ر٠٢٣	٣٦ر٥	٢١ر٦٦١	٣٩ر٩	١٧ر٢٦٣	٢٩ر٣	١١ر٠٠٧	٢٤ر٨
المنسوجات	٦ر٦٠٨	٢١ر٨	١٢ر٧٧٥	٢٣ر١	١٢ر٢٥٤	٢٠ر٨	٨ر٩٨٥	١٩ر٤
الكيماويات	٥ر٦٥٠	١٨ر٧	١٠ر٩٠٩	٢٠ر١	١٩ر٨٨٨	٣٣ر٨	١٣ر٩٣٧	٣١ر٥
المنتجات الخشبيه	٣ر٨١٢	١٢ر٦	٥ر٤٤٩	١٠ر٠	٥ر٦٨٣	٩ر٦	٤ر٩٤٧	١١ر٢
خان الخليلى	٢ر٤٣٦	٨ر٠	٢ر٧٩٧	٥ر١	٣ر٢٧٢	٥ر٥	٣ر١١٥	٧ر٠
الغذائيه	٠ر٤٢٢	١ر٤	٠ر١١٩	٠ر٢	٠ر٠٣٠	—	١ر٣٠٦	٣ر٠
الهندسيه والمعدنيه	٠ر١٤٠	٠ر٤	٠ر٤٦٧	٠ر٨	٠ر٣٨١	٠ر٧	١ر٢٤٠	٢ر٨
مواد البناء	٠ر٩١	٠ر٣	٠ر٣٣٢	٠ر٦	٠ر١٧٧	٠ر٣	٠ر١٤٤	٠ر٣
أجمالـــــى	٣٠ر٢٠٢	١٠٠ر—	٥٤ر٣١١	١٠٠ر—	٥٨ر١٤٧	١٠٠ر—	٤٤ر٢٩٤	١٠٠ر—

المصدر : وزارة الصناعة .

- احتلت صادرات المنسوجات المرتبه الثانية فى هيكل صادرات القطاع الخاص فى عام ١٩٧٣ فبلغ نصيبها النسبى من صادرات القطاع الخاص ٨ر٢١٪ وبالرغم من أن هذه الصادرات سجلت زيادة كبيرة فى قيمتها فى عام ١٩٧٤ مما صاحبه ارتفاع فى نصيبها النسبى ، الا أن هذا النصيب النسبى تراجع فى العامين التاليين حتى وصل الى ٤ر١٩٪ فى عام ١٩٧٦ .

ولقد ترتب على ذلك أن تراجعت صادرات المنسوجات من المرتبة الثانيه لتحتل المرتبه الثالثه .

- احتلت صادرات المنتجات الخشبيه المرتبه الرابعه من صادرات القطاع الخاص فى عام ١٩٧٣ حيث بلغت نسبتها ٦ر١٢٪ ولقد أوضحت هذه النسبه تناقصا مستمرا خلال السنوات التاليه حتى وصلت الى ٢ر١١٪ ، وظلت محتفظه بالمرتبه الرابعه .

- احتلت صادرات منتجات خان الخليلى المرتبه الخامسه من حيث الاهمية النسبيه فى هيكل صادرات القطاع الخاص . وبالرغم من أن النصيب النسبى لهذه الصادرات تراجع من ٠ر٨٪ فى عام ١٩٧٣ الى ٠ر٧٪ فى عام ١٩٧٦ ، الا أنه من حيث القيمة أوضحت زيادة صغيرة .

- أن صادرات المنتجات الغذائيه ، الهندسيه والمعدنيه ، ومواد البناء وان كانت أنصبتها النسبيه من صادرات القطاع الخاص متواضعه للغايه ، فان عام ١٩٧٦ سجل قدرا من الزيادة من حيث القيمه والنصيب لصادرات المنتجات الغذائيه والمنتجات الهندسيه والمعدنيه .

٢/٣/٢ النصيب النسبى لصادرات القطاع الخاص من قيمة انتاجه حسب الفروع الصناعية :

يلقى النصيب النسبى لصادرات القطاع الخاص من قيمه انتاجه حسب الفروع الصناعيه الضوء على ما اذا كانت هذه الصناعات تعتمد بصفه أساسيه على السوق المحلى أو على السوق الخارجى .

كما يوضح الجدول (٤٣) فى هذا الصدد أن الصناعات التى يعمل بها القطاع الخاص تنقسم الى مجموعتين : المجموعة الاولى وتشمل الصناعات الغذائية ، البناء ، والمنتجات الهندسية والمعدنية . وهذه المجموعة تعد من الصناعات التى تنتج أساسا للسوق المحلى حيث أن نصيب الصادرات من قيمة الانتاج الذى أوضح تزايدا كبيرا خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٦ يعد متواضعا للغاية حيث لم تتجاوز ٨ر٠٪ فى الصناعات الغذائية ، ٦ر٢٪ فى مواد البناء ، ١ر٢٪ فى صناعة المنتجات الهندسية والمعدنية .

أما المجموعة الثانية والتى تضم صناعة المنسوجات ، المنتجات الخشبية ، المنتجات الجلدية ، والكيماويات فمن الواضح أن هذه الصناعات تقوم بالانتاج للسوق المحلى والسوق الخارجى . وبالرغم من أن هذه الصناعات يغلب عليها طابع الانتاج للسوق المحلى ، فانه من الاهمية بمكان أن نوضح الملاحظات التالية :

أ - المنتجات الجلدية : حققت صادرات المنتجات الجلدية كنسبة مئوية من قيمة الانتاج ارتفاعا كبيرا خلال العامين ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ حيث ارتفع من ١٩٪ الى ١ر٣٦٪ ومن الواضح أن الزيادة المحققة فى الانتاج فى عام ١٩٧٤ (١٢ مليون جنيه) وجهت بالكامل للتصدير . غير أنه بالرغم من أن قيمة الانتاج فى العامين التاليين (١٩٧٥ ، ١٩٧٦) حققت زيادة فان قيمة الصادرات ونصيبها من قيمة الانتاج أوضحا تراجعا ملحوظا .

ب - الكيماويات : أوضح النصيب النسبى لقيمة صادرات المنتجات الكيماوية من قيمة الانتاج زيادة كبيرة خلال العامين ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ حيث ارتفع من ٩ر١٤٪ الى ٢٦٪ ويرجع هذا الارتفاع الى أن الزيادة المحققة فى قيمة الانتاج لعام ١٩٧٤ (٤ مليون جنيه) وجهت بالكامل للتصدير . علاوة على ذلك فان جزءا من انتاج عام ١٩٧٣ والذى كان موجها للسوق المحلى أمكن تصديره .

جـــدول (٤٣)

النصيب النسبى لصادرات القطاع الخاص من قيمه انتاجيه حسب الفروع الصناعيـــــه ١٩٧٣ - ١٩٧٦

(القيمه بالمليون جنيه وبالاسعار الجاريه)

الصناعـــــه	١٩٧٣			١٩٧٤			١٩٧٥			١٩٧٦		
	قيمه الانتاج	قيمه الصادرات	%	قيمه الانتاج	قيمه الصادرات	%	قيمه الانتاج	قيمه الصادرات	%	قيمه الانتاج	قيمه الصادرات	%
المعدنيه	١١٦ر٠	٠ر٤٤٢	٠ر٤	١٢٧ر٠	٠ر١١٩	١ر٠	١٥٠ر٠	٠ر٣٠	٠ر٠	١٦٨ر٠	١ر٣٠٦	٠ر٨
المنسوجات	١٣٦ر٠	٦ر٦٠٨	٤ر٩	١٤٥ر٠	١٢ر٧٧	٨ر٧	١٨٦ر٠	١٢ر٢٥٤	٦ر٦	١٩٣ر٠	٨ر٩١٨	٤ر٥
الخشبيه	٣٨ر٠	٣ر٨١٢	١٠ر٠	٣٩ر٠	٥ر٤٤٩	-ر١٤	٤٥ر٠	٥ر٦٨٣	١٤ر٢	٦٠ر٠	٤ر١٤٧	٨ر٢
الجلديه	٥٨ر٠	١١ر٠٢٣	١٩ر٠	٦٠ر٠	٢١ر٦٦١	١ر٣٦	٨٧ر٠	١٧ر٢٦٣	١٩ر٨	١٦٢ر٠	١١ر٠٠٧	٦ر٨
الكيماويات	٣٨ر٠	٥ر٦٥٠	١٤ر٩	٤٢ر٠	١٠ر٩٠٩	٢٦ر٠	٦٠ر٠	١٩ر٨٨٨	١ر٣٣	٦٧ر٠	١٣ر٩٣٧	١ر٢٠
البنـــاء	١٢ر٠	٠ر٠٩١	٠ر٨	١٣ر٠	٠ر٣٣٢	٢ر٦	١٧ر٠	٠ر١٧٧	١ر٠	٢٠ر٠	٠ر١٤٤	٠ر٧
المنتجات الهندسيه والمعدنيه	٤٠ر٠	٠ر١٤٠	٠ر٤	٤١ر٠	٠ر٤٦٧	١ر١	٦٠ر٠	٠ر٣٨١	٠ر٦	٦٠ر٠	١ر٢٤٠	٢ر١
الاجمالى	٤٣٨	٢٧ر٧٦٦	٦ر٣	٤٧٥	٥١ر٥١٤	١٠ر٩	-ر٦٠٠	٥٥ر٦٧٥	٩ر٣	-ر٧٣٥	٤١ر١٧٩	٥ر٦

ملاحظه: قيمة اجمالى الصادرات لاتشمل صادرات خان الخليلى والمذكورة فى الجدول (٩) .

المصدر : مستخرج من الجدولين (٤٠) ، (٤٢) .

بالرغم من أن نصيب صادرات المنتجات الكيماوية سجل تزايدا كبيرا فى عام ١٩٧٥ حيث بلغ ٣٣٪ ، فانه من الملاحظ أن الزيادة فى قيمة الصادرات تمثل نسبة من الزيادة المحققه فى قيمة الانتاج فى ذلك العام بلغت حوالى ٥٠٪ وبالنظر الى الوضع فى عام ١٩٧٦ بالمقارنة بعام ١٩٧٥ يتضح لنا أن قيمة الصادرات ونصيبها النسبى من قيمة الانتاج قد حققا انخفاضا كبيرا للغاية. علاوه على ذلك فان الزيادة فى قيمة الانتاج كانت صغيرة اذا ماقورنت بالزيادة المحققه فى قيمة الانتاج لعام ١٩٧٥ وهذا يعنى أن صناعة المنتجات الكيماوية من الصناعات التى اعتمدت على السوق الخارجى فى تصريف الزيادة فى انتاجها .

جـ - المنتجات الخشبيه : حقق النصيب النسبى لصادرات المنتجات الخشبية زيادة مستمره خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٥ حيث ارتفع من ١٠٪ الى ١٤ر٢٪ ومن الواضح أن الزيادة المحققه فى قيمة الانتاج خلال تلك الفترة كانت تقريبا موجهة للتصدير غير انه فى عام ١٩٧٦ وبالرغم من الزيادة الكبيرة فى قيمة الانتاج فان الزيادة فى قيمة الصادرات كانت متواضعه للغاية مما ترتب عليه انخفاض النصيب النسبى لقيمة الصادرات من قيمة الانتاج الى ٨ر٢٪ وهو مايقل عن المستوى فى عام ١٩٧٣ .

د - المنسوجات : بالرغم من أن قيمة انتاج المنسوجات خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٥ يفوق قيمة انتاج المنتجات الخشبيه ، الجلديه ، والكيماويات ، فان كلا من قيمة صادراته ونسبتها الى قيمة الانتاج يعد متواضعا للغاية وذلك بالمقارنة بوضع تلك الصناعات وعلى اية حال فان قيمة الصادرات فى عام ١٩٧٤ حققت زيادة قدرها ٦ مليون جنيه مما ترتب عليه ارتفاع النصيب النسبى لقيمة الصادرات من قيمة الانتاج من ٩ر٤٪ فى عام ١٩٧٣ الى ٧ر٨٪ فى عام ١٩٧٤ كما أوضح أن الزيادة فى قيمة صادرات عام ١٩٧٤ بلغت ٦٣٪ من الزيادة فى قيمة الانتاج -

غير أنه بالمقارنة بعام ١٩٧٤ فان العامين التاليين أوضحا انخفاضا فى قيمة الصادرات ونصيبها النسبى من قيمة الانتاج .

٣/٣/٢ النصيب النسبى لصادرات القطاع الخاص من اجمالى صادرات قطاع الصناعة التحويليه حسب الفروع الصناعية :

يسيطر القطاع الخاص على صادرات الصناعة التحويليه التى تشمل صناعة المنتجات الجلديه ، الخشبيه ، والكيماويات . فقد بلغت نسبة صادرات القطاع الخاص من المنتجات الخشبيه ، الجلديه ، ومنتجات خان الخليلى ١٠٠٪ من اجمالى صادرات تلك الصناعات . كما أن نسبة صادرات القطاع الخاص من اجمالى قيمة صادرات المنتجات الكيماويه بلغ ٦٤٪ فى عام ١٩٧٣ والذى تزايد خلال السنوات التاليه حتى وصل الى ٨٢٫٩٪ فى عام ١٩٧٦ .

وبالنظر الى صادرات القطاع الخاص من المنسوجات نجد أن قيمة هذه الصادرات شكلت ٨٫٣٪ من اجمالى صادرات النسيج فى عام ١٩٧٣ ، والذى حقق تزايدا مستمرا حتى وصل ١١٫٣٪ فى عام ١٩٧٥ .

وبخصوص صادرات القطاع الخاص من المنتجات الغذائيه ، البناء ، والمنتجات الهندسية والمعدنية فقد مثلت نسبة ضئيلة من اجمالى الصادرات المتعلقة بتلك الصناعات ، وان كانت قد حققت بعض الزيادة ، وذلك بالمقارنة بعام ١٩٧٣ .

ولعل ما يلفت النظر بخصوص اجمالى صادرات المنتجات الكيماويه هو أن الانخفاض فى صادرات القطاع الخاص كان أقل من الانخفاض الذى حدث فى صادرات القطاع العام مما ترتب عليه ارتفاع النصيب النسبى للقطاع الخاص من اجمالى صادرات المنتجات الكيماويه ، وذلك بالرغم من انخفاض قيمة صادرات القطاع الخاص .

جـــدول (٤٤)
النصيب النسبى لصادرات القطاع الخاص من اجمالى صادرات قطاع الصناعة التحويلية حسب الفروع الصناعية
١٩٧٣ ـ ١٩٧٦

(القيمه بالمليون جنيه وبالأسعار الجاريه)

الصناعـــــه	١٩٧٣			١٩٧٤			١٩٧٥			١٩٧٦		
	اجمالى (١)	قطـاع خاص (٢)	(١ : ٢) %	اجمالى (١)	قطـاع خاص (٢)	(١ : ٢) %	اجمالى (١)	قطـاع خاص (٢)	(١ : ٢) %	اجمالى (١)	قطـاع خاص (٢)	(١ : ٢) %
الغذائيه	٢١٫٨٨٩	٠٫٤٤٢	٢٫٠	٣١٫٤٥٧	٠٫١١٩	٠٫٤	٣٨٫١٣٥	٠٫٠٣٠	٠٫١	٢٣٫٨٠٦	١٫٣٠٦	٥٫٤
النسيج	٧٩٫٨٦٩	٦٫٦٠٨	٨٫٣	١١٧٫١٠٣	١٢٫٧٧٠	١٠٫٧	١٠٨٫٤٥٥	١٢٫٢٥٤	١١٫٣	١٥٫٠٠٠	٨٫٩٨٠	٨٫١
الخشبيه	٣٫٨١٢	٣٫٨١٢	ـ ١٠٠٫٠	٥٫٤٤٩	٥٫٤٤٩	ـ ١٠٠٫٠	٥٫٦٨٣	٥٫٦٨٣	ـ ١٠٠٫٠	٤٫٩٤٧	٤٫٩٤٧	ـ ١٠٠٫٠
الجلديه	١١٫٠٢٣	١١٫٠٢٣	ـ ١٠٠٫٠	٢١٫٦٦١	٢١٫٦٦١	ـ ١٠٠٫٠	١٧٫٢٦٣	١٧٫٢٦٣	ـ ١٠٠٫٠	١١٫٠٠٧	١١٫٠٠٧	ـ ١٠٠٫٠
الكيماويات	٨٫٨٣٣	٥٫٦٥٠	ـ ٦٤٫٠	١٧٫١٢١	١٠٫٩٠٩	٦٣٫٧	٢٥٫٩٥٠	١٩٫٨٨٨	٧٧٫٧	١٦٫٨٠٠	١٣٫٩٣٧	٨٢٫٩
البنـــاء	٦٫١٧٨	٠٫٠٩١	١٫٠	٣٫٨٤٠	٠٫٣٣٢	٨٫٦	٢٫٨٨٧	٠٫١٧٧	٦٫١	٠٫١٤٤	٠٫١٤٤	ـ ١٠٠٫٠
المنتجات الهندسيه والمعدنيه	٩٫٠٢٣	٠٫١٤٠	١٫٦	١٣٫٦٦٠	٠٫٤٦٧	٣٫٤	١٩٫٢٠٥	٠٫٣٨١	٢٫٠	٤٠٫٣٤٠	١٫٢٤٠	٣٫١
خان الخليلى	٢٫٤٣٦	٢٫٤٣٦	ـ ١٠٠٫٠	٢٫٧٩٧	٢٫٧٩٧	ـ ١٠٠٫٠	٣٫٢٧٢	٣٫٢٧٢	ـ ١٠٠٫٠	٣٫١١٥	٣٫١١٥	ـ ١٠٠٫٠
تعدينيه	٥٫٢١٢	ـ	ـ	٩٫٧٩٩	ـ	ـ	١٠٫٢٨٣	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
الاجمالى الكلـــى	١٤٨٫٢٧٥	٣٠٫٢٠٢	٢٠٫٤	٢٢٢٫٧٩٣	٥٤٫٣١١	٢٤٫٤	٢٣٠٫٧٧٧	٥٨٫٩٤٧	٢٥٫٠	٢٠٧٫١٠٠	٤٤٫٢٩٤	٢١٫٤

المصدر : وزارة الصناعة .

على ضوء ماتقدم يمكن الوصول الى مايلى :

- أن صناعة المنتجات الغذائيه ، الهندسيه والمعدنيه ، والنسيج كان دورها محدودا من حيث قيمة ماتصدره كنسبه مئويه من انتاجها ، وكذلك كنسبه مئويه من اجمالى صادرات تلك الصناعات .

- أن صناعة المنتجات الجلديه قامت بدور ملحوظ فى تنمية الصادرات كنسبه مئويه من قيمة انتاجها ، وذلك خلال العامين ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، ثم تقلص هذا الدور فى عامى ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ . وبالرغم من ذلك فان القطاع الخاص يسيطر على اجمالى صادرات المنتجات الجلدية .

- أن صادرات القطاع الخاص من المنتجات الكيماويه احتلت المرتبه الأولى فى عام ١٩٧٦ وذلك فيما يتعلق بهيكل صادرات هذا القطاع . علاوة على ذلك فان صادرات هذا القطاع احتلت المرتبه الاولى خلال الفترة ١٩٧٣ـ ١٩٧٦ ، وذلك بالمقارنة بصادرات القطاع العام . غير أن صادرات القطاع الخاص كنسبة مئوية مما ينتجه من الكيماويات خلال عامى ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، قد اتجهت الى الانخفاض فى عام ١٩٧٦ .

بصفة عامة يمكن القول بأن قيمة صادرات القطاع الخاص من المنتجات الرئيسية حققت زيادة ملحوظه فى عام ١٩٧٤ ثم اتجهت الى الثبات النسبى أو الى الانخفاض خلال عامى ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ . ومن الواضح أن هذه الظاهرة تنطبق على قيمة الصادرات الرئيسيه لقطاع الصناعة التحويليه . ويرجع ذلك الى أن صادرات مصر حتى عام ١٩٧٥ كانت تعتمد بصفة رئيسيه على أسواق الدول الاشتراكية . وأن اضطراب العلاقات السياسيه مع هذه الدول ترتب عليه خفض واردتها بدرجة كبيرة من منتجات الصناعة المصريه . ولقد أثرت هذه الظاهرة بدرجة ملموسه على نمو انتاج الصناعة

الكيماويه بالقطاع الخاص نظرا لاعتماده بدرجه كبيره على التصدير وبصفه أساسيـــة على أسواق الدول الاشتراكيـــة (١) .

(١) فى عام ١٩٧٥ كانت صادرات القطاع الخاص من الكيماويات ٢٥ر٥٩٥ مليون جنيه منها ٢٢ر٦٥٠ مليون جنيه الى أسواق الدول الاشتراكيه (حوالـــى ٨٨ر٥٪) .
وفى عام ١٩٧٦ انخفضت صادرات القطاع الخاص الى هذه الدول الى ١٢ر٨ مليون جنيـــه .